جامعةُ الزَّاوية

إدارةُ الدّراساتِ العُليا والتَّدريب

كلّية الاقتصـــــاد

قسم العلوم السّياسية

# التّدخلات الدبلوماسيّة الدّولية وتداعياتها على المسار السّياسيّ اللّيبيّ دراسة حالة 2011م – 2024م

إعداد الطالب : عبدالله محمد المقطوف

إشراف الدّكتور : الصّديق خليفة الكيلانيّ

الدرجة العلمية: أستاذ

قدمت الرسالة استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في العلوم السياسية

بتاريخ 24/جمادى الأولى /1447هـ الموافق 2025/11/15م

**الإقـرار**

أُقِرُّ أنـا ..... بـأن مـا اشـتملت عليـه الرسـالة إنمـا هـو نتـاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حينها، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزءٍ منها لم يُقدَّم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث علمي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى، وللجامعة حق توظيف الرسالة أو الأطروحة والاستفادة منها مصدراً مرجعياً للمعلومات، لأغراض الاطلاع أو الإعارة أو النشر بما لا يتعارض وحقوق الملكية الفكرية المقررة بالتشريعات النافذة.

التوقيع: .....

التاريخ: / / 20

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾

**صدق الله العظيم**

سورة الحجرات / الآية "9"

# الإهـــــــــــداء

إلى رسولِ اللهِ محمّدٍ ﷺ،

مَن أشرقَ بنورِ الهُدى على العالمين ، وغرس في القلوبِ محبةَ الحقِّ والعلمِ والإيمان ؛ فكانَ أُسوتَنا في الصدقِ والسعيِ والإخلاص.

إلى أبي ،

معلّمِ العزمِ ومعنى البذل ، وسندي الذي شدَّ من أزري في كلِّ خطوةٍ على دربِ المعرفة.

إلى أمي ،

سكنَ القلب ، ورفيقتَي الطريق ، اللتين كان دعمهما سندًا وعونًا في كل مراحل هذا العمل.

إلى زوجتي الحبيبتين ،

نبضَ حياتي ، ومصدر القوة والسكينة ... أسأل الله أن يجعل المستقبل خيرًا لهم ولي.

وإلى أبنائي الأعزّاء ،

ينبوعِ الرحمةِ والدعاء ، ونورِ القلبِ الذي لا يَخبو ؛ فجزاها الله عنّي خيرَ الجزاء وأوفاه.

إلى إخوتي وأخواتي ،

عُمدتي في الحياة ؛ تشاركوني الفرحَ وتخفّفونَ وطأةَ العناء ، فلكم منّي الشكرُ الذي لا ينقضي.

إلى أصدقائي الأوفياء ،

مَن اقتسموا معي ساعاتِ الجهد والتعب ، فكانت صحبتُهم زادًا يمدُّ الطريقَ بالصبرِ والبِشر.

إليكم جميعًا...

أهدي ثَمرةَ هذا العملِ المتواضع عربونَ وفاءٍ ومحبةٍ وامتنان.

# شكرٌ وتقديرٌ

بعد حمد الله وشكره أتقدّم بخالص الشّكر والتّقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور أ، د الصّديق خليفة الكيلانيّ لتوجهاته العلميّة ومتابعته رسالتي، وتصحيحه لعثراتي بكل صبر وسعة صدر رغم انشغالاته الجمة.

كما أتقدم بجزيل الشّكر إلى الأستاذين الفاضلين، عضوي لجنة المناقشة الموقّرة ،على قبولهما مناقشة رسالتي هذه، وتحملهما عناء القراءة والتقييم وهما:

1- د. سليمان عمر منصور
2- د. عبدالمنعم علي سالم العائب

وفي الختام، أتوجّه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من قدّم لي الدعم والتشجيع ولو بكلمة طيبة خلال مسيرتي في إعداد هذه الرسالة، كما أتقدّم بالشكر الخاص إلى الدكتورة/ تهاني حسن الخرزة على جهودها المتميزة في المراجعة اللغوية لهذه الدراسة.

جزاكم الله عني جميعاً خير الجزاء

# ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا، وتقييم تداعياتها على المسار السياسي الليبي خلال الفترة الممتدة من عام 2011م إلى عام 2024م، وهي مرحلة شهدت تحولات عميقة في بنية الدولة الليبية، وتداخلًا معقّدًا بين العوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها :أن التدخلات الخارجية – على تنوّع أشكالها بين الثنائية ومتعددة الأطراف – ساهمت في تعقيد الأزمة الليبية، وأعادت تشكيل التوازنات السياسية الداخلية، دون أن تنجح في تحقيق استقرار سياسي مستدام.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي–الوصفي، وتوزعت على ثلاثة فصول رئيسة:

تناول الفصل الأول _الإطارين النظري والمفاهيمي، مبرزًا إشكالية الدراسة وأهدافها ومنهجها، إضافة إلى استعراض الخلفيات النظرية ذات الصلة بمفاهيم السيادة، والتدخل الدبلوماسي، وإدارة الصراع في العلاقات الدولية.

أما الفصل الثاني_ فقد ركّز على رصد وتحليل التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا عبر ثلاث مراحل أساسية:

1. مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق (2011م–2014م)،
2. مرحلة الانقسام والازدواج السياسي (2014م–2020م)،
3. مرحلة محاولات التسوية السياسية (2020م–2024م).

وتم في هذا السياق تحليل أنماط وأدوات التدخل المختلفة، سواء من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أم من خلال التدخلات الثنائية للدول الكبرى والفاعلين الإقليميين.

وتناول الفصل الثالث _تداعيات هذه التدخلات على المسار السياسي الليبي، من خلال دراسة تأثيرها على بنية السلطة وإعادة تشكيل المشهد السياسي، وتعزيز التبعية، وإضعاف فرص بناء سياسة خارجية مستقلة، كما ناقش التحديات المرتبطة باستعادة القرار السيادي الليبي في ظل استمرار الانقسامات الداخلية وتعدد المرجعيات السياسية.

خلصت الدراسة ؛إلى أن التدخلات الدبلوماسية الدولية، رغم إسهامها في بعض الأحيان في وقف التصعيد العسكري وتهيئة بيئة للحوار، فإنها أخفقت في إنهاء حالة الانقسام، وأسهمت في إنتاج تسويات هشة وتوازنات خاضعة للتأثير الخارجي.

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، التي تؤكد أهمية بلورة مشروع وطني جامع، وتطوير سياسة خارجية متوازنة، واستعادة استقلال القرار السياسي بوصفه شرطًا أساسيًا لبناء دولة مستقرة وذات سيادة حقيقية.

# Abstract

This study analyzes the scope of international diplomatic interventions in Libya and evaluates their implications for the country's political trajectory between 2011 and 2024. It proceeds from the premise that external interventions—whether bilateral or multilateral—have complicated the Libyan crisis and reshaped internal power balances, while falling short of producing sustainable political stability. Methodologically, the research adopts a descriptive–analytical approach and is organized into three chapters.

The first chapter establishes the theoretical and conceptual framework, outlining the research problem, objectives, and methodology, and reviewing key concepts such as sovereignty, diplomatic intervention, and conflict management in international relations.

The second chapter documents and analyzes international diplomatic engagement across three phases: the immediate post-regime period (2011–2014), the phase of political division and dual authorities (2014–2020), and the period of settlement attempts (2020–2024). It also examines the varied patterns and instruments of intervention, including the roles of the United Nations, regional organizations, and bilateral actions undertaken by major powers and regional actors.

The third chapter assesses the consequences of these interventions for Libya's political process, focusing on their effects on state authority, the reconfiguration of the political landscape, the deepening of dependency, and the erosion of prospects for an independent foreign policy. It further discusses the challenges of recovering sovereign decision-making amid persistent internal polarization and the presence of multiple centers of authority.

The study concludes that although diplomatic efforts have at times reduced violence and opened channels for dialogue, they have not ended political division. Instead, they have produced fragile settlements and externally conditioned balances. The research offers findings and recommendations emphasizing the need to build a coherent national project, develop a balanced foreign policy, and restore independent political decision-making as prerequisites for a stable and sovereign Libyan state.

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الآية القرآنية | أ |
| الإهـــداء DEDICATION | ج |
| شكرٌ وتقديرٌ ACKNOWLEDGMENTS | د |
| ملخص الدراسة | هـ |
| ABSTRACT | و |
| فهرس المحتويات | ز |
| مقدمة | 1 |
| أولاً – مبررات اختيار الدراسة | 3 |
| ثانياً_ إشكالية الدراسة | 4 |
| ثالثاً– فرضيات الدراسة | 5 |
| رابعاً_ أهمية الدراسة | 6 |
| خامساً_ أهداف الدراسة | 7 |
| سادساً_ منهجية الدراسة | 7 |
| سابعًا_ مصطلحات الدراسة | 7 |
| ثامنًا_ مجال الدراسة | 8 |
| تاسعًا_ الدراسات السابقة | 8 |
| عاشراً_ تقسيمات الدراسة | 14 |
| **الفصل الأول**<br>**الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة** | **16** |
| تمهيد | 17 |
| المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدخل الدبلوماسي الدولي والمسار السياسي | 18 |
| المطلب الأول التدخلات الدولية والدبلوماسية | 19 |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| أولًا_ تعريف التدخل الدولي وأنواعه في العلاقات الدولية | 19 |
| ثانيًا_ المفهوم الحديث للدبلوماسية وتداخلها مع أدوات النفوذ الدولي | 21 |
| المطلب الثاني المسار السياسي والتحول الديمقراطي | 24 |
| أولًا_ مفهوم المسار السياسي ومراحله | 24 |
| ثانيًا_ التحول الديمقراطي | 26 |
| المبحث الثاني: صور وآليات التدخل الدبلوماسي الدولي | 29 |
| المطلب الأول: المسارات الدبلوماسية في إدارة الأزمات: بين الأطر المؤسسية والضغوط الثنائية | 30 |
| أولًا_ الدور الدبلوماسي للمؤسسات الدولية | 30 |
| ثانيًا_ القنوات الثنائية والضغوط الدبلوماسية للدول الكبرى | 32 |
| المطلب الثاني الوساطة والمبادرات متعددة الأطراف. | 34 |
| أولًا_ وساطة المبعوثين الدوليين في النزاعات السياسية | 34 |
| ثانيًا_ المبادرات الإقليمية والدولية ودورها في تشكيل مسارات الحل السياسي في ليبيا | 36 |
| خصائص المبادرات الدولية في مواجهة النزاعات السياسية | 36 |
| المبحث الثالث: الأسس النظرية المفسّرة للتدخل والتحول السياسي | 39 |
| المطلب الأول النظرية الواقعية وتفسير التدخل الدولي. | 40 |
| أولًا_ القوة والمصلحة كمنطلق لتفسير سلوك الدول | 41 |
| ثانيًا_ توازنات القوى وأثرها على القرار السياسي الداخلي للدول الضعيفة | 42 |
| المطلب الثاني: الهيمنة الناعمة وتشريح التبعية السياسية في النظرية الليبرالية والنقدية. | 45 |
| أولًا_ القوة الناعمة كأداة للتأثير السياسي | 45 |
| ثانيًا_ التبعية السياسية والاقتصادية وأثرها على استقلال القرار السيادي | 47 |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| **الفصل الثاني**<br>**التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا (2011م–2024م)** | **50** |
| تمهيد | 51 |
| المبحث الأول: التحولات السياسية في ليبيا بعد 2011م | 53 |
| المطلب الأول: تفكك النظام السياسي ومرحلة الانتقال الأولى (2011م–2014م) | 54 |
| أولًا_ سقوط النظام السابق وبداية الانقسام المؤسسي | 54 |
| ثانيًا_ تشكيل الحكومات الانتقالية وتحديات الشرعية | 55 |
| المطلب الثاني: تصاعد الانقسام السياسي والازدواج الحكومي (2014م–2020م). | 58 |
| أولًا_ بروز حكومتين متنافستين ومشهد التفكك الإداري | 59 |
| ثانيًا_ التدخلات الإقليمية في مرحلة الحرب الأهلية | 61 |
| المطلب الثالث مسارات التسوية ومحاولات توحيد السلطة (2020م–2024م). | 63 |
| أولًا_ حوارات جنيف وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية | 64 |
| ثانيًا_ إخفاقات خارطة الطريق وتأجيل الاستحقاقات الانتخابية | 66 |
| المبحث الثاني: أنماط وأدوات التدخل الدبلوماسي الدولي في الحالة الليبية | 68 |
| المطلب الأول: الأدوار الدولية والإقليمية في إدارة الأزمة: الأمم المتحدة ومجلس الأمن مقابل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي. | 69 |
| أولًا_ الأمم المتحدة ومجلس الأمن: المهام، القرارات، والتأثير | 70 |
| ثانيًا_ دور الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي في إدارة الأزمة | 73 |
| المطلب الثاني التدخلات الثنائية للدول الكبرى والإقليمية. | 76 |
| أولًا_ السياسات الدبلوماسية الغربية (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا) | 76 |
| المطلب الثالث أدوات الضغط والتأثير غير العسكري. | 84 |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| أولًا_ العقوبات، التهديد بسحب الشرعية، وشرطية الاعتراف الدولي | 84 |
| ثانيًا_ أدوات الدعم الدبلوماسي غير الرسمي | 86 |
| المبحث الثالث: الوساطة الدولية وصناعة التسويات السياسية | 89 |
| المطلب الأول: بعثات الأمم المتحدة والمبعوثون الدوليون . | 90 |
| أولًا_ تتبّع أدوار المبعوثين الأمميين من 2011م إلى 2024م | 91 |
| ثانيًا_ تقييم فاعلية الوساطة الأممية في إنهاء الانقسام السياسي | 94 |
| المطلب الثاني المبادرات المتعددة الأطراف ودورها في إعادة تشكيل مسارات الحل السياسي | 97 |
| أولًا_ مؤتمرات برلين، باريس، صقلية وغيرها: الأجندات والمخرجات | 97 |
| ثانيًا_ معوقات الوساطة الدولية في ليبيا: تحديات التنسيق وفجوة التنفيذ | 100 |
| **الفصل الثالث:**<br>**تداعيات التدخلات الدبلوماسية على المسار السياسي الليبي** | **104** |
| تمهيد | 105 |
| المبحث الأول: أثر التدخلات الدبلوماسية على إعادة تشكيل السلطة والشرعية | 106 |
| المطلب الأول إعادة إنتاج النخب السياسية عبر القنوات الدولية. | 107 |
| أولًا_ اختلال مبدأ التمثيل الوطني تحت تأثير المبادرات الخارجية | 107 |
| ثانيًا_ بروز قوى سياسية جديدة مدفوعة بالشرعية الدولية | 108 |
| المطلب الثاني هشاشة الشرعية الانتقالية وتآكل الثقة السياسية. | 110 |
| أولًا_ قصور المشروعية التمثيلية في الحكومات الانتقالية | 110 |
| ثانيًا_ فقدان الثقة السياسية وتآكل الرصيد المجتمعي للمسارات الانتقالية | 111 |
| المبحث الثاني: تحوّلات الوظيفة الدبلوماسية من التسوية إلى إدارة الأزمة | 114 |
| المطلب الأول: تكيّف الدبلوماسية الدولية مع واقع الانقسام الليبي. | 115 |
| أولًا_ الاعتراف الانتقائي بالشخصيات والمؤسسات كأداة دبلوماسية. | 115 |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| ثانيًا_ تثبيت الانقسام كأمر واقع في الخطاب الدبلوماسي الدولي | 117 |
| المطلب الثاني منطق إدارة الأزمة بدلًا من التسوية الشاملة في المقاربة الدولية. | 120 |
| المبحث الثالث: السيادة الوطنية واستعادة القرار السياسي | 123 |
| المطلب الأول: تعقيد المشهد السياسي وإعادة تشكيل الأولويات. | 124 |
| أولًا_ تحوّل الدعم الفني إلى وصاية سياسية | 124 |
| ثانيًا_ غياب الضمانات الوطنية في مسارات رسم السياسات المدعومة دوليًا | 126 |
| المطلب الثاني: حدود الاستقلال السياسي في ظل الدبلوماسية الدولية. | 129 |
| أولًا_ تعدّد مرجعيات القرار الوطني وتأثير الخارج في تموضعاته | 129 |
| ثانيًا_ صعوبة بناء سياسة خارجية متوازنة ومستقلة في بيئة ما بعد الصراع | 131 |
| الخاتمة | 134 |
| النتائج | 135 |
| التوصيات | 136 |
| قائمة المصادر والمراجع | 137 |
| أولاً- المراجع العربية | 138 |
| ثانياً- المراجع الأجنبية | 143 |

## مقدمة:

تُعد العلاقات الدولية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها بنية النظام الدولي، إذ تتداخل فيها الأبعاد السياسية ،والاقتصادية، والدبلوماسية، بهدف تحقيق التّوازن بين المصالح الوطنية للدول وبين مقتضيات النظام العالمي، وفي هذا السياق، برزت الدبلوماسية كأداة رئيسية لإدارة التفاعلات بين الدول، بما في ذلك التعاون والنزاع، وتُستخدم غالباً كبديل للحلول العسكرية، أو كوسيلة لإعادة تشكيل التحالفات وترتيب الأولويات الاستراتيجية[1] ، ومع التطورات المتسارعة التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، أصبحت التدخلات الدبلوماسية ظاهرة متكررة في العديد من الأزمات الإقليمية والدولية، إذ تحاول الفواعل الدولية التأثير في مسارات الأزمات السياسية عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية.

وفي السياق العربي، تعددت أنماط التدخلات الدبلوماسية في عدد من الدول التي شهدت تغيرات حادة في نظمها السياسية ،خلال ما يعرف بموجة "التحولات السياسية"، والتي كان لها بالغ الأثر في إعادة رسم ملامح العلاقات بين الداخل والخارج، فقد أدت تلك التحولات إلى تغيّر ميزان القوى في بعض البلدان، مما استدعى تدخل فواعل دوليين وإقليميين في محاولة لإعادة تشكيل الأوضاع السياسية أو الحفاظ على مصالح قائمة[2] ، وكانت بعض هذه التدخلات تحت مظلة القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، في حين اتخذت تدخلات أخرى طابعًا ثنائيًا أو جماعيًا خارج الأطر الرسمية، الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد السياسي في عدد من الدول.

وفي هذا الإطار، برزت الحالة الليبية كإحدى أبرز الساحات التي شهدت تدخلات دبلوماسية متعددة منذ عام 2011م، إذ تفاعلت فيها قوى دولية وإقليمية من خلال مبادرات سياسية، ومؤتمرات دولية، وحوارات ترعاها أطراف خارجية[3] ، وتمثلت تلك الجهود في مبادرات

---

(1) فاندي وول، ديرك. (2012م) .تاريخ ليبيا الحديث (الطبعة الثانية). كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ص 45.

(2) الجارح، محمد؛ مزران، كريم؛ وباك، جيسون. (2014م) .صفقات ليبيا الفاوستية: كسر دورة الاسترضاء .المجلس الأطلسي، متوفر على/https://www.atlanticcouncil.org :،

(3) ويري، فريدريك. (2018م) .الشواطئ المحترقة: داخل معركة ليبيا الجديدة .نيويورك : Farrar, Straus and Giroux، ص 55.

رعتها الأمم المتحدة، مثل :اتفاق الصخيرات، ومؤتمر برلين، ومحاولات دعم مسارات الحوار الوطني، إضافة إلى مساعي دول الجوار وبعض الدول الكبرى لإيجاد تسوية سياسية شاملة[1] .

وقد جاء هذا التفاعل الدولي في ظل مشهد داخلي متغير، اتسم بتعدد مراكز القرار واختلاف وجهات النظر بين القوى الوطنية، ما أتاح مساحة واسعة للتدخلات الخارجية الدبلوماسية التي لعبت أدواراً متفاوتة التأثير على الأرض [2] ، وبينما سعت بعض هذه التدخلات إلى دعم مسار الاستقرار السياسي، أدى تباين المصالح الدولية إلى تعقيد الوصول إلى اتفاقات دائمة وفعالة.

تشكل الحالة الليبية نموذجًا بالغ التعقيد لتفاعل الدبلوماسية الدولية مع أزمات الدول خلال المراحل الانتقالية طويلة الأمد؛ فهي تبرز بصورة جلية الطبيعة الجدلية بين الإرادة الوطنية والحسابات الجيوسياسية الخارجية، وكيف يسهم هذا التفاعل في إعادة تشكيل بنية الدولة ومؤسساتها. ومن ثمّ تُظهر التجربة الليبية أن أثر الدبلوماسية لا يقتصر على إدارة الأزمة، بل يمتد ليؤثر في صياغة مستقبل الدولة ومآلاتها النهائية..

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا .(UNSMIL) (2023م). ص 6.

(2) لانتشر، وولفرام. (2020م). ص 23.

## أولاً – مبررات اختيار الدراسة:

### أولاً: الأسباب الذاتية

تنبع الأسباب الذاتية لاختيار موضوع الدراسة من inclinations شخصية وعلمية دفعت الباحث إلى التعمّق في قضايا العلاقات الدولية، خصوصاً تلك المرتبطة بالأزمات والتحولات السياسية. فالدراسة لا تُبنى فقط على دوافع معرفية عامة، بل على خلفية بحثية وخبرة متراكمة تجعل موضوع التدخلات الدولية في ليبيا مجالاً ملائماً للاهتمام والتخصص. وتمثل هذه الأسباب الذاتية حجر الأساس الذي يوجه الباحث نحو اختيار هذا الموضوع وتحديد مساره التحليلي ضمن الإطار الأكاديمي.

• اهتمام الباحث العميق بمجال العلاقات الدولية والدبلوماسية، وخاصة في سياق الأزمات والتحولات السياسية، مما يعكس خلفية معرفية سابقة عززت الرغبة في التعمق في هذا الموضوع.

• ارتباط الخبرة الأكاديمية أو الميدانية للباحث بمتابعة الشأن الليبي، خصوصاً في ظل تعقيدات المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد منذ عام 2011م.

• رغبة الباحث في المساهمة في سد فجوة بحثية تتعلق بتحليل البعد الدبلوماسي للتدخلات الدولية، بعيداً عن الطابع العسكري أو الأمني الذي طغى على معظم الأدبيات السابقة.

• قناعة الباحث بأهمية فهم الدور الخارجي في تشكيل المسارات السياسية الداخلية، وضرورة تقديم دراسة تحليلية محايدة تسهم في توسيع نطاق المعرفة حول ديناميكيات العلاقات الدولية في ليبيا.

• التطلع إلى تنمية مهارات البحث والتحليل في قضايا النزاع والتفاوض السياسي، من خلال دراسة حالة تتميّز بخصوصيتها السياسية والجيوستراتيجية، وهي الحالة الليبية.

### ثانياً: المبررات الموضوعية

تعكس المبررات الموضوعية أهمية الموضوع من زاوية علمية وعملية، إذ يرتبط اختيار قضية التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا بواقع سياسي متغير، وبحاجة أكاديمية حقيقية للتعمق في هذا الجانب المهمل مقارنة بالتركيز على الأبعاد العسكرية والأمنية. ولأن ليبيا منذ عام 2011م كانت ساحة لتنافس وتفاعل قوى دولية وإقليمية متعددة، فإن دراسة هذا الحقل تكتسب أهمية

مضاعفة، سواء لفهم ديناميكيات الأزمة أو لتقييم أثر هذه التدخلات على مسار العملية السياسية.

• اتساع نطاق التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا منذ عام 2011م، وتعدد الفواعل الدولية والإقليمية، بما يجعل من الموضوع مجالاً غنياً للتحليل الأكاديمي.

• ندرة الدراسات التي تناولت التدخلات الدبلوماسية حصرياً في السياق الليبي، فقد ركزت أغلب الأدبيات على الأبعاد العسكرية أو الأمنية، مع إهمال للبعد التفاوضي والسياسي.

• التغير المستمر في شكل هذه التدخلات وتباين مواقف الأطراف الدولية عبر مراحل متعددة، مما يوفّر بيئة تحليلية خصبة لرصد التحولات في السياسة الدولية تجاه ليبيا.

• أهمية دراسة الأثر الفعلي لهذه التدخلات على المسار السياسي الداخلي، خصوصاً في ضوء المبادرات الدولية مثل اتفاق الصخيرات، ومؤتمر برلين، ومساعي الأمم المتحدة.

• ارتباط الموضوع بمرحلة زمنية حرجة (2011م–2024م)، شهدت محاولات متعددة لتسوية النزاع، مما يمنح الدراسة طابعاً واقعياً وراهناً يمكن أن يفيد صناع القرار والباحثين.

## ثانياً_ إشكالية الدراسة:

شهدت ليبيا منذ عام 2011م سلسلة من التحولات السياسية العميقة التي ارتبطت بعدم استقرار مؤسسي وانقسام في مراكز السلطة، الأمر الذي جعلها بيئة مفتوحة أمام تدخلات دبلوماسية متعددة المستويات تقودها فواعل دولية وإقليمية ذات مصالح متباينة. وقد تنوعت هذه التدخلات بين مبادرات أممية رسمية ومساعٍ إقليمية وثنائية، ورغم كثافة الجهود الرامية إلى تحقيق توافق سياسي، فإن نتائجها جاءت متفاوتة؛ إذ تراوح المشهد بين محطات تقدم نسبي وفترات أطول من الجمود وإعادة إنتاج الأزمة.

وفي ظل هذا التباين، تبرز إشكالية جوهرية تتمثل في فهم طبيعة الدور الذي لعبته الدبلوماسية الدولية في المسار السياسي الليبي: فغياب رؤية وطنية موحدة، وتعدد مراكز اتخاذ القرار، واتساع هامش التأثير الخارجي، كلها عوامل جعلت البيئة السياسية الليبية أكثر هشاشة أمام الضغوط الدولية ومشروعات التسوية المتداخلة. ومن ثمّ يصبح من الضروري تحليل طبيعة هذه التدخلات الدبلوماسية، وأهدافها المعلنة والضمنية، وآلياتها، ومدى انسجامها مع متطلبات بناء الاستقرار السياسي، للكشف عن حدود تأثيرها في تعقيد الأزمة أو دعم انفراجها.

***السؤال الجوهري للدراسة:**

- ما مدى تأثير التدخلات الدبلوماسية الدولية في تشكيل المسار السياسي الليبي خلال الفترة 2011م–2024م؟

***التساؤلات الفرعية للدراسة:**

1. ما أبرز أشكال التدخلات الدبلوماسية الدولية التي شهدتها ليبيا خلال الفترة 2011م–2024م؟
2. من هم الفاعلون الدوليون والإقليميون الرئيسيون في التدخل الدبلوماسي في الشأن الليبي، وما هي دوافعهم؟
3. كيف انعكست التدخلات الدبلوماسية على مخرجات الحوار السياسي بين الأطراف الليبية؟
4. ما أثر هذه التدخلات على توازن القوى السياسية داخل ليبيا؟
5. ما مدى توافق المبادرات الدبلوماسية الدولية مع السياق الليبي الداخلي ومتطلبات تحقيق الاستقرار؟
6. هل ساهمت التدخلات الدبلوماسية في تعزيز فرص إجراء انتخابات وطنية وإعادة بناء المؤسسات السياسية؟

## ثالثاً– فرضيات الدراسة:

**الفرضية الرئيسية**

1. تفترض الدراسة وجود أثر للتدخلات الدبلوماسية الدولية في تشكيل المسار السياسي الليبي خلال الفترة 2011م–2024م.

**الفرضيات الفرعية:**

1. تفترض الدراسة أن تعدد الفاعلين الدوليين والإقليميين وتفاوت مصالحهم أسهم في تباين مخرجات المسارات السياسية الوطنية.
2. تفترض الدراسة أن مضامين المبادرات الدبلوماسية تؤثر في مستوى استجابة الأطراف الليبية لها.
3. تفترض الدراسة أن المواقف الدولية انعكست على توازن القوى السياسية داخل ليبيا.
4. تفترض الدراسة أن تضارب اتجاهات التدخلات الدولية أعاق تحقيق تسوية سياسية شاملة.

5. تفترض الدراسة أن التدخلات الدبلوماسية ذات الطابع المحايد تعزز فرص التوافق السياسي وتمهّد لإجراء الانتخابات.

## رابعاً_ أهمية الدراسة:

### 1. الأهمية العلمية:

- تُسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالعلاقات الدولية والدبلوماسية، من خلال تناولها لحالة معاصرة ومعقدة كالملف الليبي، بما يتيح فرصة لفهم أعمق للتفاعل بين الفواعل الدولية والمسارات السياسية الوطنية.
- تُعد الدراسة من المحاولات القليلة التي تركّز بشكل منهجي على البعد **الدبلوماسي** من التدخلات الدولية في ليبيا، بعيداً عن الطابع العسكري أو الأمني الذي هيمن على كثير من الدراسات السابقة.
- تقدم الدراسة نموذجاً تحليلياً يمكن الاستفادة منه ،في تحليل حالات مشابهة من التدخل الدبلوماسي في دول أخرى تمر بظروف انتقال سياسي.
- تعتمد الدراسة على الربط بين المعطيات السياسية المحلية والديناميكيات الإقليمية والدولية، ما يجعلها مرجعاً مهماً للباحثين المهتمين بفهم التحولات السياسية في الدول الهشة.

### 2. الأهمية العملية:

- تساعد هذه الدراسة صُنّاع القرار المحليين والدوليين ،على تقييم فعالية المبادرات الدبلوماسية السابقة وتجنّب تكرار مواطن الإخفاق في المسارات السياسية المستقبلية.
- تتيح للأطراف الليبية فهماً أوضح، لتأثير التدخلات الخارجية على المسار الوطني، بما يدعم جهود بناء رؤية سياسية مستقلة.
- تمكّن المنظمات الدولية المعنية بالشأن الليبي من الاستفادة من تحليل علمي موضوعي لمخرجات تدخّلاتها السابقة، مما يُحسّن من أداء بعثات الوساطة والدعم في المستقبل.
- توفّر قاعدة معرفية يمكن اعتمادها من قبل الأكاديميين والباحثين والطلاب المهتمين بالشأن الليبي أو بالدبلوماسية الدولية في مناطق النزاع.

## خامساً_ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. **تحديد طبيعة وأشكال التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا** خلال الفترة من 2011م إلى 2024م، والوقوف على أبرز الفاعلين فيها.
2. **تحليل تأثير هذه التدخلات على تطور المسار السياسي الليبي**، خصوصًا فيما يتعلق بتشكيل الحكومات وتوزيع الشرعية السياسية.
3. **توضيح العلاقة بين التدخلات الخارجية والانقسام الداخلي**، وكيف ساهمت بعض التدخلات في تعميق الخلافات بين الأطراف الليبية.
4. **تقييم مدى تأثير التدخلات الدولية ،على استقلال القرار السياسي الليبي**، وفرص بناء دولة مستقرة وموحدة.

## سادساً_ منهجية الدراسة:

### 1. المنهج المستخدم:

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**؛ لكونه الأنسب لتحليل طبيعة التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا خلال الفترة (2011م–2024م)، ورصد أنماطها، وأطرافها، وتداعياتها السياسية، كما يتيح هذا المنهج تقديم قراءة تحليلية للمبادرات والمسارات السياسية المدعومة دبلوماسياً، ومناقشة نتائجها وتأثيرها على الواقع الليبي.

كما تم توظيف **المنهج التاريخي** بوصفه مكملًا للمنهج التحليلي، بهدف تتبّع التطورات المتلاحقة للأزمة الليبية منذ عام 2011م، ورصد السياقات التاريخية التي أحاطت بالتدخلات الدولية، وتحليل مسار الأحداث وتسلسلها الزمني لفهم جذور الأزمة ومراحل تطورها. ويساعد هذا المنهج على الربط بين الماضي والحاضر لتفسير التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا في ضوء التفاعلات الدبلوماسية الإقليمية والدولية.

## سابعًا_ مصطلحات الدراسة:

تم الاعتماد على **تحليل الوثائق والمصادر الثانوية** كأداة رئيسية، من خلال مراجعة التقارير الدولية، ومخرجات المؤتمرات، والاتفاقات السياسية، والبيانات الرسمية الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، إلى جانب الدراسات الأكاديمية والمقالات التحليلية ذات الصلة بالموضوع.

**ثامنًا_ مجال الدراسة:**

- **المجال الزمني :**يغطي الفترة من عام **2011م** (وهو عام بداية التحولات السياسية في ليبيا)، وحتى عام **2024م**، بما يشمل جميع المراحل الانتقالية والتدخلات الدولية المرتبطة بها.
- **المجال المكاني :**تشمل الدراسة الدولة الليبية كوحدة تحليل أساسية، مع التطرق إلى تدخلات فواعل دولية وإقليمية لها تأثير مباشر أو غير مباشر على المسار السياسي داخل ليبيا.
- **المجال الموضوعي :**تركز الدراسة على الدور الدبلوماسي الدولي فقط، دون التوسع في الجوانب العسكرية أو الأمنية، بهدف فهم الأبعاد السياسية التفاوضية للمداخلات الخارجية وتأثيرها على العملية السياسية.

**تاسعًا_ الدراسات السابقة:**

**1-دراسة شاكر سالم حمدان الخرابشة2024) م:( بعنوان: "موقف مجلس الأمن الدولي من التدخل الأجنبي في ليبيا: دراسة لحالتي تدخل الناتو وتركيا"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل موقف مجلس الأمن الدولي من التدخلات العسكرية في ليبيا، مع التركيز على حالتي تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) سنة 2011م، والتدخل التركي في سنه 2020م، اعتمد الباحث على المنهج المقارن ومنهج المصلحة الوطنية، مستنداً إلى تحليل قرارات مجلس الأمن والوثائق الرسمية ذات الصلة، لم تُستخدم عينة ميدانية، بل تم التركيز على تحليل الأحداث والبيانات المتاحة لفهم ديناميكيات النزاع وطرق التدخل الدولية .

**النتائج:**

- أظهرت الدراسة أن تدخل الناتو في ليبيا سنه 2011م كان متوافقاً مع مصالح الدول العظمى، حيث تم تحت ذريعة حماية المدنيين، لكن في الواقع كان يهدف إلى تحقيق مصالح استراتيجية لتلك الدول.
- **في المقابل** ، كان موقف مجلس الأمن من التدخل التركي في ليبيا سنة 2020م مختلفاً، حيث لم يتم إصدار قرار يشرعن هذا التدخل، مما يعكس ازدواجية المعايير في تعامل المجلس مع التدخلات الأجنبية.
- أشارت الدراسة إلى أن التدخلات الأجنبية في ليبيا ساهمت في تعقيد الأزمة السياسية وزيادة الانقسامات بين الأطراف الليبية .

**وجهة نظر الباحث:** يرى الباحث أن مجلس الأمن الدولي يتعامل بازدواجية في مواقفه من التدخلات الأجنبية، حيث يتأثر بمصالح الدول الكبرى، مما يؤثر سلباً على مصداقيته وفعاليته في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويؤكد على ضرورة إصلاح آليات عمل المجلس لضمان التعامل العادل والمتوازن مع الأزمات الدولية.

**2- دراسة نوره الهدى موهوب2024) م:(بعنوان: "دور الأمم المتحدة في حل النزاعات وحفظ السلام: حالة ليبيا"**

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الأمم المتحدة في حل النزاع الليبي بعد سنه 2011م، من خلال التركيز على البرامج والآليات التي تبنتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) للمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار السياسي، اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي الوصفي لتفكيك أدوار المنظمة الدولية ومقارنة تدخلاتها عبر مراحل مختلفة من النزاع، وتم استخدام أداة تحليل الوثائق، إذ جرى تحليل تقارير الأمم المتحدة الرسمية، والبيانات الصادرة عن مجلس الأمن، إلى جانب الأدبيات الأكاديمية التي تناولت نفس الموضوع. لم تعتمد الدراسة على عينة ميدانية؛ بل اكتفت بتحليل محتوى التقارير والوثائق ذات الصلة.

**النتائج:**

- أبرزت الدراسة أن تدخل الأمم المتحدة كان حاسماً في إعطاء الأزمة الليبية بعداً جديداً، من خلال دعم الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة.
- أشارت إلى أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعبت دوراً محورياً في تقديم الدعم الفني واللوجستي لتنظيم الانتخابات وتعزيز المؤسسات الحكومية.
- أوضحت أن التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة شملت الانقسامات الداخلية بين الأطراف الليبية، وتدخلات بعض القوى الإقليمية والدولية التي أعاقت جهود السلام.

**وجهة نظر الباحث:**

يؤكد الباحث أن الأمم المتحدة قامت بدور مهم في محاولة استعادة المسار السياسي الليبي، إلا أن فعاليتها تأثرت بعوامل خارجة عن إرادتها، أبرزها التدخلات المتضاربة من قوى خارجية وعدم التزام الأطراف الليبية بالاتفاقات، وتشدد على ضرورة دعم جهود البعثة الأممية بشكل أكبر، وتوفير بيئة سياسية وأمنية مواتية لإنجاح مسارات السلام.

**3- دراسة فينسنت إيسيوغيني إيفيبيه وآخرون2024) م:(بعنوان: "حل النزاعات في القرن الحادي والعشرين: دراسة لحالتي ليبيا وسوريا"**

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف آليات حل النزاعات في القرن الحادي والعشرين من خلال تحليل حالتي ليبيا وسوريا، مع التركيز على التحديات التي واجهت المجتمع الدولي في التعامل مع الأزمات السياسية المعقدة في هذين البلدين، اعتمد الباحثون على المنهج التاريخي التحليلي، مستندين إلى مصادر ثانوية مثل المقالات الأكاديمية، الكتب، التقارير الإخبارية، والمصادر الإلكترونية، لم تُستخدم عينة ميدانية؛ بل تم التركيز على تحليل الأحداث والبيانات المتاحة لفهم ديناميكيات النزاع وطرق التدخل الدولية.

**النتائج:**

- أظهرت الدراسة أن استخدام الأدوات الدبلوماسية الحديثة، إلى جانب الآليات التقليدية لحل النزاعات، كان له دور مهم في معالجة الأزمات في ليبيا وسوريا.
- أشارت إلى أن التدخلات الدولية، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، واجهت تحديات كبيرة بسبب تعقيدات النزاعات وتعدد الأطراف المتداخلة.
- أوصت الدراسة بضرورة تبني أنظمة حكم ديمقراطية تضمن إجراء انتخابات دورية وتعزز سيادة القانون لتحقيق السلام المستدام.

**وجهة نظر الباحث:**

يرى الباحثون أن الجمع بين الأساليب التقليدية والحديثة في حل النزاعات يمكن أن يكون فعالاً في التعامل مع الأزمات المعقدة، شريطة أن يتم ذلك بالتنسيق مع الأطراف المحلية ومع احترام السيادة الوطنية، كما يؤكدون على أهمية بناء مؤسسات قوية وتعزيز المشاركة السياسية لتحقيق الاستقرار طويل الأمد.

**4- دراسة بابلو باستور فيدال2024) م :(بعنوان: "إحياء مقاربات بديلة لحل النزاعات في الحروب بالوكالة: حالة ليبيا"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل جهود حل النزاعات في ليبيا منذ عام 2011م، مع التركيز على فشل المبادرات الدولية في تحقيق تسوية سياسية شاملة، استخدم الباحث المنهج التحليلي النقدي لتقييم تدخلات الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، مسلطاً الضوء على تأثيرها على الديناميكيات الداخلية الليبية، اعتمدت الدراسة على تحليل الوثائق والتقارير الرسمية، بالإضافة

إلى مراجعة الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة، لم تُستخدم عينة ميدانية؛ بل تم التركيز على تحليل الأحداث والبيانات المتاحة لفهم ديناميكيات النزاع وطرق التدخل الدولية.

**النتائج:**

- أظهرت الدراسة أن التدخلات الدولية غالباً ما ركزت على مصالح النخب السياسية، مما أدى إلى تهميش المجتمع المدني الليبي.
- أشارت إلى أن النُهج التقليدية لحل النزاعات لم تكن فعالة في السياق الليبي بسبب تعقيدات المشهد السياسي وتعدد الأطراف المتداخلة.
- أوصت الدراسة بتبني مقاربات بديلة تركز على إشراك المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان كوسيلة لتحقيق السلام المستدام.

**وجهة نظر الباحث:**

يرى الباحث أن الحلول المستدامة للنزاع الليبي تتطلب إشراكاً حقيقياً للمجتمع المدني وتبني مقاربات تركز على حقوق الإنسان، بعيداً عن التركيز الحصري على النخب السياسية، كما يؤكد على أهمية إعادة النظر في استراتيجيات التدخل الدولي لضمان تحقيق تسوية سياسية شاملة ومستدامة.

**5- دراسة فنسنت إيفيبيه وآخرون2024) م:( بعنوان: "حل النزاعات في القرن الحادي والعشرين: دراسة لحالتي ليبيا وسوريا"**

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف آليات حل النزاعات في القرن الحادي والعشرين من خلال تحليل حالتي ليبيا وسوريا، مع التركيز على التحديات التي واجهت المجتمع الدولي في التعامل مع الأزمات السياسية المعقدة في هذين البلدين، اعتمد الباحثون على المنهج التاريخي التحليلي، مستندين إلى مصادر ثانوية مثل المقالات الأكاديمية، الكتب، التقارير الإخبارية، والمصادر الإلكترونية، لم تُستخدم عينة ميدانية، بل تم التركيز على تحليل الأحداث والبيانات المتاحة لفهم ديناميكيات النزاع وطرق التدخل الدولية.

**النتائج:**

- أظهرت الدراسة أن استخدام الأدوات الدبلوماسية الحديثة، إلى جانب الآليات التقليدية لحل النزاعات، كان له دور مهم في معالجة الأزمات في ليبيا وسوريا.
- أشارت إلى أن التدخلات الدولية، بما في ذلك جهود الأمم المتحدة، واجهت تحديات كبيرة بسبب تعقيدات النزاعات وتعدد الأطراف المتداخلة.
- أوصت الدراسة بضرورة تبني أنظمة حكم ديمقراطية تضمن إجراء انتخابات دورية وتعزز سيادة القانون لتحقيق السلام المستدام.

**وجهة نظر الباحث:**

يرى الباحثون أن الجمع بين الأساليب التقليدية والحديثة في حل النزاعات يمكن أن يكون فعالاً في التعامل مع الأزمات المعقدة، شريطة أن يتم ذلك بالتنسيق مع الأطراف المحلية ومع احترام السيادة الوطنية، كما يؤكدون على أهمية بناء مؤسسات قوية وتعزيز المشاركة السياسية لتحقيق الاستقرار طويل الأمد.

**6- دراسة أحمد مصطفى فتحي وهشام محمد بشير2022) م:(بعنوان" "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)منذ إنشائها في سنة 2011م، مع التركيز على النجاحات والإخفاقات التي واجهتها في دعم المرحلة الانتقالية وتعزيز الاستقرار السياسي، اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائي، مستعينين بمنهج الاتصال لدراسة سياسة البعثة التوسطية كنظام اتصالي لحل الصراعات بين الأطراف المتحاربة في ليبيا، تم استخدام تحليل الوثائق والتقارير الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة، لم تُستخدم عينة ميدانية؛ بل تم التركيز على تحليل الأحداث والبيانات المتاحة لفهم ديناميكيات النزاع وطرق التدخل الدولية .

**النتائج:**

- أظهرت الدراسة أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا واجهت تحديات كبيرة في تنفيذ مهامها بسبب التجاذبات الإقليمية والصراعات الداخلية بين الأطراف الليبية.
- أشارت إلى أن البعثة حققت بعض النجاحات في دعم العملية السياسية وتعزيز حقوق الإنسان، لكنها لم تتمكن من تحقيق استقرار دائم بسبب تعقيدات المشهد السياسي الليبي.
- أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور البعثة من خلال دعم دولي أكبر وتوفير بيئة سياسية وأمنية مواتية لإنجاح مسارات السلام.

**وجهة نظر الباحث:**

يرى الباحث أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا قامت بدور مهم في محاولة استعادة المسار السياسي الليبي، إلا أن فعاليتها تأثرت بعوامل خارجة عن إرادتها، أبرزها التدخلات المتضاربة من قوى خارجية وعدم التزام الأطراف الليبية بالاتفاقات، ويشددان على أهمية دعم جهود البعثة الأممية بشكل أكبر، وتوفير بيئة سياسية وأمنية مواتية لإنجاح مسارات السلام.

**7- دراسة أحمد عبد الله علي(2023) م":أثر التدخلات الدبلوماسية الدولية على المسار السياسي الليبي: دراسة تحليلية للفترة 2011م–2022م"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التدخلات الدبلوماسية الدولية على تطور العملية السياسية في ليبيا منذ عام 2011م وحتى عام 2022م، مع التركيز على دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم أو عرقلة جهود التسوية السياسية، اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي، مستفيداً من تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات الأكاديمية ذات الصلة، لم تُستخدم عينة ميدانية؛ بل تم التركيز على تحليل الأحداث والبيانات المتاحة لفهم ديناميكيات النزاع وطرق التدخل الدولية.

**النتائج:**

- أظهرت الدراسة أن التدخلات الدبلوماسية الدولية كان لها تأثير مزدوج على المسار السياسي الليبي، إذ ساهمت في بعض الأحيان في دفع العملية السياسية، بينما أدت في أحيان أخرى إلى تعقيدها بسبب تضارب مصالح الأطراف الدولية.

- أشارت إلى أن غياب التنسيق بين الفاعلين الدوليين والإقليميين أدى إلى تكرار المبادرات السياسية دون تحقيق نتائج ملموسة على الأرض.
- أوصت الدراسة بضرورة تبني نهج موحد ومنسق من قبل المجتمع الدولي لدعم العملية السياسية في ليبيا، مع التركيز على تعزيز القدرات المحلية وتحقيق توافق وطني شامل.

**وجهة نظر الباحث:**

يرى الباحث أن التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا كانت ضرورية في بعض المراحل لدعم العملية السياسية، إلا أن فعاليتها تأثرت سلباً بسبب تضارب المصالح وغياب التنسيق بين الفاعلين الدوليين، ويؤكد على أهمية دعم الجهود المحلية وتعزيز التوافق الوطني لتحقيق تسوية سياسية مستدامة في ليبيا.

## عاشراً_ تقسيمات الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول رئيسية، تليها الخاتمة التي تتضمن أهم النتائج والتوصيات، وقد جاءت فصول الدراسة على النحو الآتي:

**1.** الفصل الأول_ الإطار النظري للدراسة.

يتناول هذا الفصل الخلفية النظرية للدراسة، إذ يوضح الإطار المفاهيمي لمصطلحاتها الأساسية مثل: التدخل الدبلوماسي، الشرعية السياسية، الدولة الهشة، والوساطة الدولية، كما يتضمن هذا الفصل عرضًا للمدخل النظري المستخدم في التحليل، واستعراضًا لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة، إلى جانب عرض شامل للمنهجية المعتمدة، ومكونات الدراسة من حيث الأهداف، المشكلة، والأسئلة.

**2.** الفصل الثاني_ التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا (2011م–2024م)

يركز هذا الفصل على رصد وتحليل طبيعة التدخلات الدبلوماسية الدولية في الشأن الليبي، منذ اندلاع الثورة عام 2011م وحتى عام 2024م، ويتضمن ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول_ يعالج التحولات السياسية الداخلية في ليبيا وما رافقها من انقسام مؤسسي وصراع على الشرعية.

- المبحث الثاني_ يتناول أنماط وأدوات التدخل الدبلوماسي، سواء عبر المؤسسات الدولية متعددة الأطراف أو من خلال التدخلات الثنائية للدول الكبرى والإقليمية، بما في ذلك أدوات الضغط غير العسكري.

- أما المبحث الثالث _فيناقش جهود الوساطة الدولية، عبر استعراض أدوار بعثات الأمم المتحدة والمبادرات السياسية متعددة الأطراف في محاولات تسوية الصراع.

3. الفصل الثالث_ تداعيات التدخلات الدبلوماسية على المسار السياسي الليبي يخصص هذا الفصل؛ لتحليل الأثر الناتج عن التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا، على استقرار النظام السياسي، وإعادة تشكيل السلطة، وتوازنات القوى المحلية، ويشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث، تتناول:

- الأثر المؤسسي على هياكل الدولة ووحدة القرار.
- التأثير في الشرعية السياسية والعملية الانتخابية.
- وأخيرًا، الانعكاسات على مستقبل التسوية السياسية، والحدود الممكنة لبناء دولة مستقلة القرار.

ثم تختم الدراسة بالخاتمة، وتُعرض فيها النتائج الأساسية التي توصّلت إليها الدراسة، بالإضافة إلى عدد من التوصيات الموجهة لصانعي القرار والباحثين، والتي قد تسهم في تعزيز فهم الظاهرة وتحقيق استقرار المسار السياسي في ليبيا.

# الفصل الأول
# الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

## الفصل الأول
## الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

### تمهيد:

تُعدّ ظاهرة التدخلات الدبلوماسية الدولية ،واحدة من أبرز سمات العلاقات الدولية في العصر الحديث، إذ لم تعد السيادة الوطنية للدول، _لاسيما الضعيفة منها_ تشكّل حائلًا أمام القوى الكبرى والمنظمات الدولية ،لممارسة أشكال متعدّدة من النفوذ السياسي والدبلوماسي تحت ذرائع شتى، تراوح بين الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، والدفاع عن حقوق الإنسان، ودعم مسارات التحول السياسي، وقد ازدادت أهمية هذا النمط من التدخلات ،في ظل تصاعد النزاعات الداخلية والأزمات السياسية التي طالت العديد من الدول، خاصة في السياقات غير المستقرة والانتقالية، ما جعلها مجالًا حيويًا لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية على نحو معقد ومركب. [1]

وفي السياق الليبي، مثلت فترة ما بعد سنة 2011م مثالًا صارخًا على التدخل الدبلوماسي الدولي في مسار سياسي مأزوم، فقد اتخذت التدخلات أشكالًا متعددة، من أبرزها :الضغوط السياسية المباشرة، والوساطات متعددة الأطراف، والمبادرات التي قادتها جهات دولية وإقليمية رسمية وغير رسمية، وتزامن ذلك مع فشل محلي في بناء توافق سياسي وطني، الأمر الذي سمح بتمدد التأثير الخارجي وتغلغله في تفاصيل العملية السياسية، وهو ما أفضى في كثير من المحطات إلى عرقلة الاستقرار وتكريس الانقسام، بدلًا من دفع عجلة التحول الديمقراطي.

ولفهم هذه الظاهرة وتحليل تداعياتها، يصبح من الضروري تأصيل المفاهيم ذات الصلة بالتدخل الدبلوماسي الدولي، ورصد تفاعلاتها مع مفاهيم المسار السياسي والتحول الديمقراطي، من خلال توظيف الأسس النظرية الملائمة التي تفسر دوافع الفاعلين الدوليين وآليات تأثيرهم، وتكمن أهمية هذا الفصل ،في تقديم أرضية مفاهيمية ونظرية متماسكة تسمح بإدراك أبعاد الظاهرة، وتوفر أداة تحليلية تساعد في تفسير السلوك الدولي تجاه الحالة الليبية، دون الوقوع في التبسيط أو الاختزال.

ويتناول المبحث الأول _الإطار المفاهيمي للتدخلات الدبلوماسية الدولية وعلاقته بالمسار السياسي، من خلال تعريف المفاهيم وتحديد أبعادها النظرية، أما المبحث الثاني_ فيرصد صور وآليات التدخل الدبلوماسي الدولي الرسمية وغير الرسمية، بما يشمل جهود الوساطة والمبادرات السياسية، ويُخصص المبحث الثالث _لتحليل الظاهرة من منظور نظري عبر استعراض الأسس التفسيرية الكبرى في العلاقات الدولية.

---

(1) عزمي بشارة: الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2020م). ص 26.

## المبحث الأول:
## الإطار المفاهيمي للتدخل الدبلوماسي الدولي والمسار السياسي

شهد العالم منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، تصاعدًا ملحوظًا في أدوار الفاعلين الدوليين ضمن السياقات السياسية الداخلية للدول، خاصة في البيئات المضطربة التي تشهد تحولات انتقالية أو نزاعات داخلية معقدة، وأصبحت مفاهيم مثل "التدخل الدولي" و"الدبلوماسية متعددة الأدوات" و"إعادة تشكيل المسارات السياسية" جزءًا من الخطاب الدولي المعاصر، لا سيّما في الأقاليم التي تفتقر إلى الاستقرار المؤسسي أو تعاني من هشاشة الدولة، وفي ظل هذا الواقع، لم تعد العلاقات الدولية محكومة فقط بمنطق المصالح أو الصراعات التقليدية؛ بل أصبحت مشروطة بتفاعلات مركبة بين السيادة الوطنية والضغوط الدولية، وبين المساعي نحو التحول الديمقراطي وبين اشتراطات الفاعلين الخارجيين.

إن التداخل بين مفهومي التدخل الدولي والدبلوماسية في السياق السياسي للدول، يثير إشكاليات نظرية وعملية متعددة، تتعلق بحدود المشروعية، وتوازن التأثير بين الفاعل المحلي والدولي، ومدى انعكاس ذلك على الاستقرار السياسي الداخلي، ولا سيما في الدول الانتقالية، حيث تُصبح مسارات إعادة بناء النظام السياسي عرضةً للتأثير المباشر أو غير المباشر من قبل جهات خارجية تدّعي الحياد، بينما تمارس في الواقع أشكالًا متقدمة من إدارة الصراع أو توجيه مخرجاته[1]، من هنا تبرز أهمية التأسيس المفاهيمي الدقيق لهذه المفردات، لفهم طبيعة التفاعل بين التدخل الدبلوماسي الدولي والمسار السياسي في السياقات الهشّة، وتحليل أبعادهما المتشابكة بعيدًا عن التبسيط أو التوصيف السطحي.

ويُضاف إلى ذلك أن التدخلات الدولية ،لم تعد تقتصر على الأدوات السياسية أو العسكرية المباشرة؛ بل اتخذت أشكالًا أكثر تعقيدًا من "الدبلوماسية متعددة المستويات" التي توظّف الوساطة، والضغط، والمشروطية الاقتصادية، والدعم الفني في إعادة هندسة النظم السياسية الهشّة. وقد أفضى هذا التداخل إلى إعادة تعريف مفهوم السيادة في الواقع المعاصر، فقد أصبحت السيادة الوطنية نسبية أكثر منها مطلقة، تتأرجح بين اعتبارات الاستقلال وضرورات الانخراط في النظام الدولي. وفي هذا الإطار، تُمثّل الحالة الليبية نموذجًا بالغ الدلالة على تعقّد التفاعلات بين الفاعلين المحليين والدوليين، بما يجعلها ميدانًا خصبًا لتحليل الأبعاد النظرية والعملية للتدخل الدبلوماسي الدولي وتأثيره في مسار التحول السياسي.

---

(1) سمير حمياز: إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 14(1)، (2017م)، ص 12.

## المطلب الأول

## التدخلات الدولية والدبلوماسية :

في ظل تزايد انخراط الفاعلين الدوليين في الشؤون الداخلية للدول، أصبح من الضروري الوقوف على المفاهيم الأساسية التي تحكم ظاهرة التدخل الدولي وأبعادها المتعددة، وكذلك فهم التحولات التي طرأت على مفهوم الدبلوماسية الحديثة ،بوصفها أداة مركزية في ممارسة النفوذ والتأثير السياسي عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية.

### أولًا_ تعريف التدخل الدولي وأنواعه في العلاقات الدولية:

يمثل التدخل الدولي أحد أكثر المفاهيم إثارة للجدل في أدبيات العلاقات الدولية، نظرًا لما ينطوي عليه من تعارض جوهري مع مبدأ السيادة، وهو المبدأ الذي لطالما شكّل حجر الزاوية في بناء النظام الدولي منذ (معاهدة وستفاليا سنة 1648م) ،وقد اختلفت التصورات النظرية والعملية لهذا المفهوم تبعًا لاختلاف السياقات السياسية والتاريخية، إذ لم يعد التدخل محصورًا في شكله التقليدي القائم على الغزو العسكري أو الاحتلال المباشر؛ بل تطوّر ليشمل أشكالًا أكثر مرونة وتعقيدًا، تعكس اتساع أدوات التأثير التي بات يمتلكها الفاعلون الدوليون.[1]

وعلى مستوى التعريف، يمكن النظر إلى التدخل الدولي بوصفه سلوكًا مقصودًا من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية، يهدف إلى التأثير في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبما يتجاوز الأسس العادية للتفاعل بين الدول، ويشمل هذا السلوك مجموعة من الإجراءات السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو الأمنية التي تُتخذ خارج إرادة الدولة المستهدفة، وفي أحيان كثيرة دون موافقتها، بما يجعل التدخل يتعارض – جزئيًا أو كليًا – مع مبدأ عدم التدخل الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية (الفقرة 7)، إلا إذا تم بناءً على طلب رسمي من الدولة المعنية أو بتفويض قانوني من مجلس الأمن الدولي[2].

---

(1) مهدي قطوش: التدخل الدولي بين سيادة الدول ومقتضيات الحماية الإنسانية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 5(2)، (2021م)، ص 421.

(2) ناهض محمود أبو حماد: دور الدبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات وبناء السلام: دراسة الفواعل والتطبيقات، مجلة دراسات وأبحاث، 13(3)، (2021م، 5 يوليو)، ص 179.

ويُقسَّم التدخل الدولي، وفقًا لطبيعته وأدواته، إلى نوعين رئيسيين: تدخل مباشر، وتدخل غير مباشر.

- التدخل المباشر يتجلى بصورة أساسية في الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة، مثل العمليات العسكرية، أو التدخل الأمني من خلال قوات حفظ السلام، أو الحصار البحري أو الجوي، ويُعد هذا النوع أكثر وضوحًا من حيث الأثر والجدل القانوني، لما يترتب عليه من انتهاك صريح لحدود السيادة، خاصة إذا تم دون موافقة صريحة من السلطات الوطنية أو من مجلس الأمن.[1]
- أما التدخل غير المباشر، فهو يشمل طيفًا واسعًا من الأفعال التي لا تتضمن استخدامًا عسكريًا مباشرًا، لكنها تُحدث تأثيرًا فعّالًا على القرار السياسي للدولة المستهدفة، مثل الضغوط الدبلوماسية، والعقوبات الاقتصادية، والدعم الإعلامي أو اللوجستي لجماعات معينة، وفرض الشروط السياسية مقابل المساعدات أو إعادة الإعمار، كما يمكن أن يشمل هذا التدخل إدارة المفاوضات الداخلية أو توجيهها نحو نتائج معينة من خلال وسطاء دوليين[2].

ويرى أن بعض التصنيفات المعاصرة ،وسّعت من نطاق التدخل ليشمل أبعادًا جديدة، مثل :التدخل الهيكلي الذي يهدف إلى إعادة تشكيل البنية المؤسسية للدولة، كما في حالات إعادة كتابة الدساتير، أو فرض نماذج معينة من الحكم، وكذلك التدخل الوقائي الذي يبرَّر بذ إنسانية، مثل الحماية من الإبادة الجماعية أو التدخل لوقف الكوارث الإنسانية، وقد أُثيرت هذه الأشكال بشكل بارز في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لا سيما في أعقاب تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو عام 1999م، والتدخلات المتكررة في منطقة الشرق الأوسط بعد 2011م[3].

ولا يمكن تناول أشكال التدخل بمعزل عن دوافعها وأهدافها الحقيقية، إذ غالبًا ما تتخفّى التدخلات تحت شعارات "دعم الديمقراطية" أو "حماية المدنيين"، بينما تُخفي في جوهرها مصالح جيوسياسية واقتصادية معقّدة، وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن التدخل الدولي يمثّل أداة من

---

(1) محمد جارد: التدخل الدولي الإنساني ومبدأ السيادة بين التناقض ومقتضيات حقوق الإنسان، المجلة الجزائرية للدراسات القانونية والسياسية، 7(2)، (2020م)، ص 432.

(2) محمد جارد: المرجع نفسه، (2020م)، ص 432.

(3) إسراء شريف الكعود، وأحمد كامل الخفاجي: تطبيق القوة الذكية في صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد 2011م، مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد)،62، (2021م)، ص 29.

أدوات الهيمنة الناعمة، أو إعادة توزيع موازين القوى على الساحة الإقليمية، من خلال استثمار حالات الضعف الداخلي أو النزاع الأهلي في الدول الهشة[1].

كما يجب التمييز بين التدخل المشروع وغير المشروع من منظور القانون الدولي، حيث يُعد التدخل مشروعًا إذا تم بطلب من الدولة نفسها، أو إذا جاء بناءً على تفويض صريح من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين، أما في غير ذلك، فيُعد تدخّلًا مخالفًا للقانون الدولي، حتى وإن كان يرتكز على مبررات أخلاقية أو إنسانية ؛ لأن تقييم هذه المبررات لا يخلو من الانتقائية والمصلحة السياسية.

## ثانيًا_ المفهوم الحديث للدبلوماسية وتداخلها مع أدوات النفوذ الدولي:

تُعد الدبلوماسية،أحد أبرز الأدوات التي تعتمدها الدول للتفاعل مع بيئتها الخارجية، وقد تطورت هذه الأداة على مرّ العصور من مجرد وسيلة لتبادل الرسائل والتمثيل الرمزي بين الحكومات إلى آلية متكاملة لصياغة السياسات الخارجية وإدارة المصالح والنفوذ، وفي السياق المعاصر، لم تعد الدبلوماسية محصورة في أنماطها التقليدية، القائمة على التمثيل الرسمي من خلال السفارات والمبعوثين، بل شهدت تحوّلات جذرية جعلت منها أداةً شاملة تتقاطع مع مختلف مجالات التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي، بما جعلها ركيزة أساسية في ممارسة القوة الناعمة والقسرية على السواء[2].

وقد أفرزت التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وصعود العولمة، وما تبعها من تشابك المصالح وتوسع نطاق التفاعلات العابرة للحدود، مفهومًا حديثًا للدبلوماسية يقوم على الانفتاح والمرونة والتكامل بين الوسائل الرسمية وغير الرسمية، فبدلًا من اقتصارها على وزارات الخارجية، أصبحت الدبلوماسية الحديثة مجالًا تشاركيًا يضم فاعلين غير تقليديين، مثل: المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام العالمية، والشركات الكبرى؛ بل وحتى الأفراد المؤثرين، وهو ما أتاح للقوى الدولية توسيع دوائر نفوذها دون اللجوء إلى أدوات التدخل الصلبة أو المباشرة.

---

(1) إسراء شريف الكعود، وأحمد كامل الخفاجي: المرجع نفسه، (2021م)، ص 37.

(2) آمال بنبراهيم: الدبلوماسية الاقتصادية بين الدبلوماسية القسرية والقوة الناعمة، المجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد الخاص (س)، (2020م)، ص 471..

**السمات المركزية للمفهوم الحديث للدبلوماسية:**

1. تعدّد المستويات إذ بات العمل الدبلوماسي يُمارَس عبر مستويات متداخلة تشمل الدولة، والمنظمات الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وقد أضفى هذا التعدد طابعًا ديناميكيًا على الممارسة الدبلوماسية، وفتح المجال أمام ما يُعرف بـ"الدبلوماسية متعددة المسارات"، التي تشمل القنوات الرسمية، والقنوات غير الرسمية وهو ما منح الفاعلين الخارجيين هامشًا أوسع للتأثير في المسارات السياسية للدول المستهدفة، دون الظهور بمظهر المتدخل التقليدي[1].
2. التداخل الوظيفي مع أدوات النفوذ الدولي، إذ أصبحت الدبلوماسية الحديثة تتقاطع بشكل عضوي مع مجالات الإعلام، والاقتصاد، وحقوق الإنسان، والتنمية، وغيرها من الأدوات التي تُوظَّف في إطار استراتيجيات النفوذ الشامل، فمثلًا، تُستخدم المساعدات التنموية كأداة دبلوماسية لتحقيق أهداف سياسية، أو تُستثمر تقارير حقوق الإنسان للضغط على الحكومات، أو تُستغل المنصات الإعلامية الدولية في تشكيل الرأي العام لصالح أجندات خارجية، وهو ما يندرج ضمن ما يُعرف بـ"الدبلوماسية المركبة" أو "الدبلوماسية الذكية "[2].

ويُلاحظ أن أدوات النفوذ الدبلوماسي، لم تعد تُمارَس فقط من خلال القنوات الرسمية للدولة؛ بل أصبحت تعتمد بشكل متزايد على الأسس المؤسسية المتعددة، كالأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وكلها تتيح للدول الكبرى التدخل بغطاء مؤسسي–قانوني، يُكسب تدخلها شرعية سياسية وأخلاقية في العديد من الحالات، لا سيما في الدول التي تعاني من انقسامات داخلية أو ضعف مؤسسي.

وفي هذا الإطار، برزت الدبلوماسية القسرية كأحد أشكال تداخل الدبلوماسية مع أدوات الضغط، حيث تُستخدم التهديدات السياسية والاقتصادية والعقوبات ضمن استراتيجية دبلوماسية تهدف إلى إجبار الدولة المستهدفة على تعديل سلوكها دون اللجوء إلى الحرب، كما حدث في

(1) ناهض محمود أبو حماد: دور الدبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات وبناء السلام: دراسة الفواعل والتطبيقات، مجلة دراسات وأبحاث، 13(3)، (2021م، 5 يوليو)، ص 179.

(2) ناهض محمود أبو حماد: المرجع نفسه، (2021م، 5 يوليو)، ص 180.

العديد من الأزمات المعاصرة، كأزمة إيران النووية، أو الأزمة الليبية في مراحلها المختلفة، فقد تم توظيف العقوبات والحظر الدولي كأدوات دبلوماسية ذات بعد قسري[1].

كما لا يمكن إغفال دور الدبلوماسية العامة التي تسعى من خلالها الدول ،إلى التأثير في الرأي العام داخل الدول الأخرى، عبر وسائل الإعلام، والثقافة، والتعليم، والبعثات الأكاديمية، كجزء من بناء الصورة الذهنية وتكريس نموذج القيم الغربية، لا سيما في الدول الخارجة من نزاعات أو في مراحل إعادة بناء نظمها السياسية.[2]

إن هذا التعقيد في المفهوم الحديث للدبلوماسية ،يؤكد أنها لم تعد نشاطًا محايدًا أو بروتوكوليًا؛ بل أصبحت أداة استراتيجية فعالة لإعادة تشكيل البيئة السياسية في الدول المستهدفة، والتأثير في مساراتها الانتقالية، سواء من خلال دعم أطراف بعينها، أو من خلال التحكم في شروط التفاوض وإعادة الإعمار، أو عبر هندسة النظام السياسي وفق نماذج مستوردة تتماشى مع مصالح القوى المتدخلة.

(1) هنادي محمد إبراهيم العبيدان: تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(3)، (2025م)، ص 84.

(2) هنادي محمد إبراهيم العبيدان: مرجع سابق، (2025م)، ص 84.

## المطلب الثاني

## المسار السياسي والتحول الديمقراطي

تُعد مفاهيم المسار السياسي والتحول الديمقراطي من الركائز الأساسية في تحليل ديناميكيات الدول التي تمر بمرحلة انتقال، حيث يتقاطع فيها الداخل المتقلب مع ضغوط خارجية متعددة، **ومن هنا** تبرز أهمية التأسيس النظري لهذين المفهومين لفهم مسارات إعادة بناء السلطة والنظام السياسي في السياقات غير المستقرة.

### أولًا_ مفهوم المسار السياسي ومراحله:

يشكّل مفهوم "المسار السياسي" ،إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم كيفية تشكّل وتطور النظم السياسية، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية نتيجة ثورات أو نزاعات أو تحولات مؤسسية كبرى، ويُستخدم المصطلح للإشارة إلى سلسلة من العمليات المتداخلة التي تقود من وضع سياسي غير مستقر، أو سلطوي إلى نظام سياسي جديد أكثر استقرارًا أو أكثر ديمقراطية.

وقد برزت أهمية هذا المفهوم بشكل لافت، في الأدبيات المعاصرة، لا سيما بعد موجات التغيير التي اجتاحت العديد من دول العالم النامي، إذ أصبح يُوظَّف لفهم تفاعلات القوى السياسية والمؤسسية والاجتماعية في مراحل إعادة تشكيل الدولة[1].

ويُعرف المسار السياسي بأنه: "عملية انتقالية ديناميكية تتضمن إعادة ترتيب موازين القوى ،وبناء توافقات جديدة بين الفاعلين السياسيين حول طبيعة الحكم وآلياته ومصادر شرعيته"[2]، ويتسم هذا المسار بكونه غير خطيّ، إذ لا يسير وفق تسلسل نمطي واحد، بل يتأثر بالسياقات المحلية، وطبيعة الفاعلين، ودرجة التوافق أو الصراع، فضلًا عن مدى تدخل القوى الخارجية في توجيه أو دعم هذا المسار؛ لذا فإنّ التحليل الجاد للمسار السياسي يتطلب النظر إليه كحقل معقّد من التفاعلات، لا كخريطة جاهزة أو وصفة معيارية.

وتُجمع الأدبيات المقارنة على أن للمسار السياسي مراحل عامة يمكن تتبعها، مع مراعاة الفروق السياقية، وهي:

---

(1) مجموعة مؤلفين: تجربة الانتقال الديمقراطي في السودان (2019م-2021م): مشكلات الراهن وتحديات المستقبل، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2024م)، ص 146.

(2) مجموعة مؤلفين (2024م): المرجع نفسه، ص 232.

1. مرحلة الانهيار أو التصدّع: وتمثّل نقطة الانطلاق، إذ تشهد الدولة أزمة سياسية ،أو مؤسسية عميقة، تؤدي إلى سقوط النظام القائم أو تعطله، إما عبر ثورات شعبية أو انقلابات أو حروب أهلية أو انهيارات اقتصادية، وتتميز هذه المرحلة بغياب اليقين، وتفاقم الاستقطاب، وتراجع فعالية المؤسسات القائمة[1].
2. مرحلة المفاوضات والتوافق السياسي: وهي المرحلة التي تبدأ فيها النخب أو الأطراف المتنازعة محاولات لتحديد قواعد المرحلة الانتقالية، وغالبًا ما تتخللها ضغوط داخلية وخارجية، وتؤدي إلى اتفاقات سياسية جزئية أو شاملة، مثل صياغة إعلان دستوري، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو تحديد خارطة طريق للانتقال.
3. مرحلة بناء المؤسسات الانتقالية: يتم خلالها تأسيس الأسس القانونية والمؤسسية المؤقتة لإدارة المرحلة، مثل الهيئات الدستورية أو لجان الحوار الوطني أو الحكومات المؤقتة، وتكون هذه المؤسسات معرضة لهشاشة عالية، وتحتاج إلى دعم سياسي وشعبي لضمان استمرارها.[2]
4. مرحلة إعادة إنتاج الشرعية: وتشمل تنظيم انتخابات، صياغة أو تعديل الدستور، وتعزيز المشاركة السياسية، وهي مرحلة دقيقة تتوقف على مدى توفر ضمانات حقيقية للنزاهة والتعددية، ومدى قدرة الدولة على بسط سيادتها وتأمين الفضاء العام، وغالبًا ما تشهد تحديات تتعلق بالتدخل الخارجي أو عودة الاستقطاب.
5. مرحلة التثبيت والاستقرار: وهي المرحلة التي تبدأ فيها الدولة باستعادة الحد الأدنى من التماسك المؤسسي، وتظهر فيها بوادر الانتقال إلى نمط أكثر استقرارًا من الحكم، سواء أكان ديمقراطيًا أم تسلطيًا معدلًا، وتعتمد هذه المرحلة على نتائج المراحل السابقة، وعلى قدرة الدولة على معالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية التي فجّرت الأزمة أساسًا.

الجدير بالذكر أن هذه المراحل لا تجري بالضرورة بصورة خطية أو متعاقبة؛ بل قد تتداخل وتتكرر، أو قد تتراجع الدولة من مرحلة متقدمة إلى سابقة لها نتيجة التعثر السياسي أو الصراع الأهلي أو التدخل الخارجي، كما أن فشل المسار السياسي لا يعني دائمًا عودة النظام

(1) ياسر الخلايلة: حصار قطر: ضرورة اللوذ بمبادئ القانون الدولي عند فشل الدبلوماسية القسرية، International Review of Law، 4، (2018م)، ص 56.

(2) مجموعة مؤلفين: المرجع نفسه، (2024م)، ص 348.

السابق، بل قد يؤدي إلى إنتاج نموذج هجين، يجمع بين سمات الأنظمة السلطوية والعناصر الديمقراطية الشكلية، وهو ما يُعرف في الأدبيات بـ"التحول المنقوص، **ومن هنا** تبرز أهمية فهم المسار السياسي بوصفه عملية مرنة وقابلة للتأثر بالسياق المحلي والإقليمي، تتطلب توازنًا دقيقًا بين إرادة الفاعلين الوطنيين، ومحددات البيئة الدولية، والقدرة على إعادة بناء العقد الاجتماعي في ظل بيئة مضطربة ومؤسسات هشة.

## ثانيًا_ التحول الديمقراطي:

يُعدّ التحول الديمقراطي ،أحد أكثر المفاهيم إلحاحًا في أدبيات النظم السياسية والتحولات الاجتماعية المعاصرة؛ نظرًا لارتباطه الوثيق بإعادة تشكيل بنية السلطة وإعادة توزيع مصادر الشرعية في الدول التي تمر بمرحلة انتقال سياسي، ويمثّل هذا المفهوم إطارًا نظريًا لفهم الكيفية التي تنتقل بها الدول من أنظمة سلطوية أو غير مستقرة إلى نظم حكم تقوم – نظريًا – على التعددية السياسية، والمشاركة الشعبية، والفصل بين السلطات، والاحتكام إلى القواعد الدستورية، ولا يُنظر إلى التحول الديمقراطي كعملية تقنية أو تنظيمية فقط، بل كمسار معقّد محفوف بالعقبات، ومتأثر بدرجة كبيرة بالسياقات الداخلية والضغوط الإقليمية والدولية، بما في ذلك التدخلات الدبلوماسية التي قد تدفع به قُدمًا أو تعيقه في بعض الأحيان[1].

ويُعرّف التحول الديمقراطي بأنه: "عملية انتقال سياسي من حكم تسلطي أو فوضوي إلى نظام ديمقراطي تتوفر فيه الحد الأدنى من ضمانات التعددية والمساءلة وحرية التعبير وتداول السلطة عبر آليات انتخابية دستورية"، ومن منظور نظري، لا يُفهم التحول الديمقراطي بوصفه حدثًا لحظيًا أو مجرد تنظيم لانتخابات، بل هو سلسلة من التغييرات الهيكلية في القواعد المنظمة للحكم، والعلاقات بين النخب، ومستوى اندماج المجتمع في الحياة السياسية، وتُبرز الأدبيات المقارنة ثلاثة أبعاد رئيسية لهذا التحول:

1. البعد المؤسسي: ويتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات السياسية – خصوصًا السلطتين التنفيذية والتشريعية – بما يضمن الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، ووضع آليات رقابة فعالة،

(1) عزمي بشارة: الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2020م)، ص 284.

وهو ما يُعدّ جوهر بناء الدولة الحديثة، ويستلزم هذا البعد وجود دستور توافقي، وانتخابات دورية، وأحزاب سياسية فاعلة، ومجتمع مدني مستقل قادر على مراقبة أداء الدولة[1].

2. البعد الاجتماعي–السياسي: ويتعلق ببناء ثقافة سياسية ديمقراطية تسمح بقبول التعددية والاختلاف السلمي، وتكريس مبدأ تداول السلطة، وتُعد هذه الثقافة شرطًا ضروريًا لنجاح التحول، لأنها تعزز مناعة الدولة تجاه الانتكاسات، وتحُدّ من احتمالات العودة إلى الاستبداد أو الفوضى، وهنا تلعب النخب السياسية والفكرية والإعلامية دورًا حاسمًا في قيادة المجتمع نحو مفاهيم المواطنة والحقوق المدنية.
3. البعد الخارجي: ويتمثل في مدى تأثير القوى الدولية في دعم أو عرقلة هذا التحول، سواء عبر الضغوط الدبلوماسية، أو المشروطية السياسية والاقتصادية، أو من خلال الوساطة وفرض نماذج حكم جاهزة، ويُعد هذا البعد بالغ الحساسية، إذ قد يُفضي التدخل الخارجي إلى تسريع خطوات التحول من خلال توفير الضمانات أو دعم التوافقات، لكنه **في المقابل** قد يؤدي إلى فرض أجندات لا تعبّر عن الإرادة الوطنية، مما يفرغ التحول من مضمونه الديمقراطي الحقيقي.

ويتميّز التحول الديمقراطي بأنه ؛لا يسير وفق نمط ثابت أو خارطة طريق واحدة، بل يتأثر بعوامل متعددة، منها درجة الصراع الداخلي، مدى توازن القوى بين النخب، قوة المجتمع المدني، وفعالية المؤسسات، وفي هذا السياق، تقترح الدراسات التمييز بين ثلاث نتائج محتملة للمسار الديمقراطي:

- التحول الكامل، حين تنجح الدولة في بناء نظام ديمقراطي مستقر ومؤسساتي.
- التحول المنقوص، حين تُعتمد بعض الآليات الديمقراطية دون جوهرها الحقيقي، كإجراء الانتخابات مع تغييب العدالة أو تداول السلطة.
- الانتكاسة الديمقراطية، حين يفشل المسار وتعود الدولة إلى نمط سلطوي أكثر قسوة أو إلى حالة من الفوضى السياسية.[2]

---

(1) ياسر الخلايلة: حصار قطر: ضرورة اللوذ بمبادئ القانون الدولي عند فشل الدبلوماسية القسرية، International Review of Law، 4، (2018م)، ص 56.

(2) عزمي بشارة: مرجع سابق، (2020م)، ص 167.

وتشير الدراسات ،إلى أن السياقات غير المستقرة، كتلك التي تشهد تدخلات خارجية متكررة أو انقسامات داخلية حادة، غالبًا ما تواجه صعوبات في تحقيق التحول الكامل، إذ تصبح العملية رهينة لتوازنات القوى الدولية والإقليمية، وتفقد قدرتها على إنتاج نموذج محلي للحكم الرشيد، كما أن اعتماد الدول على مبادرات دبلوماسية خارجية لترتيب المسار السياسي قد يُفضي إلى بناء نظم سياسية هشة أو مشروطة، تستجيب للفاعلين الخارجيين أكثر مما تستجيب لمصالح المواطنين.

إن فهم التحول الديمقراطي في هذا الإطار، يقتضي الربط الجدّي بين المحددات الداخلية والديناميكيات الدولية، خاصة في الحالات التي تمثّل فيها التدخلات الدبلوماسية أحد المحددات الفاعلة في توجيه المسار السياسي، وهو ما يجعل هذا المفهوم غير مكتمل دون دراسة السياق الذي يُنتج هذا التحول، والقوى التي تتحكم في إيقاعه.

## المبحث الثاني:
## صور وآليات التدخل الدبلوماسي الدولي

يُعدّ فهم صور وآليات التدخل الدبلوماسي أمرًا أساسيًا لتحليل الكيفية التي تُمارَس بها التأثيرات الخارجية على المسارات السياسية في الدول الضعيفة أو الهشّة سياسيًا، فالتدخل لم يعد مقتصرًا على استخدام أدوات القوة الصلبة؛ بل تطوّر ليأخذ أشكالًا أكثر تعقيدًا وتنوّعًا، تتراوح بين الضغوط الرسمية المباشرة، والتفاعلات الثنائية، والوساطات متعددة الأطراف التي تمارس تأثيرًا حاسمًا في إعادة تشكيل توازنات القوى الداخلية وتوجيه مخرجات العملية السياسية.

وقد أبرزت تجارب عديدة في العالم النامي – لا سيما خلال المراحل الانتقالية – أن التدخلات الدبلوماسية لا تنحصر في مستوى العلاقة بين الدول، بل تتم من خلال شبكة واسعة من القنوات، تشمل الفاعلين الرسميين الدوليين، والبعثات الأممية، والمنظمات الإقليمية، إلى جانب المبعوثين الخاصين والمبادرات السياسية العابرة للحدود. وتزداد فعالية هذه التدخلات في البيئات المنقسمة سياسيًا، إذ يسهل التأثير على أحد أطراف الصراع أو إعادة توجيه التفاوض السياسي بما يخدم مصالح الفاعلين الخارجيين.[1]

وفي هذا الإطار، أصبحت الدبلوماسية الحديثة تتجاوز مفهومها التقليدي القائم على التواصل الرسمي بين الدول، لتشمل أدوات القوة الناعمة، والدبلوماسية الوقائية، والمقاربات التشاركية في إدارة الأزمات. كما باتت الوساطات الدولية تُوظَّف ضمن استراتيجيات شاملة لإدارة الصراع، لا لإنهائه بالضرورة، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في العلاقة بين مفهوم التدخل ومبدأ السيادة في النظام الدولي الراهن. من هنا، يسعى هذا المبحث إلى استكشاف الأسس العملية التي تتحقّق من خلالها التدخلات الدبلوماسية، من خلال التمييز بين القنوات الرسمية وغير الرسمية، ودراسة الأدوار التي تلعبها المؤسسات الدولية والدول الكبرى، وكذلك تحليل دور الوساطة والمبادرات متعددة الأطراف في رسم ملامح المسارات السياسية في الدول المتأثرة بالصراع والتدخل.

---

(1) عبد الأمير محمد الزيدي. التدخل الدولي وإدارة الأزمات: دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية. عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (2018م)، ص 167.

## المطلب الأول:

## المسارات الدبلوماسية في إدارة الأزمات: بين الأطر المؤسسية والضغوط الثنائية

### أولًا_ الدور الدبلوماسي للمؤسسات الدولية:

أضحت المؤسسات الدولية فاعلًا محوريًا في النظام الدولي المعاصر، لا سيما في إدارة الأزمات السياسية والنزاعات الداخلية التي تُصيب الدول الضعيفة أو الخارجة من صراع، حيث تمارس هذه المؤسسات أدوارًا دبلوماسية تتجاوز التنسيق أو الوساطة؛ لتشمل في أحيان كثيرة إعادة هندسة التوازنات السياسية، وإنتاج صيغ توافقية تحت رعايتها، مما يجعلها أحد أبرز أدوات التأثير الدولي في مسارات التحول السياسي، وتُستمد أهمية هذه المؤسسات من مشروعيتها القانونية والرمزية، فضلًا عن قدرتها على حشد الموارد والخبرات والضغوط السياسية، وهو ما يمنحها موقعًا متقدمًا في إدارة التحولات في الدول غير المستقرة[1].

وتبرز ثلاثة كيانات دولية رئيسية في هذا السياق: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ولكل منها آليات وأدوار متميزة:

**1. مجلس الأمن:**

بوصفه الهيئة التنفيذية العليا للأمم المتحدة، يختص مجلس الأمن بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفقًا لما نص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقد تطور دوره في العقود الأخيرة من مجرد جهة ترصد النزاعات إلى فاعل مباشر في توجيه المسارات السياسية، من خلال إصدار قرارات مُلزمة تتعلق بوقف إطلاق النار، تشكيل الحكومات المؤقتة، الإشراف على الانتخابات، أو تعيين مبعوثين خاصين للنزاعات، وغالبًا ما تكون قرارات المجلس ذات تأثير بالغ، إذ تُستخدم كمرجعية قانونية للتدخلات الدولية أو لشرعنة مواقف القوى الكبرى، كما في الحالة الليبية بعد 2011م، حين شكّلت قرارات مجلس الأمن مرجعية سياسية ودبلوماسية ملزمة لأطراف النزاع[2].

---

(1) (Forsythe, D، P., Coate, R، A., و Pease, K.-K (2013م): The United Nations and changing world politics (7th ed.): Boulder, CO: Westview Press, p. 109 .

(2) صلاح حاج محمد، وسفيان شعبان: دور مجلس الأمن في حماية السلم والأمن الدوليين، مجلة حوليات جامعة الجزائر، 34(4)، (2020م)، ص 9.

**2. الأمم المتحدة ومبعوثوها الخاصون:**

تمارس الأمم المتحدة أدوارًا دبلوماسية متعددة من خلال أمينها العام أو مبعوثيها الخاصين، الذين يتم تعيينهم لقيادة جهود الوساطة والتيسير السياسي في الدول المتأزمة، وتتميز هذه الوساطة بطابعها المؤسسي، إذ تستند إلى تفويض أممي، وتُحاط بهالة من الحياد والاحترافية، غير أن واقع التجارب أثبت أن فعالية هذه الوساطات كثيرًا ما تتأثر بموازين القوى داخل مجلس الأمن، وبالاصطفافات الدولية والإقليمية، وهو ما قد يُفقد هذه الوساطات حيادها الظاهري، أو يجعلها أداةً ضمن ترتيبات سياسية تُفرض من الخارج باسم الحلول التوافقية[1].

**3. جامعة الدول العربية:**

رغم محدودية أدواتها مقارنة بالأمم المتحدة، تلعب جامعة الدول العربية دورًا دبلوماسيًا مهمًا، لا سيما في المراحل الأولى للأزمات داخل الدول الأعضاء، إذ يمكنها المبادرة بدعوات للحوار، أو تشكيل لجان وزارية، أو اقتراح مبادرات سياسية جماعية، وقد حاولت الجامعة في عدد من الأزمات، ومنها الأزمة الليبية، تأكيد دورها كإطار عربي جامع قبل تدويل الملف، غير أن فاعلية هذا الدور غالبًا ما تتأثر بتضارب مصالح الدول الأعضاء، وضعف آليات التنفيذ والردع داخل الجامعة نفسها، مما يقلّص من قدرتها على التأثير الفعلي في مخرجات النزاعات[2].

إن الأدوار الدبلوماسية للمؤسسات الدولية ،تتراوح بين الوساطة والتيسير والدعم الفني من جهة، وبين استخدام أدوات الضغط والتقييد السياسي من جهة أخرى، الأمر الذي يجعلها جزءًا من بنية التدخل الدولي، وليس مجرد وسيط محايد، ويُلاحظ في كثير من الحالات أن هذه المؤسسات تتقاطع وظيفيًا مع أجندات الدول الكبرى، فتُوظّف مرجعياتها القانونية والمشروعية الدولية لتكريس توازنات قوى لا تعكس دائمًا إرادة الشعوب أو مصالح الدول الضعيفة، وهذا يُبرز أهمية النظر النقدي لدور هذه المؤسسات، وفهم آلياتها بما يتجاوز الخطاب الرسمي، إلى تحليل دورها كأداة دبلوماسية ضمن منظومة التأثير الدولي المركّب.

---

(1) صلاح حاج محمد، وسفيان شعبان: المرجع نفسه، (2020م)، ص 20.

(2) أركان إبراهيم عدوان: دور جامعة الدول العربية في مواجهة الأزمات العربية بعد عام 2011م، قضايا سياسية، العدد 77، (2024م)، ص 85.

## ثانيًا_ القنوات الثنائية والضغوط الدبلوماسية للدول الكبرى:

إلى جانب الأطر متعددة الأطراف التي تتصدرها المؤسسات الدولية، تلعب القنوات الثنائية دورًا محوريًا في التدخلات الدبلوماسية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالدول الكبرى صاحبة النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي، وتُعد هذه القنوات أكثر مرونة وسرعة في التأثير، وغالبًا ما تُستخدم في إدارة الأزمات السياسية الحساسة، سواء عبر الضغوط المباشرة على أطراف محلية، أو من خلال صفقات وتحالفات ثنائية يتم من خلالها رسم ملامح المسار السياسي للدولة المستهدفة، ولا يمكن فهم التدخلات الدبلوماسية المعاصرة بمعزل عن أدوار هذه القنوات، التي غالبًا ما تعمل خارج الأطر المؤسسية، لكنها تترك آثارًا مباشرة وعميقة على توازنات القوى ومخرجات التسويات السياسية[1].

وتتخذ القنوات الثنائيةأشكال عدة ، منها:

- الزيارات واللقاءات الدبلوماسية رفيعة المستوى بين مسؤولي الدول الكبرى وقادة الدول الضعيفة أو الفاعلين السياسيين المؤثرين داخلها، والتي غالبًا ما تترافق مع رسائل سياسية صريحة أو ضغوط ناعمة ترتبط بالمساعدات أو التعاون الأمني أو الاعتراف السياسي.
- العقوبات الثنائية التي تُفرض من دولة إلى أخرى كوسيلة ضغط لتعديل السلوك السياسي، أو فرض تغييرات في البنية الحاكمة، وغالبًا ما ترتبط هذه العقوبات بخطابات حول حقوق الإنسان، أو مكافحة الإرهاب، أو دعم الديمقراطية، ولكنها في كثير من الحالات تُستخدم كأداة لتحقيق أهداف جيوسياسية محضة.
- المساعدات المشروطة، سواء كانت اقتصادية أو فنية أو أمنية، وهي إحدى أكثر أدوات التأثير فعالية، إذ تُوظّف كوسيلة لفرض إصلاحات معينة، أو الدفع باتجاه نتائج سياسية محددة، كقبول تسويات أو التنازل عن مواقف تفاوضية.[2]

---

(1) رشا محمد خلف الله عبدالكريم: دور الدبلوماسية في تطوير العلاقات الإقليمية: دراسة حالة العلاقات السودانية-السعودية، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 12، العدد 47، (2018م)، ص 273.

(2) رامسبوثام، أوليفر؛ وودهوس، توم؛ وميال، هيو. حلّ النزاعات المعاصرة: الوقاية من الصراعات المميتة وإدارتها وتحويلها. كامبريدج: بوليتي برس، 2016م.

وتُبرز التجارب السياسية في العديد من الدول الهشة، أن الدول الكبرى لا تعتمد فقط على أدوات الضغط التقليدية؛ بل تلجأ إلى ما يُعرف بـ"الدبلوماسية الانتقائية"، إذ تتعامل مع الفاعلين المحليين بدرجات متفاوتة من الدعم أو التهميش، تبعًا لمدى توافقهم مع مصالحها.

وقد أفضى ذلك في عدد من الحالات إلى إعادة إنتاج نخب موالية، وتهميش قوى سياسية وطنية، مما يؤدي إلى مسارات سياسية مشوّهة تعاني من هشاشة الشرعية الداخلية[1].

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الضغوط الثنائية لا تُمارَس دائمًا بصورة صريحة؛ بل قد تتم عبر أدوات دبلوماسية ناعمة مثل التأثير الإعلامي، وتمويل منظمات المجتمع المدني، واستضافة شخصيات معارضة أو مؤثرة في الخارج، أو حتى عبر دعم تحالفات عابرة للحدود، ما يجعل هذه القنوات أداة متعددة الأبعاد تتقاطع مع أدوات النفوذ الناعم والخشن على حد سواء.

كما أن الدول الكبرى – كالولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وروسيا – غالبًا ما تُنسق ضغوطها الثنائية مع مصالحها الاستراتيجية في الإقليم الأوسع، وهو ما يجعل تدخلها في مسار سياسي معين جزءًا من ترتيبات إقليمية أو توازنات دولية أكبر، تتجاوز في كثير من الأحيان مصالح الدولة المستهدفة ذاتها، وفي هذا السياق، قد تُستخدم الملفات الأمنية والاقتصادية، مثل: مكافحة الإرهاب أو اتفاقيات النفط أو إعادة الإعمار، كأوراق ضغط لفرض خيارات سياسية معينة على الحكومات أو الفاعلين المحليين[2].

إن تحليل دور القنوات الثنائية في التدخل الدبلوماسي، يفرض إدراكًا نقديًا لطبيعة العلاقات غير المتكافئة بين الدول الكبرى والدول الضعيفة، خاصة في مراحل ما بعد النزاع، حيث تكون السلطة الهشة عرضة للابتزاز السياسي أو الضغط المشروط، وتكمن خطورة هذه القنوات في كونها تعمل غالبًا خارج الرقابة الدولية، وتعتمد على توازنات المصالح لا على القيم أو القواعد القانونية، مما يجعلها إحدى أكثر أدوات التدخل تأثيرًا، وأقلها شفافية، في تحديد مآلات المسار السياسي في السياقات الهشة.

---

(1) محسن حمود عبد الله. السيادة والتدخل الدولي: دراسة في تطور المفهوم في ظل العولمة. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الثانية، (2017م)، ص86.

(2) رشا محمد خلف الله عبدالكريم: المرجع نفسه، (2018م)، ص 281.

## المطلب الثاني

## الوساطة والمبادرات متعددة الأطراف.

### أولًا_ وساطة المبعوثين الدوليين في النزاعات السياسية:

تُعد وساطة المبعوثين الدوليين أحد أبرز أدوات التدخل الدبلوماسي غير المباشر في النزاعات السياسية، خاصة في الدول التي تمر بأزمات حكم أو مراحل انتقالية معقدة، وتستند هذه الوساطة إلى شرعية دولية تستمدها من تفويض صادر عن هيئة أممية أو إقليمية – كالأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي أو الجامعة العربية – وتُقدَّم في الخطاب الرسمي بوصفها آلية حيادية تهدف إلى تسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة، وتقريب وجهات النظر وصولًا إلى تسوية سياسية شاملة، إلا أن الواقع العملي يكشف عن أدوار أكثر تعقيدًا لهؤلاء المبعوثين، تتجاوز الوساطة التقنية إلى التأثير الفعلي في صياغة الحلول وتحديد أولويات العملية السياسية؛ بل وفي بعض الحالات إعادة هندسة توازنات القوى المحلية.[1]

ويؤدي المبعوث الدولي، في سياق النزاعات السياسية، جملة من المهام الأساسية، أبرزها:

- تيسير المفاوضات بين الفرقاء المحليين، عبر تنظيم اللقاءات، وصياغة الأجندات، واقتراح صيغ الحلول.
- إعداد تقارير دورية ترفع إلى الجهة التي عيّنته، وتؤثر في صياغة المواقف الدولية تجاه الأزمة.
- اقتراح مبادرات سياسية أو "خارطة طريق" لإدارة المرحلة الانتقالية، بما يشمل المسارات الدستورية أو الانتخابية أو الأمنية.[2]
- مراقبة تنفيذ الاتفاقات أو التفاهمات التي يتم التوصل إليها، إما عبر حضور مباشر أو من خلال فرق ميدانية.

وقد شهدت الساحة الدولية، منذ تسعينيات القرن العشرين، تصاعدًا في تعيين مبعوثين خاصين للنزاعات السياسية، ضمن ما يُعرف بـ"الدبلوماسية الوقائية" التي تهدف إلى منع تفاقم

---

(1) صلاح كريم فقير عنوز، رحيم مهدي رحيم، عمار محمد علي رضا: جهود الأمم المتحدة الوقائيَّة في تسوية الأزمة اليمنيَّة بعد عام 2011م، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5(12)، (2024م)، ص 227.

(2) عبد السلام الحضيري، و خالد العريبي: بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي، المرجع نفسه، (2023م)، ص 229.

النزاع أو احتوائه مبكرًا، غير أن فعالية هذه الوساطات ترتبط بعدة عوامل، منها شخصية المبعوث وخلفيته السياسية، وموقف الأطراف المحلية من الحياد الأممي، ومدى توافق الدول الكبرى على دعم مسار الوساطة، وهي عوامل تجعل من الوساطة أداة مزدوجة: قادرة على تحقيق تقارب سياسي، أو على العكس، توليد مزيد من الانقسامات إذا ما افتقرت إلى التوازن والموضوعية.[1]

وفي عدد من الحالات، تحوّلت وساطة المبعوثين الدوليين إلى مصدر للجدل الداخلي، إذ اتُّهم بعضهم بانحيازهم لطرف دون آخر، أو بتجاوز صلاحياتهم، أو بمحاولة فرض أجندات لا تعبّر عن السياق المحلي، كما أثبتت التجارب أن كثيرًا من المبعوثين يعملون في بيئة مضغوطة سياسيًا، تقع تحت تأثير مراكز النفوذ الدولي، بما يُفرغ أحيانًا دورهم من طابعه التيسيري ليصبح تنفيذًا لتوازنات قوى خارجية متشابكة.

ورغم أن وساطة المبعوثين الدوليين تتم غالبًا تحت شعار "الحياد والبناء على التوافق"، إلا أن صياغة المبادرات أو ترتيب اللقاءات السياسية لا تكون دومًا محايدة من حيث الشكل أو المضمون، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أن اختيار الفاعلين المحليين الذين يُدعَون إلى الحوار، وتحديد الموضوعات التي تُطرح على الطاولة، وتسلسل الخطوات السياسية، كلها عناصر تخضع أحيانًا لمعايير غير معلنة، تتعلق بالجدوى السياسية في نظر القوى الدولية لا بالشرعية التمثيلية أو الشعبية للأطراف المحلية[2].

وعليه، فإن وساطة المبعوثين الدوليين، وإن كانت تُقدَّم كأداة لتسهيل الحلول السياسية، فإنها تُعد في السياقات الهشة جزءًا من منظومة التدخل الدبلوماسي الأوسع، بما تحمله من أبعاد تأثير غير مباشر، غالبًا ما تُمارَس تحت غطاء الحياد الدولي، لكنها تُفضي في كثير من الأحيان إلى فرض ترتيبات سياسية لا تعبّر عن إرادة وطنية خالصة، بل عن مقاربات توافقية بين الفاعلين الدوليين أنفسهم.

(1) عبد السلام الحضيري، و خالد العريبي: بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي، مرجع سابق، (2023م)، ص 231.

(2) صلاح كريم فقير عنوز، رحيم مهدي رحيم، عمار محمد علي رضا: مرجع سابق، (2024م)، ص 231.

## ثانيًا_ المبادرات الإقليمية والدولية ودورها في تشكيل مسارات الحل السياسي في ليبيا:

تُعد المبادرات السياسية إحدى أبرز آليات التدخل الدبلوماسي غير المباشر في النزاعات الداخلية، إذ تسعى الأطراف الإقليمية والدولية إلى اقتراح صيغ للحل السياسي تتجاوز مجرد الوساطة أو الدعم الفني، لتنتقل إلى مستوى "هندسة المسار السياسي"، أي التأثير في ترتيبه وتحديد أولوياته ومخرجاته، وقد باتت هذه المبادرات شائعة في حالات النزاع والانتقال، خصوصًا في الدول التي تشهد ضعفًا مؤسسيًا أو انقسامًا سياسيًا عميقًا، إذ يغدو المسار السياسي مفتوحًا أمام إعادة التشكيل من الخارج عبر مبادرات تحمل طابع "التسوية" لكنها تخضع في واقع الأمر لتوازنات المصالح والضغوط الإقليمية والدولية[1].

وتتعدد المبادرات السياسية من حيث طبيعة الجهة الراعية، إذ يمكن أن تصدر عن:

- منظمات دولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- أطر إقليمية مثل الاتحاد الإفريقي أو جامعة الدول العربية أو دول الجوار.
- دول منفردة تتمتع بنفوذ سياسي أو مصالح مباشرة في النزاع، كالولايات المتحدة، فرنسا، روسيا، أو تركيا.
- تحالفات دولية أو ثلاثية تنسق جهودها لتقديم مقترحات شاملة أو فرض تسويات مرحلية.

وتتميز هذه المبادرات بأنها غالبًا ما تأتي في لحظات حرجة من النزاع، مثل تجميد العمليات السياسية، أو الانزلاق إلى العنف، أو فشل الوساطات السابقة، وهو ما يمنحها وزنًا رمزيًا وسياسيًا كبيرًا، لكنه في الوقت نفسه يُخضعها لانتقادات متعددة، ترتبط بمدى حيادها، شموليتها، وقدرتها على تمثيل الإرادة الوطنية.

### خصائص المبادرات الدولية في مواجهة النزاعات السياسية:

1. الطابع فوق الوطني: فغالبًا ما تُطرح هذه المبادرات بصياغات لا تنطلق من الداخل المحلي، بل من منطق خارجي يربط بين حل النزاع وتوفير الأمن الإقليمي أو حماية المصالح

(1) وليد محمد ربيع عبد الحميد: التدخل في الصراعات الداخلية في إطار العلاقات الدولية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 10(72)، (2022م)، ص 42.

الدولية، مما يجعلها أقرب إلى "خارطة طريق سياسية" تُقدَّم كحل متكامل، لا كمجرد منصة حوار[1].

2. المرجعية الدولية الضاغطة: في العديد من الحالات، ترتبط هذه المبادرات بقرارات صادرة عن مجلس الأمن، أو بدعم مالي مشروط من الدول المانحة، مما يُكسبها سلطة تنفيذية غير مباشرة، تجعل من الصعب على الأطراف المحلية رفضها بالكامل دون تحمّل كلفة سياسية أو دبلوماسية عالية.[2]
3. الانتقائية في التمثيل: كثيرًا ما تُصاغ المبادرات بناءً على توازنات القوى، فتُشرك أطرافًا محددة، وتُقصي أخرى، مما يؤثر على شموليتها وعلى قدرتها على تحقيق استقرار مستدام، **ويؤدي ذلك** إلى نشوء ما يُعرف بـ"التسوية المنقوصة"، التي تُنتج نظامًا سياسيًا هشًا لا يستند إلى توافق وطني حقيقي[3].
4. التداخل مع المبادرات الإقليمية: في حالات عديدة، يحدث تداخل أو تنافس بين المبادرات الإقليمية والدولية، كما حصل في أزمات عدة، حيث تطرح الجامعة العربية مبادرة، ثم تعقبها مبادرة أممية أو أوروبية، ما يُحدث ارتباكًا في مسارات التفاوض، ويُضعف من فرص الوصول إلى تسوية مستقرة، وقد تنشأ صراعات نفوذ بين القوى الإقليمية والدولية بشأن من يقود المبادرة، أو ما إذا كانت المبادرة تُعبّر عن رؤية توافقية أم عن إرادة طرف مهيمن.[4]

أدوار المبادرات في هندسة الحلول السياسية:

تُمارس هذه المبادرات أدوارًا هيكلية في تشكيل المسارات السياسية في الدول المتأزمة، يمكن تلخيصها في:

- فرض أجندات زمنية ومسارات انتقال محددة، مثل تحديد تواريخ الانتخابات، أو ترتيب المسارات: أمني فدستوري فانتخابي
- اقتراح ترتيبات لتقاسم السلطة أو تشكيل حكومات وحدة وطنية تحت إشراف دولي.
- إعادة صياغة البيئة القانونية والدستورية، من خلال مقترحات لصياغة الدستور أو إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية.

---

(1) فوكوفيتش، س. (2014م) .*الوساطة الدولية كشكل مميّز من إدارة الصراع* .المجلة الدولية لإدارة الصراع، 25(1)، ص 64.

(2) فوكوفيتش، س. (2014م). ص 66.

(3) فوكوفيتش، س. (2014م). ص 67.

(4) فوكوفيتش، س. (2014م). ص 67.

- خلق مرجعيات سياسية جديدة، كالمنتديات الوطنية، أو مؤتمرات الحوار، أو الاتفاقات الإطارية.

غير أن هذه الأدوار، وإن كانت تبدو على المستوى الشكلي داعمة للاستقرار، فإنها كثيرًا ما تُنتقد من زاويتين:

1. غياب الطابع التشاركي الحقيقي في صياغة المبادرات، مما يؤدي إلى ضعف التملك المحلي لها.
2. هيمنة منطق إدارة النزاع بدلًا من حله، إذ تركز المبادرات على احتواء النزاع أكثر من معالجته من جذوره، مما يؤدي إلى إنتاج "هندسة هشّة" للعملية السياسية، قابلة للانهيار مع أي تبدّل في مواقف الفاعلين الخارجيين أو المحليين.

إن المبادرات الدولية والإقليمية تُشكّل أحد أبرز أوجه التدخل الدبلوماسي في الدول الخارجة من نزاع أو في مرحلة انتقال سياسي، لكنها في الوقت ذاته تُعيد إنتاج التبعية السياسية، وتُفرغ مبدأ السيادة من محتواه العملي، خاصة حين تتجاوز وظيفتها التيسيرية لتصبح أداة لتحديد مخرجات المسار السياسي نفسه، وعليه، فإن تحليل دور هذه المبادرات لا يكتمل دون الربط بينها وبين بنية النظام الدولي، ومصالح الفاعلين المتدخلين، ومدى ضعف المؤسسات الوطنية، مما يجعلها أداة مزدوجة بين دعم الاستقرار وإعادة إنتاج الهشاشة.[1]

(1) مصطفى عثمان عبد المكرم: أثر التدخل الدولي الإنساني على مبدأ سيادة الدول، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف - دقهلية، 28(5)، (2024م)، ص 592.

## المبحث الثالث:
## الأسس النظرية المفسّرة للتدخل والتحول السياسي

إن تحليل التدخلات الدبلوماسية الدولية في الشؤون السياسية للدول، لا يكتمل دون الرجوع إلى الإطار النظري الذي يفسر منطلقات هذا السلوك ومآلاته، فالتدخل بوصفه فعلًا سياسيًا مركبًا، يتجاوز كونه حدثًا ظرفيًا أو أداة إجرائية، ليُعبّر عن تصورات أعمق حول طبيعة العلاقات الدولية، وحدود السيادة، ودور الفاعلين الخارجيين في إعادة تشكيل التوازنات السياسية الداخلية. ولهذا، فإن فهم ديناميات التدخل والتحول السياسي يتطلب توظيف نظريات علمية تفسّر من جهة دوافع القوى الكبرى، ومن جهة أخرى مدى قابلية الدول الضعيفة أو الانتقالية للتأثر بتلك التدخلات.

تختلف هذه الأسس النظرية بحسب المنطلقات التي تتبناها: فهناك من يرى في التدخل امتدادًا لمبدأ المصلحة الوطنية كما تُصوغه النظرية الواقعية، بينما تراه المدارس الليبرالية والنقدية أحد أدوات التأثير الناعم أو الهيمنة البنيوية عبر آليات غير مباشرة. وبين هذا وذاك، تتبلور مواقف متباينة بشأن مشروعية التدخل، ودوره في تعزيز التحول الديمقراطي أو في تكريس أشكال جديدة من التبعية والتدخل المقنَّع.[1]

وفي هذا السياق، برزت اتجاهات معاصرة تُحاول الدمج بين المقاربات التقليدية والبنائية لتفسير التحولات السياسية الناتجة عن التدخلات الدولية، من خلال التركيز على دور الخطاب، والهوية، وشبكات النفوذ العابر للحدود في إعادة إنتاج الأنماط الجديدة من السيطرة السياسية. كما تسعى هذه المقاربات إلى إبراز الطبيعة المتغيّرة للعلاقات الدولية في ظل العولمة، إذ بات التدخل يُمارس عبر أدوات متعددة المستويات تتراوح بين الإقناع الدبلوماسي والضبط الاقتصادي والدعم المؤسسي. ومن هنا، يسعى هذا المبحث إلى عرض وتحليل أبرز المقاربات النظرية التي تفسر ظاهرة التدخل الدولي والتحولات السياسية المصاحبة له، من خلال التركيز على المقاربتين الواقعية والليبرالية–النقدية، بوصفهما الإطارين الأكثر رواجًا في تحليل هذا النمط من السلوك الدولي.

---

(1) سمير باهي: تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي (رسالة دكتوراه): جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2011م)، ص126.

## المطلب الأول

## النظرية الواقعية وتفسير التدخل الدولي.

تُعدّ النظرية الواقعية من أكثر الأطر التفسيرية رسوخًا في حقل العلاقات الدولية، إذ تُركّز على فهم سلوك الدول من خلال مفاهيم القوة والمصلحة والأمن والصراع على النفوذ. وتنطلق الواقعية من افتراض أساسي مفاده أن النظام الدولي يقوم على حالة من الفوضى (Anarchy)، لا توجد فيها سلطة عليا تنظّم سلوك الدول أو تضمن امتثالها للقواعد، مما يدفع كل دولة إلى السعي المستمر لتعظيم قوتها وحماية مصالحها الاستراتيجية في مواجهة الآخرين.

وفي سياق التدخلات الدولية، تقدّم الواقعية أدوات تحليلية مهمة لفهم دوافع الفاعلين الدوليين—وخاصة القوى الكبرى—في توظيف الدبلوماسية، أو الضغوط الاقتصادية، أو حتى التلويح بالقوة الصلبة، بغية التأثير في التوازنات السياسية داخل الدول الأضعف. ومن منظور هذه النظرية، لا تُقرأ التدخلات كمساعٍ محايدة لنشر الديمقراطية أو دعم الاستقرار، بل كحلقات ضمن صراع مستمر على النفوذ وإعادة توزيع القوة بما ينسجم مع مصالح الدول المتدخلة.

كما توضح الواقعية أن الدول ذات القدرات المحدودة في البيئات المنقسمة أو الهشّة سياسيًا تكون أكثر عرضة للتأثر بالتدخل الخارجي، لأن ضعف مؤسساتها وانقسام نخبها يفتح المجال أمام الفاعلين الدوليين لتعزيز حضورهم عبر مبادرات دبلوماسية، أو وساطات متعددة الأطراف، أو دعم أطراف معينة داخل الصراع. وبذلك يصبح التدخل الدولي—وفق المنظور الواقعي—وسيلة لإعادة تشكيل موازين القوى الداخلية بما يخدم الحسابات الجيوسياسية للدول المؤثرة، لا سيما في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل ليبيا.

وتسهم هذه المقاربة في تفسير كثير من أنماط التدخل الدبلوماسي في الحالة الليبية، حيث تتداخل المصالح الدولية والإقليمية في بيئة محلية منقسمة، ما يتيح للفاعلين الخارجيين مساحة واسعة للتأثير في مسارات الحوار السياسي ومخرجاته، بما ينسجم مع السعي الواقعي الدائم لتعظيم النفوذ وتقييد نفوذ الخصوم..[1]

(1) كشان: النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لتبعاتها على الأمن الدولي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، 6(1)، (2022م)، ص 674.

## أولًا_ القوة والمصلحة كمنطلق لتفسير سلوك الدول:

تُشكل مفاهيم القوة والمصلحة ،الركيزة الأساسية التي تنطلق منها النظرية الواقعية في تفسير سلوك الدول في العلاقات الدولية، بما في ذلك تدخلها في الشؤون الداخلية لدول أخرى، وتُعد الواقعية إحدى أقدم وأعمق المدارس النظرية في علم السياسة والعلاقات الدولية، إذ تنظر إلى العالم بوصفه ساحة صراع دائم بين وحدات سياسية عقلانية تسعى إلى تحقيق مصالحها في بيئة دولية تسودها الفوضى وغياب السلطة العليا الملزمة، وهو ما يفرض على كل دولة، خاصة الكبرى، أن تعتمد على أدواتها الذاتية في تأمين مصالحها وفرض نفوذها[1].

في هذا السياق ترى الواقعية أن التدخلات الدولية، بما فيها التدخلات الدبلوماسية، ليست مجرد استجابات لأزمات إنسانية أو دعوات لبناء الديمقراطية؛ بل هي سلوك عقلاني يستند إلى منطق القوة وتحقيق المصلحة الوطنية، ويستند هذا التصور إلى افتراض أساسي مفاده أن الدول الكبرى لا تتحرك إلا حين تكون مصالحها الحيوية مهددة أو حين ترى فرصة لتعظيم مكاسبها الاستراتيجية، وهو ما يجعل التدخل سلوكًا متوقعًا وطبيعيًا في ضوء اختلالات ميزان القوى.

وتُعرِّف الواقعية القوة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، سواء عبر الوسائل العسكرية، أو الاقتصادية، أو الدبلوماسية، أو حتى الرمزية، وهي الأداة التي تمكّن الدولة من تحقيق مصالحها في بيئة دولية تنافسية، أما المصلحة، فتُفهم بوصفها المحدّد النهائي لسلوك الدولة، وتُعرَّف غالبًا في ضوء الأمن القومي، النفوذ الجغرافي–السياسي، حماية الموارد الحيوية، أو ضمان استقرار الحلفاء، وتُعتبر هذه المفاهيم جزءًا من مقاربة تقوم على المركزية الدولة، إذ لا يُعترف إلا بالوحدات الرسمية، ولا يُنظر إلى الاعتبارات الأخلاقية أو القيمية بوصفها محددات حقيقية للسلوك الدولي[2].

وفي ضوء هذا الإطار، فإن أي تدخل دبلوماسي تمارسه دولة كبرى في أزمة داخلية بدولة ضعيفة يُفهم – وفق المنظور الواقعي – بوصفه محاولة لتحقيق أحد الأهداف التالية:

- ضمان النفوذ في منطقة جغرافية حيوية أو منع خصم دولي من التوسع فيها؛
- إعادة ضبط التوازن الإقليمي بما يخدم مصالح الحلفاء أو يُضعف الخصوم؛

---

(1) كوبر، أندرو ف؛ وهيينه، خورخي؛ وثاكور، راميش (محررون) .*دليل أكسفورد للدبلوماسية الحديثة* .مطبعة جامعة أكسفورد، 2013م..

(2) كشان (2022م): المرجع نفسه، ص 681.

- السيطرة على الموارد أو المواقع الاستراتيجية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- منع تمدد الفوضى أو العدوى السياسية إلى دول الجوار أو مناطق النفوذ الحيوي.

ولا ترى الواقعية في هذه التدخلات خرقًا للقواعد الأخلاقية أو القانونية؛ بل تبرّرها في ضوء "الواقعية السياسية"، التي تنطلق من أن الاعتبارات الأخلاقية تكون تابعة لمقتضيات الأمن والمصلحة، وأن القانون الدولي ليس سوى انعكاس لموازين القوى، وليس سلطة قادرة على الحد من إرادة القوى الكبرى، وقد ذهب (هانس مورغنثاو)، أحد أبرز أعلام الواقعية الكلاسيكية، إلى القول إن "السياسة الدولية تُحكم بالمصلحة المحددة في إطار القوة[1].

كما طوّرت الواقعية البنيوية (أو الواقعية الجديدة) – كما قدمها (كينيث والتز) – هذا الطرح؛ لتؤكد أن سلوك الدول لا ينبع فقط من قرارات النخب؛ بل من طبيعة البنية الدولية نفسها، والتي تفرض على الدول أن تتصرف وفق منطق البقاء والهيمنة وتفادي الاعتماد على الآخرين، ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى التدخلات الدولية بوصفها انعكاسًا لموقع الدولة في النظام الدولي، فكلما كانت الدولة أكثر قوة، ازدادت قابليتها لتوظيف أدوات دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية لفرض مصالحها، خاصة في البيئات الهشة حيث يكون الردع الداخلي ضعيفًا[2].

وتقدّم النظرية الواقعية، بهذه الصيغة، تفسيرًا عقلانيًا ووظيفيًا للتدخلات الدبلوماسية، يُبرز كيف تُستثمر أدوات الدبلوماسية، لا كوسيلة للحوار فقط، بل كجزء من استراتيجية التأثير وفرض الإرادة، تحت مسميات متعددة كالمبادرات، الوساطات، أو دعم التحولات السياسية، بينما هي في جوهرها وسائل لإعادة رسم خريطة النفوذ الدولي بما يحقق مصالح القوى الكبرى.

## ثانيًا_ توازنات القوى وأثرها على القرار السياسي الداخلي للدول الضعيفة:

يُعد مبدأ توازن القوى أحد المفاهيم المركزية في النظرية الواقعية، وهو يشير إلى الديناميكية التي تحكم العلاقات بين الدول، بهدف منع هيمنة طرف واحد على النظام الدولي أو الإقليمي، ويقوم هذا المبدأ على فرضية أن الدول، بوصفها فواعل عقلانية، تسعى إلى حفظ أمنها واستقلالها من خلال موازنة القوى الأخرى أو التحالف ضدها، وقد اتخذ هذا المفهوم أشكالًا متعددة عبر التاريخ، بدءًا من التوازن العسكري الكلاسيكي، وصولًا إلى التوازن الاستراتيجي–

(1) كشان (2022م): مرجع سابق، ص 681

(2) والتز، كينيث ن. (1979م) *نظرية السياسة الدولية*. ريدنغ، ماساتشوستس: أديسون–ويسلي، ص 122.

الدبلوماسي متعدد الأبعاد، الذي يشمل تحالفات مرنة، ضغوط اقتصادية، واتفاقات سياسية تُستخدم كأدوات لتحقيق الاستقرار النسبي أو فرض الإرادة على الدول الأضعف[1].

وفي سياق الدول الضعيفة أو الهشّة سياسيًا، يأخذ توازن القوى شكلًا أكثر تعقيدًا، إذ لا تكون الدولة قادرة بذاتها على إنتاج توازن مقابل؛ بل تصبح ساحة لصراعات النفوذ بين قوى إقليمية ودولية تسعى إلى ملء الفراغ السياسي أو إعادة توزيع مراكز القرار المحلي، **ومن هنا**، يتحول مفهوم توازن القوى من أداة لضبط التفاعلات الدولية إلى آلية لإعادة تشكيل القرار السياسي الداخلي، من خلال التدخل غير المباشر، أو عبر دعم أطراف محلية موالية لهذا الطرف أو ذاك، أو حتى من خلال هندسة العملية السياسية برمتها بما يحقق استقرارًا شكليًا يخدم مصالح الخارج أكثر مما يعبّر عن الإرادة الوطنية.

ويؤدي هذا الوضع إلى ثلاث نتائج مركزية على القرار السياسي الداخلي للدول الضعيفة:

1. تآكل السيادة السياسية: إذ تصبح خيارات الدولة الداخلية رهينة لمعادلات إقليمية ودولية تُفرض من الخارج، إما عبر اشتراطات ضمن مبادرات أو وساطات، أو من خلال أدوات الضغط المباشر كالعقوبات، أو التلويح بإعادة النظر في شرعية الأطراف الحاكمة، وتتجلى هذه الظاهرة في حالات تتبدّل فيها مواقف السلطات الحاكمة، أو النخب السياسية تماشيًا مع توازنات القوى الخارجية لا مع الاعتبارات المحلية.
2. تعدد مراكز القرار داخل الدولة: إذ تُسهم تدخلات الأطراف الدولية المختلفة في تعزيز أطراف محلية بعينها، مما يفضي إلى نشوء بيئة سياسية مفككة، تتعدد فيها مصادر السلطة والنفوذ، ويصعب معها اتخاذ قرارات سيادية موحدة، **ويؤدي ذلك** إلى هشاشة في بنية الدولة، ويزيد من احتمالات الجمود السياسي أو تعطّل المسارات الانتقالية، خصوصًا إذا كانت الأطراف المدعومة خارجيًا ذات توجهات متعارضة.[2]

3. هندسة المسار السياسي وفق منطق خارجي: إذ يُعاد ترتيب الأولويات السياسية، وتُفرض تسلسلات زمنية أو موضوعية معينة: (كإجراء الانتخابات قبل المصالحة أو صياغة الدستور

---

(1) Waltz, K، N (1979م): P. 127.

(2) أحلام نواري: تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، دفاتر السياسة والقانون، 3(4)، (2011م)، ص 37.

قبل التوافق السياسي)، وهو ما يتعارض أحيانًا مع مقتضيات السياق المحلي، لكنه يُبرَّر باعتبارات "الاستقرار الدولي" أو "التوافق الإقليمي"، وتُسهم هذه الهندسة في إنتاج نماذج انتقال مشوهة، تستنسخ توازنات القوى الخارجية بدلًا من معالجة الإشكالات البنيوية المحلية[1].

وتُظهر تجارب متعددة أن الدول الضعيفة لا تُترك لتقرير مصيرها بشكل مستقل في ظل بيئة دولية تسودها التنافسية؛ بل تُعامل كأدوات ضمن منظومة التوازنات الكبرى، ولهذا فإن القرار السياسي فيها يُفهم، في ضوء النظرية الواقعية، على أنه نتيجة لتفاعلات بين مصالح اللاعبين الدوليين، أكثر من كونه ناتجًا عن توافق داخلي أو إرادة وطنية مستقلة.

ويوضح هذا التحليل أن فهم تدخلات القوى الكبرى في الشأن الداخلي للدول الضعيفة لا يجب أن يُنظر إليه فقط من زاوية النوايا أو الشعارات المُعلنة؛ بل من خلال إدراك أعمق لطبيعة النظام الدولي، ومنطق توازنات القوى الذي يحكمه، فقد تُصبح سياسات الهيمنة، ولو عبر أدوات دبلوماسية ناعمة، جزءًا من معادلة الصراع على النفوذ والموارد وإعادة تشكيل موازين القوة الجيوسياسية.

(1) نواري، أحلام (2011م): مرجع سابق، ص 42.

## المطلب الثاني:
## الهيمنة الناعمة وتشريح التبعية السياسية في النظرية الليبرالية والنقدية.

تسعى المقاربات الليبرالية والنقدية ،إلى تفسير التدخلات الدولية ليس فقط من منظور القوة الصلبة؛ بل من خلال أدوات أكثر نعومة وتأثيرًا غير مباشر، كالخطاب الحقوقي، والمساعدات التنموية، والهيمنة الثقافية والاقتصادية، ويكشف هذا المدخل عن أبعاد خفية للتأثير الدولي، تتجاوز التدخلات التقليدية، وتُعيد تشكيل القرار السياسي للدول الضعيفة ضمن نمط من التبعية البنيوية والنفوذ غير المرئي.

### أولًا_ القوة الناعمة كأداة للتأثير السياسي:

برز مفهوم "القوة الناعمة" في حقل العلاقات الدولية ،بوصفه تطويرًا لمفهوم القوة التقليدية، إذ لا تُمارَس السلطة من خلال الإكراه العسكري أو الاقتصادي؛ بل عبر الجاذبية الثقافية، والتأثير القيمي، واستثمار الرمزية الأخلاقية في توجيه سلوك الدول والمجتمعات، وقد صاغ هذا المفهوم المفكر الأميركي( جوزيف ناي)، الذي عرّف القوة الناعمة بأنها :"القدرة على الحصول على ما تريد عبر الجاذبية بدلًا من الإكراه أو الدفع"، مشيرًا إلى أن مصادر هذه القوة تتمثل في الثقافة، والقيم السياسية، والسياسات الخارجية التي يُنظر إليها على أنها مشروعة أو أخلاقية.[1]

وفي السياقات السياسية المعاصرة، أصبحت القوة الناعمة أداة مركزية في تدخلات الدول الكبرى، لا سيما في البيئات الهشة أو الدول الخارجة من نزاع، إذ تُستخدم وسائل متعددة للتأثير على النخب والمجتمعات، دون اللجوء إلى تدخل مباشر، ويُمارس هذا النوع من التأثير عبر قنوات تشمل التعليم، الإعلام، دعم منظمات المجتمع المدني، تمويل المبادرات الحقوقية، وتقديم المساعدات المشروطة، وكلها وسائل تهدف إلى تشكيل البيئة السياسية الداخلية بما يتوافق مع توجهات الفاعلين الخارجيين.[2]

---

(1) سالي محمود عاشور: القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية (عرض كتاب): المجلة الاجتماعية القومية، 49(3)، (2012م)، ص 165.

(2) عاشور، سالي محمود (2012م): المرجع نفسه، ص 167.

وتتميّز القوة الناعمة بكونها غير صدامية من حيث الشكل، لكنها فعّالة من حيث المضمون، إذ تُحدث تحولًا تدريجيًا في القيم والمعايير السياسية، وتُعيد توجيه إدراك الفاعلين المحليين للشرعية والمصلحة العامة، فعلى سبيل المثال، يُمكن لدولة كبرى أن تُملي شروطًا سياسية معينة من خلال ربطها ببرامج الدعم التنموي، أو أن تدفع باتجاه تعديل قوانين محلية تحت ذريعة التماهي مع "المعايير الدولية"، دون أن تبدو وكأنها تمارس ضغوطًا تقليدية.

ومن بين أبرز أدوات القوة الناعمة المستخدمة في التأثير السياسي:

- المنح الدراسية والبرامج الأكاديمية، التي تهدف إلى استقطاب نخب شابة وتكوينها وفق أنماط فكرية وثقافية معيّنة، بما يخلق لاحقًا فاعلين محليين أكثر تقبلًا لأجندات القوى الخارجية.
- وسائل الإعلام العابرة للحدود، التي تُستخدم للتأثير على الرأي العام، وتشكيل تصورات محددة حول الشرعية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، بما يخدم مصالح الدول الراعية.
- دعم منظمات المجتمع المدني، التي تعمل على نشر قيم سياسية أو اجتماعية بعينها، غالبًا ما تكون متماهية مع الخطاب الدولي، مما يعيد توجيه النقاشات المحلية نحو أجندات خارجية في ظاهرها إنسانية، لكنها ذات أبعاد استراتيجية خفية.
- الخطاب الدبلوماسي القيمي الذي يتبناه سفراء ومبعوثو الدول الكبرى أو المنظمات الدولية، ويتضمن إشارات معيارية عن "الحكم الرشيد"، و"المصالحة"، و"العدالة الانتقالية"، وتُستخدم هذه اللغة لتوجيه الفاعلين المحليين نحو خيارات سياسية بعينها، تُقدَّم بوصفها الطريق "الأنسب" أو "الأخلاقي" للخروج من الأزمة[1].

وتُبرز التجارب في عدد من الدول الضعيفة أن استخدام القوة الناعمة لا يقتصر على الترويج لثقافة أو نموذج سياسي بعينه؛ بل يتعدّى ذلك إلى هندسة البيئة السياسية والمؤسسية من الداخل، من خلال إعادة تعريف أولويات الإصلاح، والتأثير في مسارات كتابة الدستور، وتشكيل الحكومات، وحتى صياغة الخطاب العام حول السيادة والهوية.

ومع أن القوة الناعمة تُقدَّم غالبًا بوصفها بديلًا سلميًا عن التدخل الصلب، إلا أن تأثيرها قد يكون أكثر استدامة وخطورة، لأنها تُحدث تغييرات هيكلية في البنية السياسية والثقافية، دون إثارة مقاومة ظاهرة، وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن الدول الكبرى تستخدم هذه القوة

(1) عاشور، سالي محمود (2012م): مرجع سابق، ص 171.

بوصفها جزءًا من استراتيجية متكاملة، تترافق أحيانًا مع التلويح بالقوة أو استخدامها فعليًا، في إطار ما يُعرف بـ"القوة الذكية (Smart Power) "التي تمزج بين أدوات التأثير الناعم والضغط الصلب لتحقيق أقصى قدر من النفوذ[1].

وعليه، فإن فهم التدخلات الدولية في المسارات السياسية للدول الضعيفة لا يكتمل دون تحليل دور القوة الناعمة، التي تمارس تأثيرًا بالغًا في صياغة النخب، وإعادة تشكيل القيم السياسية، وتوجيه عملية اتخاذ القرار، بما يجعلها أداة محورية في يد الفاعلين الدوليين لإعادة هندسة الأنظمة السياسية من الداخل، دون الحاجة لتدخلات صريحة أو صدام مباشر.

## ثانيًا_ التبعية السياسية والاقتصادية وأثرها على استقلال القرار السيادي:

تُعدّ التبعية بمستوياتها المختلفة ،من أبرز المفاهيم التي قدّمتها النظريات الليبرالية النقدية لفهم العلاقات غير المتكافئة بين الدول، ولا سيما العلاقة بين القوى الكبرى والدول الضعيفة أو النامية، وتقوم فكرة التبعية على أن الهيمنة لا تُمارس دائمًا عبر الاحتلال أو التدخل العسكري؛ بل من خلال آليات اقتصادية ومالية ومؤسسية تُعيد إنتاج السيطرة السياسية بطريقة بنيوية، تجعل من الدولة المستهدفة غير قادرة على اتخاذ قراراتها السيادية باستقلالية تامة، **ومن هنا**، فإن التبعية ليست مجرد علاقة خارجية؛ بل هي حالة داخلية تتجلى في ضعف القدرة على رسم السياسات دون الرجوع إلى شروط خارجية أو تقديرات قوى دولية مؤثرة[2].

وقد تطوّر مفهوم التبعية منذ ستينيات القرن العشرين ضمن أدبيات "مدرسة التبعية " (Dependency Theory)، التي ظهرت في أمريكا اللاتينية، إذ أوضحت هذه الأدبيات كيف أن الدول النامية، رغم استقلالها السياسي الرسمي، ظلت رهينة لبنى اقتصادية عالمية فرضها المركز (الدول المتقدمة) على الأطراف (الدول الضعيفة)، عبر آليات التمويل الخارجي، الديون، التجارة غير المتكافئة، أو حتى عبر سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الموارد الاستراتيجية[3]، **وتبعًا لهذا المنظور**، فإن القرار السياسي الداخلي لا يُنتج محليًا بالكامل؛ بل

(1) عاشور، سالي محمود (2012م): المرجع نفسه، ص 172.

(2) يان تيوريل، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم (1972م-2006م): الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2019م)، ص 26.

(3) يان تيوريل، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: المرجع نفسه، (2019م)، ص 145.

يُصاغ في ضوء محددات دولية تفرضها الحاجة إلى التمويل أو الرغبة في الاعتراف أو الحفاظ على الدعم السياسي الخارجي.

في السياق السياسي، تتجلى التبعية من خلال خضوع القرار الوطني لمنطق المشروطية السياسية، كما يظهر في اشتراطات مؤسسات التمويل الدولية، أو التوصيات "الملزمة" من المنظمات الدولية، أو عبر ضغوط الدول الكبرى لتضمين فاعلين موالين لها في العمليات الانتقالية، أو تبني نماذج سياسية أو تشريعية تتماشى مع مصالحها، وتؤدي هذه الدينامية إلى تآكل السيادة الوظيفية، أي قدرة الدولة على تنظيم شؤونها الداخلية وفق مصالحها الوطنية دون تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر.

أما التبعية الاقتصادية، فتنعكس بشكل أوضح في السياقات التي تعتمد فيها الدول على المساعدات الخارجية، أو ترتبط ببرامج إصلاح اقتصادي مفروضة من الخارج، إذ تتحول هذه الأدوات إلى وسيلة لإعادة ضبط القرار السياسي الداخلي، **ويؤدي ذلك** إلى تغييب الاعتبارات الاجتماعية والوطنية في السياسات الاقتصادية، واستبدالها ببرامج موحّدة صُممت خارج السياق المحلي، مما يُنتج هشاشة اقتصادية تنعكس لاحقًا على استقرار النظام السياسي نفسه.[1]

وتتضاعف خطورة التبعية في الدول الخارجة من نزاع أو التي تمر بمراحل انتقال سياسي، إذ تكون بنيتها المؤسسية ضعيفة، واحتياجاتها التمويلية مرتفعة، وشرعية السلطة فيها محل نزاع، مما يجعلها أكثر قابلية للارتهان لقوى خارجية، **ففي هذه الحالة**، لا تملك الدولة القدرة الكافية على مقاومة الضغوط، أو حتى التفاوض بندية على شروط الدعم أو الشراكة، فتجد نفسها مضطرة للقبول بإملاءات تُدرج ضمن "خطط السلام" أو "برامج التعافي"، لكنها في جوهرها تُكرّس التبعية وتُفرغ الاستقلال السياسي من مضمونه[2].

وقد أظهرت التجارب في عدد من الدول أن استمرار التبعية، سواء السياسية أو الاقتصادية، يُنتج أنظمة انتقالية غير مكتملة السيادة، تفتقد القدرة على إدارة شؤونها بقرار وطني حر، وتُعيد إنتاج الهشاشة البنيوية، مما يُعرضها دومًا للتقلبات الخارجية، ولإمكانية إعادة تدويل أزماتها مع كل تغير في المزاج الدولي أو تبدّل في أولويات القوى الكبرى.

---

(1) عبد الأمير محمد الزيدي. التدخل الدولي وإدارة الأزمات: مرجع سابق، (2018م)، ص 192.

(2) يان تيوريل، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: المرجع نفسه، (2019م)، ص 192.

إن تحليل التدخلات الدولية من منظور التبعية يقتضي تجاوز النظرة الشكلية للسيادة، والانتباه إلى الأبعاد البنيوية العميقة التي تقيد حرية الدولة في توجيه سياساتها، وتحوّلها إلى فاعل تابع لا يمتلك أدوات التحرر الحقيقي من الهيمنة، **ومن هنا**، فإن بناء استقلال القرار السيادي لا يتطلب فقط خروج الفاعلين الأجانب من المشهد، بل إعادة بناء بنية داخلية صلبة قادرة على مقاومة التبعية في صورها الناعمة والبنيوية. (1)

تناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، بوصفه الركيزة الأساسية لفهم ديناميات التدخلات الدبلوماسية الدولية وتداعياتها المحتملة على المسار السياسي في الدول الضعيفة أو الهشة، وعلى رأسها الحالة الليبية، وقد سعى الفصل إلى تقديم معالجة متكاملة لمجموعة من المفاهيم المركزية مثل التدخل الدولي، والدبلوماسية الحديثة، والمسار السياسي، والتحول الديمقراطي، بوصفها مفاتيح لفهم السياق العام الذي تتفاعل فيه الإرادة الوطنية مع التأثيرات الخارجية.

كما استعرض الفصل الآليات التي تتجسد من خلالها التدخلات الدبلوماسية، سواء عبر القنوات الرسمية للمؤسسات الدولية، أو عبر الضغوط الثنائية للدول الكبرى، أو من خلال الوساطات والمبادرات متعددة الأطراف، والتي كثيرًا ما تتخذ شكلًا من أشكال "هندسة الحلول السياسية" بما يتجاوز الوظيفة التيسيرية إلى التأثير المباشر في ترتيب الأولويات السياسية وتحديد نتائج العمليات الانتقالية.

وفي الجانب النظري، تناول الفصل تفسير المدارس الكبرى في العلاقات الدولية لهذه الظاهرة، إذ قدّمت النظرية الواقعية تحليلاً قائما على مفهومي القوة والمصلحة، مشددة على أن سلوك الدول – ولا سيما الكبرى – يتحدد من خلال توازنات القوى ورغبة الفاعلين في تعزيز نفوذهم، فيما كشفت المقاربات الليبرالية والنقدية عن أبعاد الهيمنة الناعمة والتبعية البنيوية، التي تفرغ القرار السيادي من مضمونه عبر أدوات تبدو سلمية لكنها شديدة التأثير.

إن ما خلص إليه هذا الفصل يؤسس لانتقال تحليلي أعمق في الفصول القادمة، حيث سيتم التطرق إلى السياق الليبي بوصفه دراسة حالة تطبيقية تُجسّد تفاعلات هذه المفاهيم والآليات والنظريات على أرض الواقع، مع محاولة تقييم مدى استقلالية القرار السياسي الليبي في ظل تعدد التدخلات الدبلوماسية وتناقض أجنداتها، ومدى قدرة الفاعلين المحليين على إنتاج مسار سياسي وطني يتجاوز الإملاءات الخارجية.

---

(1) يان تيوريل، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: المرجع نفسه، (2019م)، ص 194.

# الفصل الثاني

# التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا (2011م–2024م)

## الفصل الثاني

## التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا (2011م–2024م)

**تمهيد:**

شكّلت ليبيا بعد سنة،2011م ،حالة نموذجية معقّدة للتداخل بين التحولات السياسية الداخلية والتدخلات الدبلوماسية الدولية المتعددة الأطراف، فمنذ سقوط نظام معمر القذافي، دخلت الدولة الليبية في مسار انتقالي مضطرب، اتسم بتفكك المؤسسات، وانقسام السلطة، وتعدد مراكز النفوذ، الأمر الذي أتاح بيئة خصبة لانخراط الفاعلين الدوليين والإقليميين في الشأن الليبي تحت ذرائع شتى، تراوحت بين دعم العملية السياسية، وحماية الأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، وحفظ السلم الدولي.

لقد تدرّجت هذه التدخلات من أشكال الدعم الدبلوماسي والمبادرات السياسية، إلى تدخلات أكثر عمقًا وتأثيرًا، شملت إدارة مراحل الحوار الوطني، وترتيب مخرجات الانتخابات، ودعم أطراف على حساب أخرى، بل وتوظيف أدوات الضغط الناعمة والخشنة لإعادة تشكيل بنية السلطة ومخرجات العملية السياسية، وعلى الرغم من أن بعض هذه التدخلات جاءت تحت مظلة الشرعية الدولية، إلا أنها كثيرًا ما عكست تناقضًا بين الأهداف المُعلنة للفاعلين الدوليين وبين نتائج تدخلاتهم على الأرض، والتي ساهمت في كثير من الأحيان في إطالة أمد الأزمة وتعقيد مسارات التسوية.[1]

ينطلق هذا الفصل من فرضية مفادها أن التدخلات الدبلوماسية الدولية، وإن اتخذت طابعًا غير عسكري، إلا أنها لعبت دورًا حاسمًا في توجيه المسار السياسي الليبي خلال الفترة الممتدة من 2011م إلى 2024م، سواء من خلال إعادة إنتاج الانقسام السياسي، أو من خلال محاولات هندسة الحلول وتسويق تسويات سياسية لا تعبّر دائمًا عن الإرادة الوطنية، **ومن هنا،** يسعى هذا الفصل إلى تحليل طبيعة هذه التدخلات، ورصد تحولات السياق السياسي الليبي، وفهم أنماط وأدوات الفاعلين الدوليين، وتقييم مدى فاعلية الجهود الأممية والإقليمية في بناء السلام واستعادة الاستقرار المؤسسي.

---

(1) سناء السعيد حسن: إشكاليات بناء الدولة في ليبيا (2011م–2022م): مركز الجبهة الوطنية للدراسات، (2024م، 16 سبتمبر).

ولتحقيق ذلك، يتوزع الفصل على ثلاثة مباحث رئيسية:

يتناول المبحث الأول _التحولات السياسية الداخلية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011م، من تفكك النظام وظهور الانقسامات، إلى محاولات التوحيد السياسي؛

ويركّز المبحث الثاني _على تحليل أنماط وأدوات التدخل الدبلوماسي، سواء عبر المؤسسات متعددة الأطراف أو القنوات الثنائية للدول الفاعلة، أو من خلال وسائل الضغط غير العسكرية؛

أما المبحث الثالث_ فيتعمق في دراسة جهود الوساطة الدولية والمبادرات السياسية المتعددة، بوصفها أداة رئيسية لصناعة التسويات، مع تقييم مخرجاتها وحدود فعاليتها في الحالة الليبية.

## المبحث الأول:
## التحولات السياسية في ليبيا بعد 2011م

شهدت ليبيا، منذ الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي عام 2011م، مسارًا سياسيًا اتسم بدرجات عالية من السيولة والتعقيد، عكس هشاشة البنية المؤسسية للدولة وغياب التوافق الوطني حول قواعد إدارة المرحلة الانتقالية. فقد دخلت البلاد في دوامة من الانقسامات السياسية، وتعددت الكيانات الحاكمة، وتراجعت الشرعية التمثيلية، ما أفضى إلى إعادة إنتاج أزمات الحكم بدلًا من تفكيكها.

ترافقت هذه التحولات مع انخراط متزايد للفاعلين الدوليين في الشأن الليبي، تحت مظلة دعم الانتقال السياسي، الأمر الذي جعل المسار الداخلي يتشكّل على وقع توازنات خارجية متضاربة، حيث ساهمت الضغوط الدولية والإقليمية في تشكيل سياسات الحكم المحلي، وأثرت بشكل مباشر على ديناميات الصراع السياسي، ومستوى توافق القوى المختلفة داخل الدولة.

كما أسهم غياب المؤسسات الموحدة وازدواجية السلطة التنفيذية في تفاقم الانقسام بين الشرق والغرب، ما أوجد بيئة خصبة لتنامي التدخلات الخارجية وتعدد المسارات السياسية الموازية. وفي ظل هذا الوضع، تعاقبت المبادرات الدولية والإقليمية الهادفة إلى تسوية الأزمة، إلا أنّ معظمها أخفق في تحقيق الاستقرار المنشود بسبب تضارب المصالح بين الفاعلين المحليين والدوليين. ومن ثمّ، أصبحت الحالة الليبية تمثل نموذجًا معبّرًا عن تعقيدات التحول السياسي في الدول ما بعد الصراع، إذ تتقاطع فيها رهانات الداخل والخارج ضمن مشهد سياسي غير مستقر ومفتوح على احتمالات متعددة[1].

حيثيمثل المشهد السياسي الليبي بعد عام 2011م سلسلة متراكمة من التحولات العميقة التي أعادت تشكيل بنية الدولة ومؤسساتها، حيث انتقلت البلاد من نظام مركزي مستقر ظاهريًا إلى واقع متعدد الأقطاب تتنازعه الشرعيات والقوى المتنافسة. وقد أفرز هذا التحول بيئة سياسية مضطربة اتسمت بتعدد الحكومات، وازدياد التدخلات الخارجية، وتعثر مسارات بناء الدولة، مما جعل فهم هذه التحولات ضرورة أساسية لتحليل جذور الأزمة الراهنة ومسارات الخروج منها.

---

(1) سناء السعيد حسن: إشكاليات بناء الدولة في ليبيا (2011م–2022م): (2024م، 16 سبتمبر)، ص 123.

## المطلب الأول:

## تفكك النظام السياسي ومرحلة الانتقال الأولى (2011م–2014م)

مثّلت المرحلة الأولى التي أعقبت سقوط النظام السياسي في ليبيا نقطة تحول مفصلية، إذ انكشفت هشاشة البنية المؤسسية للدولة، ودخلت البلاد في مسار انتقالي دون مرجعية دستورية واضحة أو توافق وطني شامل، وقد انعكس هذا الوضع في بروز مظاهر الانقسام المؤسسي وتعدد مراكز السلطة، ما مهّد لبيئة سياسية غير مستقرة طبعت السنوات الأولى من المرحلة الانتقالية.

### أولًا_ سقوط النظام السابق وبداية الانقسام المؤسسي:

شكّل سقوط نظام العقيد معمر القذافي في أكتوبر 2011م، عقب التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ودعم قوى الثورة الليبية، لحظة مفصلية في تاريخ الدولة الليبية، إذ أدى إلى تفكيك منظومة الحكم القائمة دون وجود بديل مؤسسي منظم قادر على إدارة الدولة، **فالنظام السابق**، الذي استمر لأكثر من أربعة عقود، اعتمد على مركزية السلطة المطلقة، وتفكيك المؤسسات التقليدية للدولة، وتعويضها بهياكل بديلة غير دستورية كاللجان الشعبية والمؤتمرات الأساسية، ضمن ما عُرف بالنظرية العالمية الثالثة، وهو ما جعل مؤسسات الدولة، بعد سقوط النظام، شبه معدومة أو منهارة وظيفيًا، وعاجزة عن تولي مهام المرحلة الانتقالية[1].

أدّى غياب المؤسسات إلى نشوء فراغ سيادي واسع، سرعان ما تم ملؤه من قبل تشكيلات مسلحة محلية ومجالس ثورية مناطقية، استندت في شرعيتها إلى الدور الذي لعبته في مقاومة النظام السابق، وقد ترتب على هذا الواقع نشوء مراكز قوى محلية متعددة، بعضها ذات طابع قبلي أو جهوي، وبعضها أيديولوجي أو عسكري، مما أدى إلى تآكل المركزية السياسية، وتراجع قدرة السلطة المؤقتة على بسط نفوذها على كامل الإقليم الليبي، **وفي هذا السياق**، افتقرت ليبيا إلى جهاز إداري موحد، وإلى بنية أمنية وطنية، حيث حلّت الكتائب المسلحة محل الأجهزة الأمنية المنهارة، وفرضت سلطتها بحكم الأمر الواقع في عدد من المناطق.

وعلى الصعيد السياسي، تم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كممثل مؤقت للثورة في فبراير 2011م، إلا أن شرعيته كانت محل جدل، نظرًا لغياب آلية ديمقراطية واضحة لاختياره،

(1) سناء السعيد حسن: إشكاليات بناء الدولة في ليبيا (2011م–2022م):مركز الجبهة الوطنية للدراسات، (2024م، 16 سبتمبر)، ص 124.

إضافة إلى عدم توازن تمثيل مكوناته الجهوية والسياسية، وقد حاول المجلس إضفاء طابع السيادة السياسية على أدائه من خلال إصدار الإعلان الدستوري في أغسطس 2011م، الذي مثّل الإطار القانوني المؤقت لإدارة المرحلة الانتقالية، غير أنه لم يكن كافيًا لمعالجة تعقيدات الواقع، ولم يتضمن ترتيبات واضحة لضبط العلاقة بين السلطات أو لحسم إشكاليات نزع السلاح وبناء مؤسسات الدولة[1].

**في هذا السياق** برزت مظاهر الانقسام المؤسسي المبكر، إذ بدأت المجموعات المسلحة في السيطرة على مقار الدولة، وفرض شروطها على السلطات الانتقالية، وظهرت بوادر الصراع بين السلطة المركزية في طرابلس والمجالس العسكرية والمدنية في المناطق المختلفة، كما نشأت كيانات إدارية محلية ذات استقلال نسبي، عززت الانقسام الجهوي، وقلّصت من فاعلية الدولة المركزية، وقد أدى هذا الواقع إلى نشوء ما يمكن تسميته بالسلطة المفككة، التي تفتقر إلى الاحتكار المشروع لأدوات العنف، وتعجز عن فرض قراراتها على كامل التراب الوطني[2].

ومما عمّق هذا الوضع، تدخل بعض القوى الدولية والإقليمية في دعم قوى محلية محددة سياسيًا أو عسكريًا، تحت ذرائع الدعم الفني أو المساعدة في الانتقال الديمقراطي، مما ساهم في تكريس حالة التعدد المؤسسي، وتوسيع دائرة الانقسام داخل مؤسسات الدولة الوليدة، ويمكن القول إن السنوات الأولى لما بعد سقوط النظام اتّسمت بعدم وجود سلطة سياسية ذات شرعية مكتملة أو قدرة تنفيذية فعالة، ما وضع ليبيا على مسار انتقالي هش، ممهّد لانقسامات أعمق في المراحل اللاحقة.

## ثانيًا_ تشكيل الحكومات الانتقالية وتحديات الشرعية:

في ظل الفراغ السيادي والمؤسسي الذي أعقب سقوط النظام السابق، سعت النخب السياسية الليبية إلى بناء سلطة انتقالية قادرة على إدارة المرحلة، وهو ما تمثل بدايةً في تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة (محمود جبريل) تحت إشراف المجلس الوطني الانتقالي، ثم لاحقًا في تسليم السلطة إلى أول حكومة منتخبة عبر المؤتمر الوطني العام في عام 2012م، غير أن هذه

(1) المجلس الوطني الانتقالي، ليبيا: الإعلان الدستوري المؤقت لسنة 2011م مع تعديلاته، / DCAFقاعدة التشريعات الأمنية الليبية، (2011م، 3 أغسطس؛ مع تعديلاته)، ص 11.

(2) عادل الصابر بوعجيلة: أثر أنماط ممارسة السلطة في تشكيل المؤسسات السياسية في ليبيا بعد 2011م، موقع أفروبوليسي، (2025م، 12 أغسطس)، ص 76.

الخطوات، رغم رمزيتها السياسية، لم تؤسس لشرعية مستقرّة؛ بل دخلت البلاد في دورة من الانتقالات الحكومية التي اتسمت بالاضطراب المؤسسي والانقسام المجتمعي، ما أدى إلى هشاشة متزايدة في الشرعية السياسية(1).

كانت أولى الإشكاليات الكبرى في هذه المرحلة تتمثل في غياب الإجماع الوطني حول طبيعة السلطة الانتقالية وحدود صلاحياتها، حيث لم تكن هناك وثيقة توافقية ناظمة تضع أسسًا واضحة للعلاقة بين الحكومة والمجلس التشريعي، أو تحدد المعايير الموضوعية لاختيار المسؤولين، مما جعل العملية السياسية عرضة للتجاذبات والمساومات الجهوية والحزبية، كما أن المؤتمر الوطني العام، رغم انتخابه، لم ينجح في ترسيخ شرعيته بوصفه مؤسسة جامعة، نتيجة تصاعد الاستقطاب السياسي وتداخل الولاءات الحزبية والإيديولوجية، خاصة بعد صعود تيارات إسلامية في مقابل أطراف علمانية أو مدنية متباينة الاتجاهات، أدت هذه البيئة المنقسمة إلى تكرار تغيير الحكومات دون تحقيق استقرار حقيقي، فبعد حكومة (عبد الرحيم الكيب)، تم تشكيل حكومة (علي زيدان) في نوفمبر 2012م، ثم أُقيل لاحقًا في 2014م ليخلفه (عبد الله الثني)، وقد اتسمت هذه الحكومات بضعف الأداء التنفيذي، وعجزها عن فرض الأمن أو استعادة المؤسسات، كما افتقرت إلى قاعدة اجتماعية صلبة أو توافق سياسي واسع، ما جعلها عرضة للنقد وفقدان الثقة، ليس فقط من قبل القوى الثورية المسلحة؛ بل أيضًا من فئات مجتمعية مختلفة(2).

في هذا السياق برزت ثنائية الشرعية والفاعلية كإشكالية محورية؛ إذ لم تكن أي من الحكومات قادرة على الجمع بين الشرعية السياسية والقدرة التنفيذية، فبينما تمتعت بعض الحكومات بشرعية انتخابية نسبية، افتقرت إلى وسائل السيطرة الميدانية، في حين امتلكت بعض الكيانات غير الرسمية مثل: ( المجالس الثورية أو الكتائب المسلحة) قدرة واقعية على فرض النفوذ دون أي شرعية قانونية، وقد ساهم هذا الاختلال في تعميق الفوضى المؤسسية، وفتح الباب أمام تدخلات خارجية موجهة لتعزيز أطراف بعينها على حساب أخرى.

---

(1) بي بي سي عربي: ليبيا: المجلس الوطني الانتقالي يتبنى "وثيقة دستورية" لمرحلة ما بعد القذافي، استُرجع من (2011م، 17 أغسطس):
https: //www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/08/110817_libya_zawiyah_rebels
(2) مركز الجبهة الوطنية للدراسات: لمحة على نظم الحكم في ليبيا بعد ثورة فبراير، استُرجع من (2024م)، 1 أغسطس): https: //jabhastudies.com/2024/08/01/%D9%84%D9%85%D8%AD%

كما انعكست تحديات الشرعية على المؤسسات السيادية، لا سيما الجيش والقضاء والبنك المركزي، إذ بدأت بوادر الانقسام الإداري تتضح تدريجيًا، في ظل تعدد مراكز القرار وتضارب المرجعيات القانونية والسياسية، وترافقت هذه الانقسامات مع تراجع ثقة المواطن الليبي في أداء الحكومات، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية، وتعطل تقديم الخدمات الأساسية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

في المحصلة، فإن تجربة الحكومات الانتقالية خلال الفترة 2011م–2014م كشفت عن عجز بنيوي في إنتاج سلطة ذات طابع وطني شامل، قادرة على تمثيل مختلف المكونات الاجتماعية، وفرض احترام القانون، وإدارة الانتقال بصورة متماسكة، وهو ما وضع الأساس الموضوعي لانفجار الصراع السياسي والمؤسسي في المرحلة التالية، ومهّد لتحوّل الانقسام المؤقت إلى حالة هيكلية تهدد كيان الدولة ذاته.

## المطلب الثاني:

## تصاعد الانقسام السياسي والازدواج الحكومي (2014م–2020م).

مثّلت الفترة الممتدة بين عامي 2014م و2020م مرحلة مفصلية شهدت أعلى درجات التصعيد في مسار الأزمة السياسية الليبية، حيث انتقل المشهد من اضطراب مؤسسي محدود إلى حالة واضحة من الانقسام الحاد والازدواج في الشرعية .وقد برز هذا الانقسام على المستويين التنفيذي والتشريعي بصورة غير مسبوقة، مما عمّق الصراع بين القوى المتنافسة وأنتج واقعًا سياسيًا معقدًا تجاوز حدود الخلاف الداخلي التقليدي.

فبعد انتخابات مجلس النواب في يونيو 2014م، دخلت البلاد في دوامة من التنازع على الشرعية بين المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته ومجلس النواب المنتخب، وهو ما انعكس سريعًا على السلطة التنفيذية، حيث برزت حكومتان متوازيتان لكل منهما مؤسساتها، ومواردها، وشبكات تحالفاتها الداخلية والخارجية، وصولًا إلى نشوء هياكل أمنية وعسكرية متنافسة تتقاسم السيطرة على مناطق جغرافية مختلفة.

وقد أسهم التدخل الإقليمي والدولي في تعميق هذا الانقسام، إذ تبنّت قوى خارجية مواقف متباينة من السلطات المتنافسة، سواء عبر الدعم السياسي المباشر، أو من خلال مساندة أطراف عسكرية بعينها، أو عبر رعاية مسارات حوار منفصلة، بما جعل ليبيا ساحة مفتوحة أمام تناقض المصالح الدولية. وتزامن ذلك مع انقسام اجتماعي ومناطقي وفكري داخل البلاد، ما زاد من هشاشة المؤسسات ومن ضعف قدرة الأطراف الليبية على إنتاج تسوية وطنية مستقلة.

وإلى جانب الانقسام السياسي، شهدت هذه المرحلة ازدواجًا في المؤسسات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك البنك المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، ومؤسسات الرقابة والإدارة، ما أدّى إلى تفاقم الأزمات المعيشية والمالية، وتعدد قنوات اتخاذ القرار، وتباين السياسات العامة بين الشرق والغرب. وقد انعكست هذه الازدواجية على مسار المفاوضات اللاحقة، حيث كانت أي مبادرة للتسوية تتطلب معالجة بنية الانقسام قبل الانتقال إلى ترتيبات الحكم أو المسار الدستوري[1].

وبينما كثّفت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية جهودها لرأب الصدع من خلال مبادرات متعددة مثل اتفاق الصخيرات عام 2015م، ومؤتمرات باريس وصقلية وباليرمو لاحقًا، إلا أن

(1)سناء السعيد حسن، إشكاليات بناء الدولة في ليبيا2011) م2022–م): (2024م، 16 سبتمبر): مرجع سابق، ص 131.

تعقيد الانقسام الداخلي واصطفافات القوى الدولية جعل من تنفيذ هذه التفاهمات أمرًا بالغ الصعوبة، لتظل ليبيا خلال هذه المرحلة نموذجًا لإعادة إنتاج الأزمة، وليس تجاوزها.

وهكذا، أصبحت مرحلة 2014م–2020م من أكثر الفترات تأثيرًا في تشكّل الأزمة الليبية المعاصرة، إذ رسخت الازدواج الحكومي، وزادت من عمق الانقسامات الداخلية، وفتحت المجال أمام مزيد من التدخلات الدبلوماسية الدولية، الأمر الذي جعل مسار التسوية اللاحق أكثر تعقيدًا وتشابكًا.

## أولًا_ بروز حكومتين متنافستين ومشهد التفكك الإداري:

أدت التطورات المتسارعة في منتصف سنه 2014م، إلى دخول ليبيا مرحلة جديدة من الانقسام السياسي والمؤسسي، تمثّلت في ظهور سلطتين تنفيذيتين وتشريعيتين متوازيتين، لكل منهما مرجعيته السياسية والجغرافية والدولية، وقد شكّلت هذه المرحلة نقطة تحوّل حاسمة، انتقل فيها الصراع من التنافس السياسي داخل الإطار المؤسسي الواحد، إلى حالة من الازدواج الكامل في مراكز الحكم، شملت الحكومة، والبرلمان، والبنك المركزي، وهيئات الرقابة، وحتى المؤسسة العسكرية، بدأت ملامح هذا الانقسام مع إجراء انتخابات مجلس النواب في يونيو 2014م، والتي قاطعها عدد من الأطراف السياسية، خاصة تيارات الإسلام السياسي، وسط بيئة أمنية متوترة، وشكوك حول سلامة الإجراءات الانتخابية، ورغم أن هذه الانتخابات أسفرت عن تشكيل مجلس النواب الجديد، ومقره طبرق، فإن حكمًا صادرًا عن الدائرة الدستورية في المحكمة العليا في طرابلس في نوفمبر 2014م، اعتبر عملية الانتخابات باطلة، ما فتح الباب أمام استمرار المؤتمر الوطني العام السابق بوصفه جهة تشريعية موازية، وعمّق الانقسام بين الشرق والغرب الليبي[1].

بناءً على ذلك، تشكّلت في طبرق حكومة بقيادة (عبد الله الثني)، حظيت بدعم مجلس النواب والقيادة العامة للقوات المسلحة بقيادة المشير خليفة حفتر، بينما تشكلت في طرابلس حكومة موازية برئاسة عمر الحاسي، مدعومة من المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، وما عُرف لاحقًا بتحالف فجر ليبيا، وهو ائتلاف عسكري ذو طابع أيديولوجي يضم كتائب ومجموعات مسلحة من مناطق مختلفة، أبرزها مصراتة وطرابلس.

(1) مركز الجبهة الوطنية للدراسات (2024م، 1 أغسطس): لمحة على نظم الحكم في ليبيا بعد ثورة فبراير، استُرجع من https://jabhastudies.com/2024م/08/01/

وقد ترتب على هذا الوضع نشوء مشهد إداري مزدوج، إذ امتلك كل طرف مؤسساته التنفيذية والتشريعية والأمنية والإعلامية الخاصة، بما في ذلك وزارات موازية، وسفارات متنازَع على تبعيتها، وحسابات مصرفية حكومية متنافسة، ما أضعف وحدة الدولة، وقوّض وظائفها الأساسية، كما ألقى هذا الانقسام بظلاله على المؤسسات السيادية، لا سيما مصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة، والمؤسسة الوطنية للنفط، التي أصبحت مواقع خلاف ومساومة بين الطرفين، أو مناطق رمادية تحاول الحفاظ على الحياد المؤسسي دون نجاح فعلي[1].

إلى جانب ذلك برزت إشكالية ازدواج التمثيل الخارجي، فقد حاول كل طرف تأكيد شرعيته أمام المجتمع الدولي، من خلال التواصل مع الدول والمنظمات، وتقديم نفسه كحكومة رسمية، وقد أدّى ذلك إلى إرباك دبلوماسي على مستوى الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، إذ تبنّت بعض الجهات موقفًا محايدًا، بينما مال بعضها الآخر لدعم أحد الطرفين وفقًا لمصالحه السياسية أو الإقليمية، كما كانت مواقف الدول الكبرى متباينة؛ فبينما اعتُرف بمجلس النواب وحكومته في الشرق على المستوى الدولي، حافظت حكومة طرابلس على حضور فعلي ميداني في العاصمة ومؤسسات الدولة.

هذا الوضع أفضى إلى شلل شبه تام في مؤسسات الدولة المركزية، وإلى بيئة سياسية يغلب عليها منطق السيطرة الجهوية والتفكك الإداري، بدلًا من منطق الحوكمة الوطنية المتماسكة، كما عزّز حالة عدم الثقة بين الأطراف، وأسّس لصراع طويل الأمد على الشرعية والسيادة، فتح الباب أمام موجات جديدة من التدخلات الخارجية، سواء عبر الاصطفاف السياسي أو تقديم الدعم العسكري واللوجستي.[2]

في المجمل فإن مشهد الازدواج الحكومي في هذه المرحلة لم يكن مجرّد انقسام سياسي عابر، بل عبّر عن انهيار حقيقي في هيكل الدولة، ونقل ليبيا من طور الانتقال السياسي المتعثر إلى طور النزاع المؤسسي المعمّق، الذي يحتاج إلى تدخلات خارجية متعددة الأطراف فقط لتجنّب الانهيار الكامل، وليس لتحقيق التسوية.

---

(1) عبد السلام الحضيري، وخالد العريبي: بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 4(9)، (2023م)، ص 121.

(2) عبد السلام الحضيري، وخالد العريبي: المرجع نفسه، (2023م)، ص 124.

## ثانيًا_ التدخلات الإقليمية في مرحلة الحرب الأهلية:

أدّى تصاعد الانقسام السياسي بعد عام 2014م ،إلى انتقال الصراع في ليبيا من حالة التنافس السياسي إلى صراع مسلّح واسع النطاق، اتخذ طابعًا أهليًا، وانخرطت فيه قوى داخلية مسلّحة تمثل مكونات سياسية وأيديولوجية وجهوية متباينة، وقد تزامن هذا التحوّل مع دخول أطراف إقليمية على خط الأزمة بشكل مباشر، إما عبر الدعم العسكري واللوجستي أو من خلال التمويل والتغطية السياسية والإعلامية، ما ساهم في تعقيد الصراع وتدويله، وتكريس الانقسام بدلاً من معالجته.

من أبرز معالم التدخل الإقليمي في هذه المرحلة كان الاصطفاف الحاد بين معسكرين إقليميين؛ فقد دعمت مصر والإمارات العربية المتحدة والسعودية ،مجلس النواب في طبرق والقيادة العامة للجيش بقيادة (خليفة حفتر)، انطلاقًا من اعتبارات تتعلق بمكافحة الإرهاب، ومواجهة صعود تيارات الإسلام السياسي، وتعزيز الاستقرار في جوارها الجغرافي[1]، وقد تجلّى هذا الدعم في تقديم مساعدات عسكرية مباشرة، بما في ذلك التسليح، والتدريب، والدعم الاستخباراتي، وشنّ غارات جوية، خاصة من قبل الإمارات، ضد مواقع خصوم حفتر في الغرب الليبي.

**في المقابل** دعمت تركيا وقطر الأطراف المتمركزة في غرب ليبيا، خاصة حكومة الإنقاذ، ثم حكومة الوفاق لاحقًا، إضافة إلى الكتائب العسكرية المرتبطة بتحالف "فجر ليبيا"، وقد اعتمد هذا المعسكر على شرعية الثورة، والدفاع عن إرث 17 فبراير، ورفض هيمنة العسكر على الحياة السياسية، إلى جانب مصالح استراتيجية تتعلق بالتمدد الجيوسياسي في شمال إفريقيا وشرق المتوسط ، وقدمت تركيا، على وجه الخصوص، دعمًا فنيًا ولوجستيًا كبيرًا، شمل توفير معدات عسكرية، وإرسال مستشارين وخبراء، وأدوار استخباراتية غير مباشرة، قبل تدخلها العلني لاحقًا بعد 2019م.

وقد ساهم هذا الانخراط الإقليمي المتقابل في تحويل ليبيا إلى ساحة لصراع نفوذ جيوسياسي بين القوى الإقليمية، وهو ما أدّى إلى تغييب الحلول الليبية – الليبية، وتفاقم الاستقطاب الداخلي، وتحويل المسارات السياسية إلى رهائن لإرادات خارجية متضاربة، كما فاقم

(1) تساريوك، أولينا. (2021م) .*استخدام الشركات العسكرية الخاصة في بيئة الأمن الدولي المعاصر* .ص 30.

من ذلك غياب موقف إقليمي موحّد من جامعة الدول العربية، التي فشلت في بلورة آلية فاعلة للتعامل مع الأزمة، بسبب انقسام أعضائها حول الموقف من أطراف النزاع، إضافة إلى ذلك تسبّبت التدخلات الإقليمية في تشجيع بعض الأطراف المحلية على تبنّي خيارات عسكرية بدلًا من التفاوض السياسي، إذ شعر كل طرف داخلي أن بإمكانه تحقيق نصر حاسم عبر الدعم الخارجي، ما أطال أمد النزاع ورفع من كلفته البشرية والمؤسسية، كما سهلت هذه التدخلات في تدفق السلاح خارج قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار 1970م (2011م) الذي فرض حظرًا على توريد الأسلحة إلى ليبيا، والذي تم انتهاكه بشكل منهجي من قبل عديد من الدول[1].

**من جهة أخرى**، أدت التدخلات الإقليمية إلى خلق شبكات مصالح اقتصادية وسياسية عابرة للحدود، استثمرت في حالة الفوضى، سواء من خلال التوريد غير القانوني، أو عبر التحكم في موارد استراتيجية مثل النفط والمؤسسات المالية، ما زاد من تعقيد مسار بناء الدولة، وجعل حل الأزمة لا يقتصر على الداخل الليبي؛ بل يتطلب توافقًا إقليميًا معقدًا.

**بناءً على ما سبق** ،يمكن القول إن مرحلة الحرب الأهلية في ليبيا لم تكن داخلية فقط في طبيعتها؛ بل كانت ذات بعد إقليمي فاعل ومحوري، ساهم في إعادة تشكيل موازين القوى على الأرض، وأدخل ليبيا في حالة من الصراع المركّب، إذ تداخلت فيه الحسابات المحلية مع رهانات إقليمية متضاربة، كانت في كثير من الأحيان على حساب وحدة الدولة واستقرارها.

(1) El-Geroshi, A (2023م): The role of foreign intervention in prolonging the Libyan conflict in the post-Gaddafi period، African Conflict و Peacebuilding Review, 13(2), p 115 .

## المطلب الثالث

## مسارات التسوية ومحاولات توحيد السلطة (2020م-2024م).

شهدت الفترة الممتدة من **2020م إلى 2024م** تحولات سياسية مهمّة في اتجاه إعادة إحياء مسارات التسوية ومحاولات توحيد السلطة في ليبيا، بعد سنوات من الانقسام الحاد والازدواج الحكومي الذي ميّز المرحلة السابقة. وقد جاءت هذه الجهود في سياق دولي وإقليمي ضاغط، نتيجة إدراك الأطراف الدولية لخطورة استمرار الصراع، وتزايد التهديدات الأمنية، وتعطّل إنتاج النفط بين الحين والآخر، إضافة إلى تردّي الحالة الاقتصادية والمعيشية بسبب الانقسام المؤسسي.

برزت نقطة التحول الأهم مع **وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020م** الذي شكّل مدخلًا رئيسيًا لفتح مسارات حوار سياسي جديدة تحت مظلة الأمم المتحدة. ومن خلال **ملتقى الحوار السياسي الليبي (LPDF)** الذي عقد في جنيف وتونس، جرى التوافق على تشكيل **سلطة تنفيذية موحدة** تمثّلت في المجلس الرئاسي الجديد وحكومة الوحدة الوطنية خلال عام 2021م، باعتبارهما خطوة نحو إعادة توحيد المؤسسات المنقسمة وإنهاء المرحلة الانتقالية عبر انتخابات وطنية.

إلا أنّ هذه المسارات واجهت تحديات جوهرية، من أبرزها **الانقسام التشريعي** بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وتعقيدات وضع القاعدة الدستورية اللازمة لإجراء الانتخابات، فضلًا عن استمرار انقسام بعض المؤسسات الأمنية والمالية، ما أعاق التقدّم نحو توحيد فعلي للسلطة. وعلى الرغم من دعم الأطراف الدولية لخطط التسوية، فإن اختلاف مصالح الفاعلين الخارجيين جعل تنفيذ التفاهمات السياسية يسير بوتيرة متذبذبة. [1]

كما شهدت هذه الفترة محاولات متكررة لإعادة توحيد السلطة التنفيذية، خصوصًا بعد الخلاف بين مجلس النواب وحكومة الوحدة الوطنية وظهور حكومة موازية في الشرق عام 2022م، مما أعاد البلاد إلى حالة من الانقسام السياسي ولكن بشكل أقل حدة من مرحلة 2014–2020م. ورغم ذلك، استمرت الأمم المتحدة في رعاية مسارات التفاوض من خلال

(1) سناء السعيد حسن: إشكاليات بناء الدولة في ليبيا (2011م–2022م): مرجع سابق، (2024م، 16 سبتمبر)، ص 156.

اجتماعات القاهرة، وبوزنيقة، وجنيف، بهدف الاتفاق على الإطار الدستوري للانتخابات، غير أن الخلافات حول شروط الترشح وصلاحيات المؤسسات حالت دون تحقيق اختراق حاسم.

وتزامن ذلك مع استمرار الجهود الإقليمية والدولية عبر مؤتمرات متعددة الأطراف مثل باريس (2021)، برلين 2، واجتماعات دول الجوار الليبي، التي ركّزت على تثبيت وقف إطلاق النار، ووضع ترتيبات أمنية، ودعم العملية الانتخابية، والتأكيد على إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة. إلا أن ضعف الثقة بين الأطراف الليبية، وتدخّل القوى الدولية بشكل متعارض، جعلا هذه المبادرات تضيء الطريق نحو التسوية لكنها لا تضمن تنفيذها بالكامل.

وبوجه عام، يمكن القول إن مسارات التسوية بين 2020م–2024م مثّلت فرصة حقيقية لإعادة توحيد السلطة وإنهاء الانقسام، لكنها بقيت رهينة توازنات سياسية هشّة وصراعات مصالح داخلية وخارجية. ورغم عدم الوصول إلى انتخابات شاملة، فإن هذه الفترة أسست لبنية تفاوضية جديدة قد تشكل قاعدة يمكن البناء عليها في أي تسوية مستقبلية. [1]

## أولًا_ حوارات جنيف وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية:

مع تزايد تعقيد الأزمة الليبية وتصاعد الضغوط الإقليمية والدولية لوقف التصعيد العسكري، خصوصًا بعد فشل هجوم قوات القيادة العامة على العاصمة طرابلس في أبريل 2019م، برزت الحاجة إلى إطار تفاوضي سياسي جديد برعاية أممية، يتجاوز المعادلة الثنائية بين الشرق والغرب، ويستهدف إعادة هيكلة السلطة التنفيذية على أساس مؤسسي توافقي، وقد مثّل ذلك انطلاقة مسار ملتقى الحوار السياسي الليبي الذي احتضنته مدينة جنيف السويسرية بين أكتوبر 2020م وفبراير 2021م، برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، هذا المسار لم يكن معزولًا عن التراكمات السابقة؛ بل جاء بعد سلسلة من المبادرات المتعثرة (كمؤتمري باريس وباليرمو) ومحاولات وقف إطلاق النار، وكان تتويجًا لجهود ديبلوماسية متعددة الأطراف هدفت إلى جمع ممثلين عن مختلف الأطياف الليبية السياسية والاجتماعية والمناطقية ضمن آلية حوار غير قائمة على الشرعية البرلمانية أو العسكرية فحسب؛ بل على تمثيل أوسع للفاعلين المحليين،

(1) آمال بنبراهيم: الدبلوماسية الاقتصادية بين الدبلوماسية القسرية والقوة الناعمة، المجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد الخاص (س)، (2020م)، ص 471.

وقد شكّل هذا التحوّل في آليات الحوار استجابة لضغوط داخلية ودولية لإنهاء الانقسام المؤسسي، وإعادة بناء سلطة تنفيذية موحدة تدير المرحلة الانتقالية وتُهيّئ للانتخابات.[1]

أسفرت جلسات الحوار في جنيف عن انتخاب مجلس رئاسي جديد مكوّن من ثلاثة أعضاء يمثلون الأقاليم الليبية الثلاثة، برئاسة محمد المنفي، إضافة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة (عبد الحميد الدبيبة)، منحت الثقة من مجلس النواب في مارس 2021م، بعد توافقات واسعة ودعم أممي ودولي كبير، وقد حملت هذه الحكومة تفويضًا سياسيًا مؤقتًا يتمثل في توحيد المؤسسات السيادية، وتحسين الخدمات، وتهيئة البلاد للاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والبرلمانية المقررة في ديسمبر 2021م.

رغم الأمل الذي أثاره هذا الاتفاق، إلا أن السياق السياسي والمؤسسي الذي وُلدت فيه الحكومة الجديدة كان هشًا ومعقّدًا، إذ واجهت تحديات فورية تتعلق باستمرار الانقسام داخل المؤسسات السيادية (خاصة المصرف المركزي، المؤسسة العسكرية، وهيئة الرقابة)، وتضارب الولاءات داخل المشهد العسكري بين القوى المتمركزة في الغرب وتلك المنضوية تحت قيادة (خليفة حفتر) في الشرق، كما واجهت الحكومة تشكيكًا في نواياها ومصداقيتها من قبل بعض القوى السياسية التي اعتبرت صعودها نتيجة تفاهمات غير شفافة أو اختراقات خارجية[2].

أضف إلى ذلك أن تشكيل حكومة الوحدة ،لم يُنهِ فعليًا الازدواج في السلطة، إذ استمر مجلس النواب في ممارسة دور تشريعي منفرد، واتخذ لاحقًا قرارات أحادية أثّرت على خارطة الطريق المتفق عليها في جنيف، في حين واصل مجلس الدولة في طرابلس المطالبة بدور تشاركي في صناعة القرار السياسي، ما أدى إلى تأزيم العلاقة بين السلطتين، وانعكس سلبًا على قدرة الحكومة على تنفيذ مهامها.

من جهة أخرى بقيت المؤسسة العسكرية خارج الإطار التوافقي، حيث لم يتم توحيد الجيش فعليًا، ولم تُفعَّل التفاهمات الأمنية التي نوقشت في لجنة 5+5 العسكرية المشتركة بشكل كامل، وهو ما جعل البيئة الأمنية محفوفة بالتحديات، وأبقى إمكانية الانزلاق نحو المواجهة

(1) أحمد الزروق أمحمد الرشيد، عبدالكريم مسعود أدبيش، وعبدالحفيظ علي فرج: جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتسوية الأزمة الليبية خلال الفترة 2011م–2023م، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – كلية الآداب والعلوم – المرج، (2024م)، ص 7.

(2) أحمد الزروق أمحمد الرشيد، عبدالكريم مسعود أدبيش، وعبدالحفيظ علي فرج: المرجع السابق، (2024م)، ص 16.

المسلحة قائمة[1]، كما واجهت حكومة الوحدة عراقيل إدارية ومالية داخلية، وضغوطًا إقليمية متضاربة، ما قلّص من فاعليتها على الأرض.

**بناءً عليه،** يمكن القول إن حوارات جنيف شكّلت محاولة نوعية لإعادة هندسة السلطة التنفيذية في ليبيا ضمن إطار دبلوماسي جامع، إلا أن الحكومة التي نتجت عنها وُلدت وسط بيئة سياسية منقسمة، ومؤسسات غير موحّدة، وقوى داخلية وخارجية متشابكة المصالح، ما جعل إنجاز أهدافها

## ثانيًا_ إخفاقات خارطة الطريق وتأجيل الاستحقاقات الانتخابية:

رغم ما حملته خارطة الطريق المنبثقة عن حوارات جنيف من وعود بإنهاء الانقسام السياسي عبر تنظيم انتخابات عامة في 24 ديسمبر 2021م، إلا أن التنفيذ العملي لهذه الخارطة واجه سلسلة من التعقيدات والعراقيل البنيوية، ما أدى إلى إخفاقها في تحقيق أبرز أهدافها، والمتمثل في الانتقال المنظّم نحو الشرعية الشعبية والمؤسساتية، وتجاوز المرحلة الانتقالية الطويلة التي أنهكت البلاد، أحد أبرز مظاهر هذا الإخفاق تمثّل في غياب التوافق بين المؤسسات السياسية المعنية بتنفيذ المرحلة الانتقالية، خاصة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، حيث دخل الطرفان في سجالات متكررة حول القوانين الانتخابية، وشروط الترشح، وصلاحيات الحكومة المؤقتة، وقد أدى ذلك إلى تشظي الإطار القانوني للعملية الانتخابية، إذ أصدر مجلس النواب بشكل منفرد قوانين انتخابية وُصفت بأنها غير توافقية، وتم تمريرها دون العودة إلى المجلس الأعلى للدولة، خلافًا لما نصت عليه الاتفاقات السياسية السابقة[2].

كما اصطدمت العملية الانتخابية بمشكلة الترشح المثير للجدل لبعض الشخصيات السياسية والعسكرية، وعلى رأسها (سيف الإسلام القذافي)، (وخليفة حفتر)، (وعبد الحميد الدبيبة)، وهي أسماء أثارت استقطابًا حادًا في المشهد الليبي، وسط غياب قاعدة دستورية موحدة تحسم في أهلية الترشح، أو تحدد معايير واضحة للفصل بين السلطات، وقد أفرز هذا الوضع حالة من الاحتقان الشعبي والسياسي، دفع بمفوضية الانتخابات إلى تأجيل العملية، تحت مبررات فنية وأمنية وقانونية.

---

(1) أحمد الزروق أمحمد الرشيد، عبدالكريم مسعود أدبيش، وعبدالحفيظ علي فرج: المرجع نفسه، (2024م)، ص 19.

(2) إسماعيل أحمد الأشهب: تقييم دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية 2012م–2023م: دراسة وصفية تحليلية، مجلة الأصالة، 2(9)، (2024م)، ص 336.

**من جانب آخر** برزت أزمة الشرعية السياسية مجددًا عقب انتهاء التفويض الزمني لحكومة الوحدة الوطنية، حيث اعتبر مجلس النواب أن الحكومة أصبحت منتهية الولاية، وقام في مارس 2022م بمنح الثقة لحكومة موازية برئاسة فتحي باشاغا، في حين رفضت حكومة الدبيبة تسليم السلطة إلا لحكومة منتخبة، وقد أسفر ذلك عن عودة الازدواج التنفيذي، في مشهد يعيد إلى الأذهان فترة الانقسام ما قبل اتفاق جنيف، مع ما رافق ذلك من محاولات لاستخدام العنف والسيطرة على مؤسسات الدولة في طرابلس[1].

وقد عرّض هذا الفشل في تنفيذ خارطة الطريق مسار الحوار السياسي إلى حالة من الجمود، وأضعف ثقة الشارع الليبي في جدوى العملية السياسية برمّتها، لا سيما بعد أن تحوّلت الحكومات المؤقتة إلى أطراف صراع على النفوذ بدلاً من كونها آليات عبور نحو الاستقرار، كما أعاد هذا الإخفاق تدوير الخلافات حول القاعدة الدستورية والسلطة القضائية والهيئات السيادية، ما عطّل أي تقدم ملموس نحو إجراء الانتخابات، رغم الجهود الأممية والدولية المستمرة، علاوة على ذلك، ساهمت الضغوط والتدخلات الإقليمية والدولية في تعقيد المشهد، إذ دعمت بعض الأطراف الدولية استمرار حكومة الدبيبة كأمر واقع، في حين دعمت أطراف أخرى حكومة باشاغا، ما جعل الحل السياسي رهينة للتجاذبات الجيوسياسية، بدلًا من أن يكون نتاجًا للتوافق الوطني.[2]

في المحصلة فإن إخفاق خارطة الطريق لا يُعزى فقط إلى العوامل التقنية أو القانونية، بل يعكس فشلًا أعمق في بناء الثقة بين الفاعلين السياسيين، وغياب الضمانات الملزمة لتنفيذ المخرجات السياسية، وهو ما أعاد المسار السياسي الليبي إلى نقطة الصفر، وكرّس حالة الانسداد، وجعل من الضروري إعادة النظر في آليات إنتاج التوافق الوطني، ودور المجتمع الدولي في مرافقة هذا المسار.

---

(1) مجموعة مؤلفين: ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2022م)، ص 20.

(2) مجموعة مؤلفين: المرجع نفسه، (2022م)، ص 45.

## المبحث الثاني:
## أنماط وأدوات التدخل الدبلوماسي الدولي في الحالة الليبية

لم تقتصر الأزمة الليبية على كونها صراعًا داخليًا ناتجًا عن تفكك مؤسسات الدولة وغياب التوافق الوطني حول قواعد الحكم؛ بل تحوّلت تدريجيًا إلى ملف دولي معقد تتشابك فيه المصالح الإقليمية والدولية، حيث أصبح المشهد الليبي ساحة لتداخل القوى الخارجية على مستويات متعددة. لقد أدت هشاشة البنية المؤسسية وتعدد الكيانات الحاكمة إلى استنزاف جهود بناء الدولة، وتراجع الشرعية التمثيلية، ما فتح الباب أمام تدخلات دبلوماسية واسعة النطاق، تنوعت بين المبادرات السياسية الرسمية، والضغط الاقتصادي، والدعم الفني، وصولًا إلى أدوات غير رسمية أكثر مرونة وتأثيرًا على الفاعلين المحليين.

لقد شهدت ليبيا منذ 2011م تدخلات من فاعلين دوليين متعددين، أبرزهم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية، التي حاولت تحت مظلة الشرعية الدولية دعم الانتقال السياسي وتحقيق الاستقرار. وفي الوقت ذاته، مارست الدول الكبرى والإقليمية سياسات ثنائية التأثير، سعياً لتعزيز مصالحها الاستراتيجية وتأمين نفوذها في المنطقة، ما أضفى بعدًا إضافيًا على الأزمة وأدى إلى تعقيد التوازنات السياسية الداخلية.[1].

اعتمدت هذه التدخلات على طيف واسع من الأدوات، تراوح بين المبادرات السياسية، والدعم الفني للمؤسسات الليبية، وفرض العقوبات، والإدلاء بالتصريحات الرسمية، وصولًا إلى أساليب غير رسمية تعتمد على التأثير المباشر على الأطراف الليبية بما يضمن تحقيق أهداف الفاعلين الخارجيين. وقد انعكس هذا التعدد في الأدوات والفاعلين على مسار الحوار السياسي، ومخرجات المسارات الانتقالية، ومستوى توافق القوى المختلفة داخل الدولة، ما أوجد ديناميات معقدة تتداخل فيها المصالح الداخلية والخارجية.

(1) سمير أحمد سنان: الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011 (رسالة ماجستير غير منشورة): كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، (2021)، ص 32.

## المطلب الأول:

## الأدوار الدولية والإقليمية في إدارة الأزمة: الأمم المتحدة ومجلس الأمن مقابل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي.

لعبت المؤسسات الدولية والإقليمية أدوارًا متباينة في إدارة الأزمة الليبية منذ عام 2011م، وتصدّرت الأمم المتحدة ومجلس الأمن المشهد باعتبارهما الجهة الأكثر حضورًا وتأثيرًا. فقد قاد مجلس الأمن الإطار القانوني للتعامل مع الأزمة عبر مجموعة من القرارات التي تناولت حماية المدنيين، وحظر السلاح، ودعم العملية السياسية. كما اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) بمهمة تنظيم الحوارات السياسية، وتيسير الوساطات، ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، إلى جانب مراقبة الالتزامات المتعلقة بوقف إطلاق النار والعملية الانتقالية.

وفي المقابل، لعبت **الجامعة العربية** دورًا سياسيًا في دعم المسارات التفاوضية وإصدار البيانات والمواقف المشتركة، إلا أن تأثيرها ظل محدودًا بسبب اختلاف مواقف الدول العربية تجاه أطراف الصراع، الأمر الذي أعاق تشكّل موقف عربي موحد قادر على التأثير الفعلي في مجريات الأحداث. أما **الاتحاد الإفريقي** فقد سعى إلى التواجد من خلال لجانه الرئاسية ومبادراته السياسية، مستندًا إلى قربه الجغرافي واهتمامه باستقرار الإقليم، غير أن مبادراته لم تحظَ بالقوة اللازمة للتطبيق العملي في ظل تفضيل المجتمع الدولي للمسار الأممي. .[1]

ويعكس هذا التباين في الأدوار اختلافًا واضحًا في القدرة على التأثير؛ فبينما تمتلك الأمم المتحدة صلاحيات وموارد وآليات متابعة أقوى، تعتمد الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي على أدوات سياسية أكثر محدودية وقدرة أقل على فرض الالتزامات، مما جعل دورهما أقرب إلى الدعم والتنسيق منه إلى القيادة الفعلية لمسار الأزمة. ومع ذلك، شكّلت هذه المؤسسات مجتمعة إطارًا متعدد المستويات لإدارة الأزمة، ساهم بدرجات متفاوتة في الدفع نحو التسوية أو في تقييد فرص نجاحها.

---

(1) سمير أحمد سنان: الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011 (رسالة ماجستير غير منشورة): مرجع سابق، (2021)، ص 35.

## أولًا_ الأمم المتحدة ومجلس الأمن: المهام، القرارات، والتأثير:

منذ اندلاع الأزمة الليبية عام 2011م، لعبت الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن الدولي، دورًا محوريًا في إدارة المسار الدبلوماسي للأزمة، من خلال تبني قرارات ملزمة، وتكليف بعثات ميدانية، وتنسيق الجهود الدولية، وقد تمثل تدخلها الأولي في القرار الشهير 1973م (مارس 2011م) الذي أتاح استخدام القوة العسكرية تحت مبرر حماية المدنيين، وهو ما مثّل نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من التدويل السياسي والعسكري للأزمة الليبية[1].

هذا القرار، الذي استند إلى مبدأ "مسؤولية الحماية(R2P) "، فوّض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك إنشاء منطقة حظر جوي، دون تفويض صريح بإسقاط النظام، غير أن تفسير هذا القرار بشكل توسعي من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتحوّله إلى غطاء عسكري لدعم تغيير النظام، أثار جدلًا واسعًا داخل مجلس الأمن وأضعف لاحقًا التوافق الدولي بشأن التدخل في ليبيا، خصوصًا من قبل روسيا والصين.

بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي، انتقلت الأمم المتحدة إلى مرحلة إدارة الانتقال السياسي وإعادة بناء الدولة، من خلال تأسيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) بموجب القرار 2009م (2011م)، وقد أُنيط بالبعثة دعم العملية السياسية، ومساعدة السلطات المؤقتة في بناء مؤسسات الدولة، وتعزيز حقوق الإنسان، وبناء سيادة القانون[2]، إلا أن تنفيذ هذا التفويض واجه تحديات كبيرة نتيجة هشاشة السياق الأمني، وتعدد الفاعلين، وتدهور الوضع المؤسسي.

مع تصاعد الانقسام الداخلي بعد عام 2014م، تحوّل دور الأمم المتحدة إلى وسيط سياسي رئيسي بين الأطراف المتنازعة، وقد أطلقت في هذا السياق "اتفاق الصخيرات "2015م، بعد سلسلة من جولات الحوار برعاية المبعوث الأممي آنذاك برناردينو ليون، والذي أسفر عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني، إلا أن الاتفاق لم يحظَ بإجماع كامل، بل واجه رفضًا من قوى رئيسية في الشرق الليبي، ما حدّ من فاعليته في إنهاء الانقسام[3].

---

(1) مجموعة مؤلفين: المرجع السابق، (2022م)، ص 161.

(2) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حول العملية الانتخابية في ليبيا، متاح على: https: //unsmil.unmissions.org/ar/تقرير-بعثة-الأمم-المتحدة-حول-العملية-الانتخابية-في-ليبيا (2021م).

(3) عبد السلام الحضيري، وخالد العريبي: المرجع السابق، (2023م)، ص 116.

وفي السنوات التالية توالى على قيادة البعثة عدد من المبعوثين الدوليين، كلٌّ منهم حاول إعادة تنشيط المسار السياسي، وقد ركزت جهودهم على ثلاثة محاور رئيسية :الدفع نحو تسوية سياسية شاملة، دعم الحوار الأمني (لجنة 5+5 العسكرية المشتركة)، وتعزيز المسار الدستوري والمؤسسي، غير أن النجاحات كانت محدودة، بسبب تشبث القوى المحلية بمواقعها، وتضارب مصالح الأطراف الدولية، إضافة إلى ذلك، شكّلت قرارات مجلس الأمن الأداة القانونية الأساسية لتثبيت أو تعديل الإطار الدولي للتعامل مع ليبيا، وشملت هذه القرارات حظر تصدير السلاح (القرار 1970م)، وتجميد الأصول الليبية، وتشكيل لجنة للعقوبات، وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة سنويًا، إلا أن هذه القرارات عانت من غياب آليات فعالة للرقابة والتنفيذ، ما جعلها في كثير من الأحيان غير قادرة على منع الانتهاكات أو فرض الامتثال على الأطراف المنخرطة في النزاع[1].

كما استُخدمت آلية العقوبات كأداة ضغط سياسي، من خلال فرض حظر السفر أو تجميد الأرصدة على أفراد ومؤسسات متورطة في تقويض العملية السياسية أو انتهاك حقوق الإنسان، ورغم الطابع الرمزي لبعض هذه الإجراءات، إلا أنها عكست محاولة لتوظيف أدوات دبلوماسية غير عسكرية في إدارة الأزمة، رغم محدودية فاعليتها الفعلية على الأرض.

رغم الجهود الأممية المستمرة في إدارة الصراع الليبي، فقد برزت على مدار السنوات الأخيرة إشكالات بنيوية في طبيعة دور الأمم المتحدة، كشفت عن محدودية أدواتها في التأثير الفعلي على الأطراف المتنازعة، إضافة إلى التأثر الواضح بالمواقف المتباينة داخل مجلس الأمن، ما انعكس على فعالية المبادرات السياسية والقرارات الصادرة بشأن ليبيا.

أحد أبرز مظاهر هذا التحدي، تمثّل في أن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بليبيا افتقرت في كثير من الأحيان إلى التوافق الدولي الكامل، لا سيما في ظل تضارب المصالح بين القوى الكبرى، فقد مثّل الانقسام بين الدول الغربية من جهة، وروسيا والصين **من جهة أخرى**، عائقًا أمام تمرير قرارات أكثر حسمًا، سواء فيما يتعلق بمحاسبة من يعرقل التسوية، أو فيما يخص تنفيذ الترتيبات الأمنية، هذا الانقسام أعاق إمكانية استخدام المجلس لأدواته التنفيذية، مثل الفصل

(1) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم: وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011م–2018م): الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2024م)، ص 48.

السابع أو فرض عقوبات فعالة، مما أضعف دور الأمم المتحدة في ضبط سلوك الفاعلين المحليين.

كما واجهت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) تحديات هيكلية، من أبرزها: تعدد الوساطات المتوازية، وتذبذب الدعم الدولي، وصعوبة الوصول إلى تفاهمات ملزمة، فالتغيّر المتكرر في قيادة البعثة والمبعوثين، والفراغات التي رافقت بعض مراحل الانتقال، أفقد العملية السياسية استمراريتها، وأضعف ثقة الأطراف الليبية في حيادية وجدوى الوساطة الأممية، وقد ساهم ذلك في تشظي المسارات السياسية، حيث برزت مبادرات موازية (مثل مؤتمرات برلين وباريس) قادتها قوى دولية بشكل منفصل، وأدت إلى تهميش دور البعثة في بعض الأحيان[1].

في السياق ذاته واجهت البعثة إشكالية متكررة تتعلق بمحدودية نفوذها التنفيذي على الأرض، حيث لم تكن تمتلك أدوات فعلية لفرض الاتفاقات، أو منع الانتهاكات، أو فرض وقف إطلاق النار عند تعثر التفاهمات، وقد برز هذا بوضوح خلال المعارك في طرابلس عامي 2018م و2019م، حين عجزت البعثة عن منع انهيار التهدئة أو حماية العملية السياسية، رغم التحذيرات المتكررة، جانب آخر من التحدي يتمثل في توظيف بعض الأطراف الدولية لقرارات مجلس الأمن بانتقائية سياسية، وفقًا لمصالحها الخاصة، إذ استُخدمت بعض بنود القرارات الأممية كمبررات لتقديم دعم عسكري أو لوجستي لطرف دون آخر، مما قوّض حيادية العملية السياسية وأضعف شرعية الوساطة، كما أن الاستثناءات المتكررة في حظر السلاح والتعاملات المالية ساهمت في استمرار الفوضى المؤسسية، وفتحت المجال لتمويل الصراعات بشكل غير مباشر[2].

إلى جانب ذلك لم تنجح الأمم المتحدة في بلورة رؤية شاملة لمعالجة الجوانب المؤسسية العميقة في الأزمة الليبية، مثل إصلاح القطاع الأمني، وتفكيك المليشيات، وإعادة توزيع الثروة، وتوحيد المؤسسات السيادية، وقد ظلّ دورها محصورًا في التنسيق السياسي وتيسير الحوارات، دون امتلاك صلاحيات أو أدوات تنفيذية حاسمة، ما جعل معظم مخرجاتها رهينة للتجاذبات الليبية – الليبية، والإقليمية – الدولية.

(1) أحمد الزروق أمحمد الرشيد، عبدالكريم مسعود أدبيش، وعبدالحفيظ علي فرج: المرجع السابق، (2024م)، ص 7.
(2) مجموعة مؤلفين: المرجع السابق، (2022م)، ص 122.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن وجود الأمم المتحدة في المشهد الليبي قد لعب دورًا كابحًا للانهيار الكامل، وأسهم في إبقاء قنوات التواصل مفتوحة بين الأطراف المتصارعة، كما مثّل الإطار المرجعي الوحيد المقبول دوليًا لتنظيم العملية السياسية، غير أن هذا الدور ظلّ هشًّا، وتطلب باستمرار توافقًا دوليًا صعب التحقق.

بناءً على ما سبق، يتضح أن دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الحالة الليبية اتّسم بطابع مزدوج : **من جهة**، كان عنصرًا حاسمًا في الشرعنة الدولية للمسارات السياسية والتهدئة، **ومن جهة أخرى**، بقي محدود التأثير بفعل تباين الإرادات الدولية، وغياب أدوات التنفيذ، وضعف التنسيق بين البعثة والفاعلين الخارجيين، ما جعل من تدخلها إطارًا تنظيميًا أكثر من كونه قوة ضاغطة قادرة على فرض الحلول.

## ثانيًا_ دور الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي في إدارة الأزمة:

رغم أن الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، يُمثلان إطارين إقليميين أساسيين في هندسة النظام الإقليمي حول ليبيا، فإن دورهما في إدارة الأزمة الليبية منذ عام 2011م اتّسم بالهامشية النسبية والتأثير المحدود مقارنة بالفاعلين الدوليين، خاصة الأمم المتحدة والدول الغربية، وقد نتج ذلك عن عوامل داخلية تخص قدرة المؤسستين، وأخرى خارجية تتعلق بطبيعة التدخلات الأجنبية وتشابك التوازنات الإقليمية، فيما يخص الجامعة العربية، فقد اتخذت موقفًا مبكرًا من الأزمة الليبية، تمثل في تأييد قرار مجلس الأمن رقم 1973م لعام 2011م، وهو ما منح الغطاء السياسي العربي للتدخل العسكري الدولي بقيادة الناتو، بدعوى حماية المدنيين، هذا الموقف كان مثيرًا للجدل، خاصة من جانب بعض الدول الإفريقية والآسيوية، إذ رآه البعض تفويضًا بتغيير النظام، وليس حماية الشعب الليبي، ما خلق تصدعات في الموقف العربي لاحقًا[1].

بعد سقوط النظام سعت الجامعة إلى استعادة دورها من خلال تشكيل لجنة مبادرة عربية لحل الأزمة الليبية، إلا أن فاعليتها بقيت محدودة بسبب غياب التوافق داخل المنظمة نفسها، خصوصًا بين دول تدعم أطرافًا متباينة في ليبيا، فعلى سبيل المثال، اتخذت كل من مصر والإمارات موقفًا واضحًا بدعم سلطات الشرق الليبي، في حين احتفظت دول أخرى مثل قطر والجزائر بمواقف مغايرة، ما جعل من الجامعة العربية ساحة انعكاس للانقسام الإقليمي أكثر من

(1) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم: المرجع السابق، (2024م)، ص 46.

كونها آلية وساطة محايدة، كما اتّسم دور الجامعة العربية بطابعه الشكلي والتصريحاتي أكثر من كونه عمليًا وميدانيًا، حيث اقتصرت مساهماتها غالبًا على إصدار بيانات سياسية، والدعوة إلى التهدئة، دون أن تبلور مبادرة إجرائية متكاملة أو إطارًا تفاوضيًا مقنعًا يجمع الفرقاء الليبيين.

وقد شاركت الجامعة بشكل ثانوي في بعض المؤتمرات الدولية (مثل برلين) بصفتها مراقبًا، دون أن يكون لها دور قيادي في صياغة مخرجات تلك اللقاءات.[1]

أما على مستوى الاتحاد الإفريقي، فقد كان موقفه في بدايات الأزمة رافضًا للتدخل العسكري الخارجي، إذ دعا إلى اعتماد حل سياسي داخلي، وطرح مبادرة وساطة مبكرة في مارس 2011م، تضمنت وقف إطلاق النار، وبدء حوار وطني شامل، غير أن هذه المبادرة تم تهميشها دوليًا، خصوصًا من قبل قوى الناتو، التي رأت أن الطرح الإفريقي لا يتماشى مع الديناميكية العسكرية والسياسية التي تقودها، وقد اعتبر الاتحاد الإفريقي لاحقًا أن تهميش دوره في ليبيا يمثّل إقصاءً غير مبرر لدور القارة في أزماتها الداخلية، ما أدى إلى فتور في التنسيق بينه وبين الأمم المتحدة، رغم المحاولات اللاحقة لإعادة دمج الاتحاد في المسار السياسي.

وفي هذا السياق، أنشأ الاتحاد لجنة عليا معنية بليبيا، ضمّت رؤساء عدد من الدول الإفريقية، لكن مساهمتها لم تتجاوز عقد اجتماعات دورية وإصدار بيانات دعم للحوار الليبي – الليبي، دون تدخل مباشر أو نتائج ملموسة.[2]

كشف مسار الأزمة الليبية عن ضعف بنيوي مزمن في آليات العمل الجماعي داخل كل من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، خصوصًا حين يتعلق الأمر بإدارة صراعات داخلية ذات أبعاد إقليمية ودولية متشابكة، هذا الضعف لم يكن مردّه فقط محدودية الأدوات المؤسسية، بل كذلك افتقار الإرادة السياسية الجماعية، وتباين مواقف الدول الأعضاء إزاء أطراف النزاع.

في حالة الجامعة العربية، كان الانقسام بين الدول الأعضاء عاملاً معيقًا لأي مبادرة جماعية فعّالة، فقد مثّلت ليبيا مسرحًا لتنافس جيوسياسي عربي بين محورين متقابلين: محور يدعم القوات المسلحة في الشرق الليبي، وآخر يساند حكومة الوفاق أو القوى المحلية في الغرب، وقد أدى هذا الانقسام إلى شلل في القرار الجماعي العربي بشأن ليبيا، وهو ما انعكس على

---

(1) مجموعة مؤلفين: المرجع السابق، (2022م)، ص 332.

(2) أبولي، كاي بي. (2017م) .*ولاية الاتحاد الإفريقي في الوساطة والصراع الليبي (2011م)* .مجلة الأمن الإفريقي (African Security)، 10(4–3)، ص 194.

غياب مبادرة عربية موحدة، واعتماد الجامعة على مجرد التوصيات الداعية إلى التهدئة أو دعم جهود الأمم المتحدة، دون القدرة على صياغة مسار مستقل.

كما أن الأداء المؤسسي للجامعة في هذا الملف بقي رهينًا لطبيعة نظامها القانوني الذي لا يتيح إلزامية التنفيذ، فضلًا عن غياب آليات مستقلة للرصد أو الوساطة الفعالة، وهو ما جعل الجامعة تبدو، في عدة مراحل، تابعة للمبادرات الدولية بدل أن تكون فاعلًا مؤثرًا فيها، رغم ما تمتلكه من قرب جغرافي وشرعية تاريخية في الساحة الليبية.

أما على مستوى الاتحاد الإفريقي، فقد تجلت محددات العجز في ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. تهميش دولي ممنهج للدور الإفريقي، خاصة خلال المراحل الحاسمة من الأزمة، مثل فترة التدخل العسكري 2011م، وحوارات الصخيرات، وبرلين، وجنيف، إذ لم يكن الاتحاد شريكًا فاعلًا في تصميم مخرجات تلك المحطات؛ بل كان حضوره في الغالب بروتوكوليًا.[1]
2. القصور في أدوات الوساطة والإشراف، إذ لا يمتلك الاتحاد قدرات تنفيذية أو آليات مراقبة قادرة على فرض الالتزام أو ضمان التنفيذ، لا سيما في بيئة أمنية معقّدة كما هي الحالة الليبية.
3. انشغال عدد من الدول الإفريقية بصراعاتها الداخلية أو مصالحها الإقليمية، مما جعلها غير معنية بفعالية بتكريس جهد جماعي مؤثر تجاه الأزمة الليبية، باستثناء بعض الدول ذات الحدود المباشرة مع ليبيا كتشاد والنيجر.

وقد حاول الاتحاد الإفريقي لاحقًا إعادة إحياء دوره عبر مقترحات لعقد مؤتمرات مصالحة شاملة داخل القارة، إلا أن ضعف التنسيق مع الأمم المتحدة وعدم تجاوب الأطراف الليبية المنقسمة، فضلًا عن تردد القوى الدولية المؤثرة في دعم هذه المبادرات، أبقى المقترحات في الإطار النظري، دون تنفيذ عملي.

في النهاية يمكن القول إن الجامعة العربية ،والاتحاد الإفريقي لم ينجحا في بلورة رؤية استراتيجية مشتركة ومستقلة لإدارة الأزمة الليبية، فبين التنافس الداخلي داخل الجامعة، ومحدودية أدوات الاتحاد الإفريقي، ظلّ الدور الإقليمي في ليبيا تابعًا للمبادرات الدولية أكثر من كونه مبادرًا أو مقرّرًا، وهو ما أضعف مساهمتهما في كبح التدخلات الخارجية أو دعم مسار سيادي وطني نابع من الداخل الليبي.

(1)أبولي، كاي بي. (2017م). ص 197..

## المطلب الثاني
## التدخلات الثنائية للدول الكبرى والإقليمية.

في موازاة المسارات متعددة الأطراف التي قادتها الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية، شهدت الأزمة الليبية تناميًا ملحوظًا في التدخلات الدبلوماسية الثنائية التي مارستها مجموعة من الدول الكبرى والفاعلين الإقليميين، كلٌّ وفق حساباته ومصالحه الجيوسياسية. وقد أخذت هذه التدخلات أشكالًا متعددة، شملت تقديم دعم سياسي أو عسكري أو لوجستي لأطراف بعينها، أو الانخراط في مفاوضات موازية خارج الأطر الأممية، إلى جانب الضغط الاقتصادي والدبلوماسي بهدف التأثير في موازين القوى المحلية. كما عمدت بعض الدول إلى طرح مبادرات تفاوضية منفردة أو رعاية حوارات محدودة النطاق، بما سمح لها بإبراز دورها وتأمين موطئ قدم في مسار التسوية. وقد ساهم هذا التعدد في القنوات والتضارب بين الأجندات الخارجية في تعميق تدويل الأزمة وترسيخ حالة الاستقطاب السياسي، فضلًا عن إضعاف فرص التوصل إلى رؤية ليبية موحدة، إذ أصبحت مخرجات العملية السياسية رهينة لتوازنات خارجية أكثر من كونها نتاجًا لإرادة وطنية خالصة.

### أولًا_ السياسات الدبلوماسية الغربية (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا):

تبنّت القوى الغربية، منذ اندلاع الأزمة الليبية في 2011م، أدوارًا دبلوماسية متفاوتة من حيث التأثير والاتساق، تعكس في مجملها تضارب المصالح وتعدد الحسابات الاستراتيجية.

فقد مثّلت ليبيا بالنسبة لهذه القوى ساحة مفتوحة لإعادة ترتيب النفوذ في شمال إفريقيا، وضبط تدفقات الهجرة، والتعامل مع التهديدات الإرهابية، إضافة إلى اعتبارات الطاقة والمصالح الاقتصادية، وهو ما جعل تدخلاتها تأخذ طابعًا ثنائيًا نشطًا، سواء عبر السفارات والمبعوثين، أو من خلال أدوات الضغط السياسي والدعم الفني المباشر. .[1]

**1. الولايات المتحدة الأمريكية؛ الحضور الحذر وتوظيف النفوذ الانتقائي:**

انخرطت الولايات المتحدة مبكرًا في الأزمة الليبية، عبر دورها المحوري في قرار مجلس الأمن 1973م، الذي أتاح التدخل العسكري لإسقاط نظام القذافي، لكن بعد 2012م، وتحديدًا

(1) سمير أحمد سنان: الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011 مرجع سابق، (2021)، ص 40.

عقب الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي، تبنّت واشنطن سياسة انكفاء نسبي في المشهد الليبي، مركّزة على مكافحة الإرهاب، لا سيما عبر عمليات جوية محددة ضد عناصر تنظيم "داعش" في سرت ومحيطها[1].

على المستوى الدبلوماسي، فضّلت الإدارة الأمريكية لعب دور خلف الكواليس، عبر دعم جهود الأمم المتحدة من دون تصدّر مباشر، مع توظيف نفوذها عند الضرورة لضبط الإيقاع الدولي، لا سيما خلال مراحل التفاوض الحساسة، مثل حوارات برلين وجنيف، وقد استُخدم النفوذ الأمريكي أيضًا في فرض عقوبات على أفراد وكيانات تُتّهم بعرقلة العملية السياسية، في حين بقي الحضور الميداني الأمريكي محدودًا، باستثناء بعض الاتصالات الاستخباراتية والأمنية.

غير أن السياسة الأمريكية تجاه ليبيا لم تكن بمنأى عن التذبذب، خاصة مع تغيّر الإدارات في واشنطن، ما انعكس على ضعف استمرارية المبادرات، وغياب رؤية استراتيجية واضحة تتجاوز المقاربة الأمنية الضيقة، وقد حاولت إدارة( بايدن )لاحقًا إعادة تنشيط الحضور الدبلوماسي، لا سيما عبر دعم انتخابات 2021م (التي لم تُجرَ) والدفع نحو توحيد المؤسسات السيادية، لكن تأثير هذا الدور ظلّ محكومًا بإرادة أوروبية – إقليمية مركبة، تحدّ من فاعليته الأحادية.

**2. فرنسا؛ طموحات نفوذ متضاربة ودبلوماسية مزدوجة المسارات:**

مثّلت فرنسا أحد أكثر الفاعلين الغربيين نشاطًا وتأثيرًا في ليبيا، لكن سياستها اتسمت بازدواجية واضحة في المواقف، فمن جهة دعمت باريس حكومة الوفاق الوطني سياسيًا، وشاركت رسميًا في مسار الصخيرات ومخرجات الأمم المتحدة؛ ومن جهة أخرى أقامت علاقات وثيقة مع قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير( خليفة حفتر)، وقدّمت له دعمًا عسكريًا غير مباشر تحت مبرر مكافحة الإرهاب في الجنوب الليبي[2].

هذا التناقض أثار انتقادات داخلية وخارجية، وشكّك في حيادية الدور الفرنسي، خصوصًا بعد العثور على أسلحة فرنسية في مواقع كانت تابعة لقوات حفتر عام 2019م، كما أدّى ذلك إلى توتر في العلاقة مع إيطاليا، التي اتخذت موقفًا مغايرًا في دعم حكومة طرابلس، ما

(1) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم: المرجع السابق، (2024م)، ص 46.

(2) الجزيرة مباشر: الوفاق الليبية تفضح فرنسا بسبب دعمها لحفتر.، ما النتائج؟ موقع الجزيرة مباشر، (2019م، 24 أبريل).

عمّق الانقسام الأوروبي داخل الملف الليبي، وسعت فرنسا إلى قيادة مبادرات دبلوماسية منفصلة، من أبرزها قمة باريس 2018م التي جمعت أبرز القادة الليبيين، بهدف الدفع نحو إجراء انتخابات، غير أن غياب التوافق بين الرعاة الدوليين، واستمرار الانقسام الليبي الداخلي، أفشلا تحويل هذه المبادرات إلى نتائج ملموسة، ورغم هذه الإخفاقات، استمرت باريس في محاولة الحفاظ على موطئ قدم استراتيجي في ليبيا، ضمن رؤية أوسع ترتبط بمنطقة الساحل والصحراء، وتأمين المصالح الفرنسية في مجالات الطاقة والأمن والهجرة.

**3. بريطانيا؛ الحضور السياسي المؤطر بالدعم التقني والمؤسسي:**

اتبعت بريطانيا سياسة أكثر تحفظًا في التعامل مع الأزمة الليبية مقارنة بفرنسا والولايات المتحدة، مع ميل إلى التركيز على المسار السياسي الرسمي الذي تقوده الأمم المتحدة.

وقد دعمت لندن اتفاق الصخيرات بشكل مبكر، واعتبرت حكومة الوفاق الوطني الإطار الشرعي الوحيد بعد 2015م، مع الحفاظ على علاقات اتصال مع مختلف الأطراف دون انحياز ميداني واضح[1].

ركزت السياسة البريطانية على الدعم الفني وبناء القدرات، لا سيما في مجالات الحوكمة والرقابة المالية والمصرفية، كما قامت بدور محوري في دعم البنك المركزي الليبي ومؤسسة النفط الوطنية، باعتبارهما من ركائز الاستقرار المؤسسي، وساهمت بريطانيا أيضًا في تقديم استشارات تقنية لتنظيم الانتخابات والاستفتاءات، بالتعاون مع منظمات تابعة للأمم المتحدة مثل بعثة (UNSMIL)وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2].

ورغم مشاركتها الرمزية في بعض المؤتمرات الدولية (مثل برلين)، لم تلعب بريطانيا دورًا قياديًا مباشرًا في جهود الوساطة؛ بل اكتفت بتقديم مواقف داعمة، مع التركيز على محورية الحل السياسي وتوحيد المؤسسات، وقد أدّت سياسة لندن هذه إلى بقائها خارج الاصطفافات الحادة، لكنها قلّصت قدرتها على التأثير في مخرجات التسوية، خاصة في ظل الحضور الفرنسي والإيطالي الأكثر انخراطًا على الأرض.[3]

---

(1) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم: المرجع السابق، (2024م)، ص 63.

(2) مصطفي فتحي عرابي، وأحمد: دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مجلة السياسة والاقتصاد، 16(15)، (2022م)، ص 402.

(3) مصطفي فتحي عرابي، وأحمد: المرجع نفسه، (2022م)، ص 409.

**4. إيطاليا: النفوذ التاريخي والمصلحة الجيوسياسية في الاستقرار غرب ليبيا**

تميّز الدور الإيطالي في ليبيا بخصوصية واضحة، ترتكز على الارتباط التاريخي، والمصالح الجيوسياسية والاقتصادية المباشرة، وعلى رأسها ملف الطاقة والهجرة غير النظامية، **لذلك**، اتخذت روما موقفًا استراتيجيًا داعمًا لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس منذ تشكيلها، وعارضت صراحةً أي محاولات لحسم النزاع عسكريًا من قبل القوات الشرقية، خاصة خلال الهجوم على العاصمة في 2019م، انخرطت إيطاليا بفاعلية في المسار الدبلوماسي من خلال تنظيم مبادرات مستقلة، أبرزها مؤتمر( باليرمو) عام 2018م، الذي هدف إلى جمع الفرقاء الليبيين والفاعلين الدوليين، إلا أن محدودية نتائج المؤتمر بيّنت صعوبة توحيد الرؤى الأوروبية حول ليبيا، في ظل التنافس الإيطالي – الفرنسي على النفوذ.[1]

علاوة على ذلك تبنّت إيطاليا دبلوماسية ميدانية نشطة، تمثلت في زيارات متكررة لمسؤولين إيطاليين إلى ليبيا، وفتح قنوات اتصال مباشرة مع مختلف المؤسسات، إلى جانب تقديم دعم لوجستي وطبي، وتدريب خفر السواحل الليبي للحد من تدفق المهاجرين عبر المتوسط، وهو ملف يمثّل أولوية قصوى في السياسة الإيطالية تجاه ليبيا.

غير أن النفوذ الإيطالي واجه تحديات متزايدة، أبرزها :تنامي الدور التركي والروسي في غرب ليبيا وشرقها، إلى جانب التحولات في السياسة الأمريكية، ما دفع روما إلى التكيّف مع الواقع الجديد عبر تبنّي نهج براجماتي أكثر مرونة، يعتمد على الانخراط الهادئ بدل المواجهة المباشرة.

تكشف مجمل السياسات الغربية عن نمط من التدخلات غير المتناسقة، افتقد إلى التنسيق الجماعي وتغليب المقاربة متعددة الأطراف، فبينما سعت بعض الدول إلى الحفاظ على التوازنات ودعم مسار الأمم المتحدة، انخرطت دول أخرى في دعم أطراف متنازعة بشكل مباشر أو غير مباشر، ما أضعف فرص الحل السياسي المستدام، وفتح المجال أمام مزيد من الانقسام المحلي والتدخلات الإقليمية.

(1) وزارة الخارجية الأمريكية: بيان هيذر نورت: مؤتمر باليرمو حول ليبيا، استُرجع من2017// :https م-2021م-
/statement-by-heather-nauert-palermo-conference-13/11/مtranslations.state.gov/2018
(2018 ,/on-libyaم، 13 نوفمبر.(

كما أن التعدد في المبادرات الغربية المنفردة مثل : (مؤتمرات باريس وباليرمو)، أظهر غياب رؤية أوروبية موحدة، وعكس حالة من التنافس الدبلوماسي، ساهمت في تعقيد المشهد بدل تبسيطه، ورغم التأثير الظرفي لبعض هذه التدخلات، فإنها لم تنجح في فرض تسوية طويلة الأمد، ما يؤكد أن الحل في ليبيا لا يمكن أن يتحقق من خلال أدوات الضغط الثنائي وحدها؛ بل يتطلب توافقًا دوليًا صريحًا وشاملًا، غير متوفر حتى اللحظة.

**ثانيًا_ التفاعلات الإقليمية (تركيا، مصر، الإمارات، قطر، الجزائر):**

مثّلت البيئة الإقليمية المحيطة بليبيا عاملًا حاسمًا في مسار الأزمة السياسية والأمنية، إذ انخرطت عدة دول عربية وإقليمية في الملف الليبي بدرجات متفاوتة من التأثير، وبأدوات دبلوماسية متعددة، راوحت بين الدعم السياسي الصريح، والمساندة الاقتصادية، والعلاقات العسكرية غير المعلنة، وقد ارتبط هذا التدخل بمصالح استراتيجية تتجاوز الساحة الليبية ذاتها؛لتعكس صراع محاور إقليمية متنافسة، تقاطعت حساباتها في ليبيا، وساهمت في تعقيد فرص التسوية الوطنية.

**1. تركيا:**

دخلت تركيا على خط الأزمة الليبية منذ بداياتها، عبر دعم سياسي واضح للمجالس الانتقالية، ثم لحكومة الوفاق الوطني بعد توقيع اتفاق الصخيرات، وقد اعتمدت أنقرة على منظومة علاقات دبلوماسية نشطة مع مؤسسات طرابلس، مستفيدة من الشرعية الدولية التي أضفاها اتفاق الأمم المتحدة، لتعزيز نفوذها الإقليمي والاقتصادي في غرب ليبيا[1].

ذروة التفاعل التركي جاءت عام 2019م، حين وقّعت أنقرة مذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق :الأولى لترسيم الحدود البحرية، والثانية للتعاون الأمني والعسكري، وقد مهد هذا الإطار القانوني للتدخل التركي المباشر، سياسيًا ولوجستيًا، ما غيّر موازين القوى في ليبيا، خصوصًا بعد التصعيد العسكري في طرابلس، وعلى المستوى الدبلوماسي، لعبت تركيا دورًا نشطًا في دعم الوفاق في المحافل الدولية، كما سعت إلى إعادة رسم المشهد السياسي على نحو يخدم حضورها الاستراتيجي في البحر المتوسط.

(1) عماد قدورة، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2021م)، ص 220.

وقد جمعت الدبلوماسية التركية بين أدوات القوة الناعمة والدعم المؤسسي، حيث أعادت فتح سفارتها، وشاركت في عدد من المؤتمرات الدولية، مؤكدة على أهمية "الشرعية المعترف بها دوليًا"، وفي الوقت ذاته، لم تخفِ أنقرة رفضها لخيارات سياسية قد تمنح امتيازات لقوى الشرق الليبي دون توافق مشروط، ما يعكس مقاربة براجماتية شديدة الارتباط بمصالحها الإقليمية.

**2. مصر:**

من منظور الأمن القومي شكّلت ليبيا أولوية عليا لمصر بعد 2014م، خاصة في ظل تصاعد التهديدات على حدودها الغربية، وقد بلورت القاهرة مقاربة دبلوماسية دفاعية، انطلقت من ضرورة مواجهة التنظيمات المسلحة، ورفض شرعية القوى المتحالفة مع الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين[1].

دبلوماسيًا، دعمت مصر برلمان طبرق، والجيش الوطني الليبي بقيادة المشير حفتر، وشاركت بفعالية في المبادرات السياسية البديلة، مثل إعلان القاهرة في 2020م، الذي تضمن تصورًا مصريًا لحل الأزمة يرتكز على وقف إطلاق النار، وإعادة تشكيل المجلس الرئاسي، وانتخابات برلمانية ورئاسية.

وقد كثّفت مصر من نشاطها الدبلوماسي عبر عقد اجتماعات مباشرة مع قيادات ليبية من الجهتين، واستضافة لقاءات ضمّت أطرافًا سياسية وعسكرية، في محاولة لتوسيع هامش التأثير وتكريس دورها كمحور استقرار إقليمي، لكنها، في الوقت ذاته، عارضت أي ترتيبات أمنية لا تتضمن ضمانات لتحجيم النفوذ التركي في غرب ليبيا، وهو ما عرقل بعض المبادرات المشتركة.

على الصعيد الرسمي، حافظت مصر على خطاب يؤكد وحدة ليبيا وسيادتها، لكن من منظور يعكس القلق من بروز سلطة مركزية لا تراعي المصالح المصرية، لا سيما في ما يخص ضبط الحدود، وتوزيع الموارد، وطبيعة التوازنات العسكرية في مناطق الجنوب الشرقي.

**3. الإمارات العربية المتحدة:**

برزت الإمارات العربية المتحدة كأحد أبرز الفاعلين الإقليميين في الأزمة الليبية، من خلال دعمها السياسي والدبلوماسي المتواصل للسلطات المتمركزة في شرق ليبيا، وخاصة القيادة

(1) الأكاديمية العربية للعلوم السياسية: الأمن القومي المصري والتحديات الإقليمية: دراسة حالة ليبيا، القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم السياسية، (2020م)، ص 67.

العامة للقوات المسلحة بقيادة المشير خليفة حفتر، وقد اتخذت الإمارات موقفًا حاسمًا منذ 2014م، منحازًا إلى مشروع "مكافحة الإرهاب" و"الاستقرار عبر الحسم العسكري"، في مواجهة ما تعتبره جماعات متطرفة مدعومة خارجيًا[1].

اعتمدت أمارة أبوظبي على دبلوماسية فعالة ثنائية المسار: **فمن جهة**، مارست ضغوطًا دبلوماسية في المحافل الدولية لمنح الشرعية للمؤسسات الموجودة في الشرق، **ومن جهة أخرى**، نشطت في توفير الدعم اللوجستي والسياسي والإعلامي للعمليات العسكرية التي شنها حفتر، خاصة في بنغازي وطرابلس، وهو ما أثار جدلًا دوليًا واسعًا حول طبيعة التزام الإمارات بقرارات الأمم المتحدة، خصوصًا حظر السلاح، إقليميًا سعت الإمارات إلى تحييد أي مسارات دبلوماسية تقودها أطراف تدعم حكومة طرابلس، كما شاركت بفاعلية في مؤتمرات برلين، لكنها حافظت على خطاب سياسي يركّز على ضرورة "توحيد الجيش الليبي" كمدخل أساسي للتسوية، بما يعكس رؤيتها لليبيا ما بعد القذافي كدولة مركزية بقيادة أمنية منضبطة، دون حضور قوي للقوى السياسية ذات المرجعيات الإسلامية أو الثورية.[2]

**4. دولة قطر:**

اتخذت قطر منذ بداية الأزمة موقفًا داعمًا لثورة فبراير، وساندت المجلس الوطني الانتقالي سياسيًا وإعلاميًا، قبل أن تنتقل لاحقًا إلى دعم حكومة الوفاق الوطني باعتبارها السلطة الشرعية المعترف بها أمميًا، وقد اتسم الدور القطري بالحيوية الدبلوماسية أكثر من التدخل الميداني المباشر، من خلال تفعيل أدوات التأثير الناعم، مثل الإعلام، والدعم الإنساني، والمساعدات الفنية.

**دبلوماسيًا**، دعمت الدوحة كافة مخرجات الأمم المتحدة المتعلقة بالأزمة الليبية، وشاركت في المؤتمرات الدولية دون أن تنخرط في مبادرات مستقلة، كما احتفظت بعلاقات متينة مع الأطراف السياسية في غرب ليبيا، خصوصًا الفاعلين المنتمين للتيار المدني الإسلامي، وهو ما جعلها تُصنّف من قِبل خصومها الإقليميين كجزء من محور "موازٍ" لتعزيز نفوذ الإسلاميين في شمال إفريقيا.

---

(1) عبد الله الخليفي: دور الإمارات العربية المتحدة في النزاع الليبي: من التدخل العسكري إلى الدبلوماسية السياسية، دراسات في الشؤون الإقليمية، 12(3)، (2024م)، ص 59.

(2) عبد الله الخليفي: المرجع نفسه، (2024م)، ص 61.

وقد تأثرت السياسة القطرية في ليبيا بالسياق الإقليمي الأوسع، وخاصة توترات الخليج (2017م–2021م)، ما جعل دورها يواجه محاولات إقصاء أو تهميش من بعض المحاور الإقليمية، إلا أن عودة العلاقات الخليجية–الخليجية التدريجية أعادت قطر إلى موقع أكثر فاعلية، وإن كان محدودًا في ظل تزايد أدوار تركيا ومصر في نفس الجبهة.

**5. دولة الجزائر:**

مثّلت الجزائر حالة فريدة في التفاعلات الإقليمية مع الأزمة الليبية، حيث تبنّت مقاربة قائمة على "الحياد النشط" والرفض المبدئي لأي تدخل خارجي مسلّح، ومنذ سقوط النظام السابق، ركزت دولة الجزائر على احتواء تداعيات الأزمة أمنيًا، بحكم حدودها الطويلة مع ليبيا، وعلى دفع الأطراف الليبية نحو الحوار والتسوية الداخلية[1].

سياسيًا رفضت الجزائر منح الشرعية لأي محاولة لحسم الصراع بالقوة، وعارضت التدخلات الأجنبية المباشرة، لا سيما التركية والإماراتية، مع التأكيد على ضرورة أن يكون الحل ليبيًا – ليبيًا، وقد استضافت الجزائر في عدة مناسبات اجتماعات دبلوماسية ضمّت أطرافًا ليبية، كما شاركت بفاعلية في مؤتمرات برلين، ساعية إلى توحيد الموقف الإقليمي من الأزمة، تمثّل المصلحة الجزائرية في ليبيا في منع تحوّلها إلى ساحة نفوذ إقليمي مضاد، والحفاظ على استقرارها الحدودي، وضمان عدم انتقال التهديدات الأمنية، خاصة من الجماعات المسلحة العابرة للحدود، **ولهذا** اتسمت السياسة الجزائرية بقدر كبير من الواقعية والتوازن، لكنها لم تتمكّن من لعب دور قيادي واسع، نظرًا لتعقيدات الساحة الليبية وتنافس القوى الأكثر انخراطًا.[2]

تُظهر مجمل التفاعلات الإقليمية أن الانقسام بين محاور( عربية وإقليمية )كان عاملًا رئيسًا في إدامة الأزمة، من خلال تغذية الاستقطاب الداخلي، وتضارب الأجندات الدبلوماسية، فبينما دعمت بعض الدول المسار السياسي الرسمي، سعت أخرى إلى فرض وقائع سياسية جديدة عبر النفوذ العسكري والدبلوماسي الثنائي، وهو ما حال دون بلورة رؤية إقليمية مشتركة.

كما أن تعدد أدوات التدخل (المساعدات، الدعم العسكري، الشرعية السياسية، النفوذ الإعلامي) ،جعل ليبيا ساحة اختبار لخرائط النفوذ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما أضعف فاعلية جهود الوساطة، وفتح المجال لتدويل متزايد للأزمة، سيُناقش أثره لاحقًا في الفصل الثالث.

---

(1) الوناس بن تواتي، بعوني، وحميدة: دور الدبلوماسية الجزائرية في حماية الحدود: دراسة أنموذج حماية الحدود الجزائرية-الليبية بعد 2011م، مجلة السياسة العالمية، 7(2)، (2023م)، ص 832.

(2) الوناس بن تواتي، بعوني، وحميدة: المرجع نفسه، (2023م)، ص 841.

## المطلب الثالث

## أدوات الضغط والتأثير غير العسكري.

في موازاة التدخلات الدبلوماسية الرسمية وتحركات الفاعلين الدوليين والإقليميين، لجأت الأطراف الخارجية إلى طيف واسع من أدوات التأثير غير العسكري، بهدف توجيه مسار الصراع السياسي في ليبيا وضبط سلوك الفاعلين المحليين، وقد شملت هذه الأدوات آليات الضغط السياسي والاقتصادي والقانوني، كالعقوبات والتهديد بسحب الاعتراف الدولي، إلى جانب وسائل دعم غير رسمية اعتمدت على شبكات المنظمات والمراكز البحثية وشركات الاستشارات، هذه الأدوات، رغم طابعها غير القسري، كان لها دور فعّال في صياغة موازين النفوذ، والتأثير في شرعية المؤسسات، وإعادة تشكيل بيئة التفاوض السياسي.

### أولًا_ العقوبات، التهديد بسحب الشرعية، وشرطية الاعتراف الدولي:

مثّلت العقوبات الدولية والأدوات المتصلة بشرعية الاعتراف السياسي، أحد أبرز أدوات الضغط غير العسكري التي استخدمها الفاعلون الدوليون في إدارة الأزمة الليبية، منذ سقوط النظام في عام 2011م وحتى اللحظة، وقد ساهمت هذه الأدوات في إعادة تشكيل المعادلات السياسية، والتأثير على ديناميات الصراع بين الأطراف المحلية، وذلك دون اللجوء إلى التدخل العسكري المباشر.

**1. العقوبات الدولية؛ أداة للردع وتقييد الفاعلين:**

شكّلت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ بداية الأزمة أحد أوجه الضغط المركزية على الأطراف الليبية، لا سيما تلك المتهمة بعرقلة العملية السياسية أو ارتكاب انتهاكات جسيمة، ففي عام 2011م، وضمن القرار 1970م، فرض المجلس تجميدًا للأصول المالية ومنعًا للسفر على شخصيات من النظام السابق[1]، وقد استُخدمت هذه الآلية لاحقًا ضد أطراف ليبية جديدة، اتُّهمت بإطالة أمد النزاع أو بتهديد الأمن والاستقرار.

لاحقًا تمّ توسيع دائرة العقوبات لتشمل شخصيات سياسية وعسكرية بارزة في الشرق والغرب، بناءً على تقارير فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات الخاصة بليبيا، ومع أن العقوبات ظلت محدودة

(1) رجاء حسن عبد الرحمن الحضيري: إعمال مبدأ مسؤولية الحماية لتحقيق الأمن الإنساني: ليبيا نموذجًا، مجلة دراسات قانونية، (31)، (2025م)، ص 149.

من حيث العدد والتأثير المباشر، إلا أنها حملت دلالة سياسية واضحة، باعتبارها أداة لشرعنة طرف مقابل نزع الشرعية عن آخر، ضمن بيئة صراع شديدة الاستقطاب.

إضافة إلى العقوبات الأممية، لجأت بعض الدول الغربية، مثل: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى فرض عقوبات أحادية الجانب ضد شخصيات ومؤسسات ليبية، تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، أو التورط في الفساد المالي، أو عرقلة المسارات الانتقالية.

وقد ساهم ذلك في فرض ضغوط نفسية وقانونية على الفاعلين المحليين، وإن لم تكن كافية لتغيير سلوكهم دائمًا.

**2. سحب الشرعية وشرطية الاعتراف؛ أداة سياسية لتقنين الفاعلين:**

في ظل غياب سلطة مركزية موحدة منذ 2014م، أصبح موضوع "الشرعية" محورًا جوهريًا في الصراع الليبي، ما أتاح للمجتمع الدولي استخدامه كأداة تأثير مباشر، فقد اتجهت الأطراف الدولية إلى منح الاعتراف السياسي الحصري لحكومات معينة، وحرمان أخرى منه، بناءً على قرارات الأمم المتحدة، أو توافقات مؤقتة في مؤتمرات دولية، مثل: اتفاق الصخيرات (2015م) ومخرجات برلين (2020م)[1].

هذا النوع من "الاعتراف المشروط" لم يكن محايدًا؛ بل مثّل آلية للضغط السياسي، تُستخدم لتوجيه الأطراف نحو القبول بتسويات بعينها، **فعلى سبيل المثال**، لم يتم الاعتراف بحكومة الإنقاذ الوطني التي تشكلت في طرابلس عام 2014م، رغم سيطرتها الفعلية على العاصمة، بينما حظيت حكومة الوفاق بدعم دولي واسع بمجرد توقيع الاتفاق السياسي، حتى في ظل محدودية سيطرتها الميدانية في بداياتها، كما هددت بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مرارًا بسحب الاعتراف عن أي حكومة لا تلتزم بخارطة الطريق أو تعرقل الانتخابات، كما حدث مع حكومة الوحدة الوطنية في أعقاب فشل تنظيم الانتخابات في ديسمبر 2021م، وقد أدى هذا إلى تحوّل "شرعية الاعتراف" إلى أداة ضغط تفاوضي، تستخدمها القوى الدولية لدفع الأطراف نحو الالتزام بالمقررات السياسية، أو لإزاحتهم من المشهد متى تعارضت سياساتهم مع الأجندة الدولية.[2]

---

(1) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم: المرجع السابق، (2024م)، ص 250.

(2) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم: المرجع نفسه، (2024م)، ص 50.

**3. الفاعلية والتحديات:**

رغم الأثر الرمزي والسياسي لهذه الأدوات، فإن فعاليتها كانت محدودة في كثير من الأحيان، لعدة أسباب:

**أولًا_** بسبب تعدد مصادر الشرعية في الداخل الليبي، حيث ظلت القوى المحلية تستند إلى قواعد اجتماعية أو شرعية انتخابية سابقة، حتى في ظل سحب الاعتراف الدولي عنها.

**ثانيًا_** لأن العقوبات لم تكن دائمًا شاملة أو حاسمة، ولم تترافق مع مسارات قضائية أو اقتصادية تفرض تنفيذها بشكل فعال.

فضلًا عن ذلك أدى الازدواج في مواقف القوى الدولية إلى إضعاف أثر هذه الأدوات، إذ إن دعم دول إقليمية أو كبرى لأطراف معاقبة أو غير معترف بها أوجد بيئة تضارب دولي، حدّت من فاعلية الضغط الجماعي، كما أن بعض القوى المحلية باتت توظف خطاب "نزع الشرعية" في إطار الدعاية السياسية؛ لتعزيز موقفها أمام جمهورها الداخلي، بدلًا من التراجع أو التنازل.

## ثانيًا_ أدوات الدعم الدبلوماسي غير الرسمي:

إلى جانب التدخلات الرسمية التي تقودها الدول والمؤسسات الدولية، لعبت جهات غير رسمية دورًا متناميًا في التفاعل مع الأزمة الليبية، من خلال أدوات دبلوماسية موازية تعتمد على النفاذ غير المباشر إلى صناع القرار، وتوفير الدعم الفني، وتشكيل الرواية السياسية، وقد مثّلت المنظمات غير الحكومية، ومراكز الفكر والأبحاث، وشركات الاستشارات السياسية أدوات دعم مرنة تُستخدم غالبًا لتجريب الأفكار السياسية أو تسهيل الحوار دون التزامات رسمية.

**1. المنظمات غير الحكومية الدولية: التأثير من بوابة بناء السلام وحقوق الإنسان.**

نشطت عدة منظمات دولية غير حكومية في الشأن الليبي بعد 2011م، خاصة تلك العاملة في مجالات حقوق الإنسان، وبناء القدرات، والمصالحة الوطنية، وقد وفّرت هذه المنظمات منصات غير رسمية للحوار، كما ساهمت في تيسير اللقاءات بين الأطراف المتنازعة في سياقات غير حكومية، بعيدًا عن تعقيدات المسارات الرسمية أو الأسس السياسية المتأزمة.[1]

(1) سارة عبد الجليل: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم مسارات السلام في ليبيا بعد 2011م، مجلة دراسات شمال أفريقيا، 5(2)، (2020م)، ص 79.

من أبرز هذه المنظمات: مؤسسة الحوار الإنساني(HD Centre) ، التي نظّمت لقاءات سرية ومغلقة بين أطراف النزاع، بهدف التمهيد لتسويات سياسية؛ "ومنظمة فريدريش إيبرت الألمانية"، التي دعمت مشاريع تتعلق ببناء الدولة المدنية والمؤسسات؛ إضافة إلى منظمات حقوقية رصدت الانتهاكات وساهمت في الضغط على الجهات الدولية لمساءلة الفاعلين المحليين.

وقد ساعدت هذه المبادرات على سد الفراغ في المسارات الرسمية، وخلقت قنوات تواصل غير معلنة بين جهات متخاصمة، خصوصًا في فترات الانقسام الحاد، لكنها واجهت أيضًا تحديات في الوصول إلى جميع الأطراف، أو الحفاظ على الحياد، في ظل الاتهامات المتبادلة من الأطراف الليبية حول "انحياز بعض هذه المنظمات."

**2. مراكز الأبحاث: إعادة إنتاج المعرفة لتوجيه السياسات الدولية.**

لعبت مراكز الفكر الغربية والعربية، دورًا بالغ التأثير في تشكيل الرؤية الدولية حول الأزمة الليبية، من خلال تحليلات موجهة، وتقارير دورية، ودراسات معمقة تُعرض على دوائر صنع القرار، وقد ساهمت هذه المراكز في بناء تصوّرات حول الفاعلين السياسيين والعسكريين، وطرحت سيناريوهات متعددة للحل، غالبًا ما تجد طريقها إلى المؤتمرات الدولية أو توصيات البعثات الأممية[1].

**على سبيل المثال،** أصدر معهد "تشاتام هاوس" البريطاني عدة تقارير تتناول مسارات التسوية، ركّزت على دور المجتمعات المحلية والاقتصاد السياسي في إدارة النزاع، كما نشر مركز "المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية" أوراقًا تحليلية تقيم فاعلية التدخل الأوروبي، وعلى الصعيد الإقليمي، ساهمت مراكز مثل "الجزيرة للدراسات" و"المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" في تقديم قراءات مغايرة، تراعي الديناميات المحلية والتاريخية للصراع، هذا النوع من الدعم غير المباشر كان له أثر تراكمي في إعادة تشكيل الرؤية الدولية للأزمة، وقد تبنّت بعض الحكومات مخرجات هذه الدراسات كأساس لصياغة مبادرات أو تطوير مواقف سياسية، خصوصًا في أوروبا والولايات المتحدة.

---

(1) أكبرزاده، شاهرام. (2022م) *سياسة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية: منطقة الأزمات* .ص 115.

**3. شركات الاستشارات واللوبيات السياسية: توجيه القرار عبر النفوذ غير الرسمي.**

أحد أكثر أشكال الدعم غير الرسمي إثارة للجدل ،يتمثل في نشاط شركات الضغط والعلاقات العامة والاستشارات السياسية، التي تعاقدت معها جهات ليبية مختلفة بهدف تحسين صورتها في الخارج، وكسب الاعتراف أو دعم السياسات الدولية المؤيدة لها، وقد تم توثيق عشرات العقود بين هذه الشركات وأطراف ليبية، بعضها مسجل رسميًا في الولايات المتحدة وفق قانون تسجيل العملاء الأجانب، تعمل هذه الشركات على تقديم المشورة، وترتيب اللقاءات، وصياغة رسائل سياسية موجهة لصناع القرار والإعلام، كما تُساهم أحيانًا في تنظيم حملات إعلامية تروّج لرؤية طرف معين في الصراع، سواء في واشنطن، أو العواصم الأوروبية، ومع أن هذه الأنشطة تظل قانونية من حيث الشكل، إلا أنها أثارت تساؤلات أخلاقية حول مدى تأثير المصالح الخاصة على السياسات العامة تجاه ليبيا.[1]

وتبرز خطورة هذا النوع من التأثير في تحوّله إلى قناة بديلة للتمثيل السياسي والدبلوماسي، خارج المؤسسات الوطنية الرسمية، بما يُقوّض مبدأ السيادة، ويُسهم في تعزيز الانقسامات، بدلًا من دعم تسوية شاملة.

يتضح أن أدوات الدعم الدبلوماسي غير الرسمي لعبت دورًا مركبًا في مسار الأزمة الليبية، حيث جمعت بين الدعم البنّاء للمسارات السلمية، والتأثير الرمزي والمعرفي والسياسي على الأطراف الدولية، غير أن هذا التأثير ظل محكومًا بحدود التمويل، والانحيازات السياسية لبعض الجهات الراعية، وضعف الاستدامة في غياب بنية مؤسساتية ليبية قادرة على التفاعل المؤسسي مع هذه الجهود.

(1 .( قانون تسجيل الوكلاء الأجانب (FARA). (2020م). وثائق التسجيل المتعلقة بجهود الضغط المرتبطة بليبيا. وزارة العدل الأميركية، ص 231.

## المبحث الثالث:
## الوساطة الدولية وصناعة التسويات السياسية

مع تعقّد الأزمة الليبية وتعدد أطرافها الداخلية والخارجية، برزت **الوساطة الدولية** كأداة محورية في محاولات احتواء الصراع وإعادة هندسة المشهد السياسي. وقد تنوعت هذه الوساطات بين **مبادرات أممية** قادتها بعثات ومبعوثون خاصون للأمم المتحدة، وجهود **متعددة الأطراف** نُسّقت عبر مؤتمرات دولية استهدفت خلق توافقات جديدة بين الفرقاء الليبيين. من أبرز هذه المبادرات مسار الحوار السياسي الذي أطلقته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مرورًا باتفاق الصخيرات عام 2015م، وصولًا إلى مؤتمرات باريس وباليرمو وبرلين وجنيف، التي مثلت محطات أساسية في مسار التسوية.

ومع ذلك، فإن تعدد الوسطاء وتباين مصالح القوى الدولية والإقليمية أسهما في خلق مسارات تفاوضية متوازية أحيانًا ومتصادمة في أحيان أخرى، مما حدّ من فعالية الجهود المبذولة وأضعف قدرتها على تحقيق اختراق حقيقي في بنية الأزمة. كما أن غياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف المحلية، وتغيّر موازين القوى على الأرض، جعلا نتائج الوساطات رهينة للظروف الأمنية والسياسية المتقلبة، رغم ما بذل من جهود دبلوماسية مكثفة على مختلف المستويات.

ورغم الزخم الدبلوماسي الذي رافق هذه الوساطات، فإن تباين أجندات الأطراف الراعية وغياب الثقة بين الفاعلين الليبيين جعلا من هذه المبادرات عمليةً معقّدة محدودة الأثر. فكل وسيط دولي كان يسعى لتكريس نفوذه الإقليمي ،أو حماية مصالحه الاقتصادية والعسكرية في ليبيا، ما أدى إلى إنتاج اتفاقات هشة لم تترجم إلى واقع مؤسسي مستقر. كما أن غياب آلية تنفيذية موحدة وضعف الإرادة الوطنية لتبني التسويات جعلت من نتائج هذه المؤتمرات مجرد تفاهمات ظرفية قابلة للانهيار عند أول اختبار ميداني.[1].

ومع مرور الوقت، تحولت الوساطة الدولية من أداة لتقريب وجهات النظر إلى عنصر مؤثر في إعادة تشكيل موازين القوى الداخلية، بحيث أصبحت بعض القوى الليبية تراهن على الخارج أكثر من رهانها على الحلول المحلية، ما عمّق الانقسام السياسي وأضعف فرص بناء الدولة. ومع ذلك، لا تزال الوساطة الدولية تمثل المسار الأكثر حضورًا في محاولات تسوية النزاع الليبي، نظرًا لغياب بديل محلي قادر على جمع الأطراف حول مشروع وطني موحّد.

---

(1) سمير أحمد سنان: المرجع السابق، (2021)، ص 56.

## المطلب الأول:
## بعثات الأمم المتحدة والمبعوثون الدوليون .

مثّلت بعثات الأمم المتحدة إلى ليبيا، منذ عام 2011م، الإطار الرئيس لإدارة العملية السياسية ومحاولات تسوية النزاع، وذلك من خلال الدور المحوري الذي لعبته **بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا .(UNSMIL)** فقد تولّت هذه البعثة مهمة تنسيق الجهود الدولية، وصياغة المبادرات السياسية، واقتراح خرائط طريق تراعي موازين القوى داخل البلاد، إلى جانب تنظيم الحوارات بين الأطراف المتصارعة عبر مراحل متعددة.

وتعاقب على قيادة البعثة عدد من **المبعوثين الدوليين** الذين أشرف كلٌّ منهم على مرحلة سياسية مختلفة، بدءًا من مرحلة ما بعد التدخل الدولي في 2011م، مرورًا بمفاوضات اتفاق الصخيرات عام 2015م، وصولًا إلى الحوارات التي رافقت وقف إطلاق النار عام 2020م ومحاولات توحيد السلطة. وقد حمل كل مبعوث أسلوبًا ورؤية خاصة في إدارة الأزمة، ما جعل أداء البعثة يتأثر بتغير القيادات وتبدل التقديرات الدولية حول طبيعة الحل في ليبيا.

ومع تعثر العديد من المبادرات، وتباطؤ تنفيذ الاتفاقات، تزايدت التساؤلات حول **مدى استقلالية البعثة** وقدرتها على فرض التزامات واضحة على الأطراف، خاصة في ظل الضغوط المتباينة التي تمارسها الدول الكبرى، وانقسام المواقف الدولية بشأن مستقبل العملية السياسية. كما أثيرت نقاشات واسعة حول الحدود الفاصلة بين كون البعثة وسيطًا دوليًا يفترض به الحياد، وبين تحوّلها، في بعض المراحل، إلى جهة تملك نفوذًا فعليًا على القرارات المؤسسية، بما يشبه أشكالًا من الوصاية السياسية غير المعلنة. .[1]

وعلى الرغم من الانتقادات، فإن بعثات الأمم المتحدة بقيت الفاعل الأكثر حضورًا في المسار التفاوضي، والمساحة المشتركة التي التقت عندها مواقف الفاعلين الدوليين والإقليميين، مما يجعل تقييم دورها ضرورة لفهم تعقيدات المسار السياسي الليبي ومسؤولياته خلال العقد الماضي.

---

(1) أحمد قاسم حسين: دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، سياسات عربية، 7(36)، (2019)، ص 56.

## أولًا_ تتبّع أدوار المبعوثين الأمميين من 2011م إلى 2024م:

شهدت ليبيا منذ عام 2011م، تعاقبًا لعدد من المبعوثين الأمميين الذين تولّوا قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، وهي البعثة التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار رقم 2009م/2011م، بهدف دعم العملية السياسية، وبناء المؤسسات، وتعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون، إلا أن هذا الدور، الذي بدا في ظاهره تقنيًا وداعمًا للمسار الانتقالي، تعرّض في الواقع إلى تجاذبات سياسية وتأثيرات دولية متباينة، ما أضعف فعاليته في عدة مراحل، وأثار شكوكًا حول حدود استقلالية الوساطة الأممية.[1]

### 1. إيان مارتن (2011م–2012م): البعثة الناشئة ومهام ما بعد التدخل العسكري:

كان البريطاني إيان مارتن أول من تولى قيادة البعثة بعد سقوط نظام القذافي، في لحظة مفصلية اتسمت بغياب الدولة، وتضخم التشكيلات المسلحة، وغياب مؤسسات موحدة، وقد ركزت ولايته على تقديم المساعدة الفنية للمجلس الوطني الانتقالي، خصوصًا في مجالات العدالة الانتقالية، وتنظيم أول انتخابات تشريعية (المؤتمر الوطني العام 2012م)، إلا أن البعثة واجهت انتقادات مبكرة بشأن تسرّعها في الانتقال إلى المسار السياسي دون معالجة شاملة لتركة النزاع، وبشأن تجاهلها للمخاطر الأمنية المتصاعدة آنذاك[2].

### 2. طارق متري (2012م–2014م): الوساطة في ظل تصاعد الانقسام:

مثّل تعيين اللبناني طارق متري محاولة لإضفاء صبغة عربية على قيادة البعثة، في وقت بدأت فيه الخلافات السياسية تطفو على السطح، ركّزت ولايته على تيسير الحوار بين الفرقاء داخل المؤتمر الوطني العام، غير أن البعثة واجهت آنذاك حدودًا واضحة في التأثير على المشهد، نتيجة تصاعد نفوذ المجموعات المسلحة، وتقلّص هامش التوافق الوطني، وقد اعترف متري لاحقًا، في كتاباته، بأن دور البعثة تأثر بتناقضات المجتمع الدولي، وبتساهله إزاء "المليشيات الحليفة مؤقتًا للديمقراطية"[3].

---

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. تفويض UNSMIL – قرار مجلس الأمن رقم 2009م (2011م)، ص 2..

(2) مصطفي فتحي عرابي، وأحمد: المرجع السابق، (2022م)، ص 410.

(3) مصطفي فتحي عرابي، وأحمد: المرجع السابق، (2022م)، ص 410.

**3. برناردينو ليون (2014م–2015م): انحيازات الوساطة وفقدان الحياد:**

خلال ولاية الإسباني برناردينو ليون، دخلت ليبيا مرحلة الانقسام المؤسساتي الكامل، مع ظهور حكومتين متوازيتين وبرلمانين متنازعين، تولى ليون قيادة جولات حوار مكثفة أفضت إلى توقيع اتفاق الصخيرات السياسي في ديسمبر 2015م، الذي أنتج حكومة الوفاق الوطني، إلا أن دور ليون لم يخلُ من اتهامات بالانحياز والافتقار إلى الحياد، خاصة بعد الكشف عن مفاوضاته الموازية مع دولة الإمارات لتولي منصب في أكاديميتها الدبلوماسية أثناء فترة عمله في البعثة، ما طرح شكوكًا جدية بشأن حيادية الوسيط الأممي واستقلالية قراراته[1].

**4. مارتن كوبلر (2015م–2017م): ترسيخ الاتفاق في بيئة رفض وانقسام:**

جاء الألماني (مارتن كوبلر) خلفًا لليون، مكلفًا بتثبيت اتفاق الصخيرات ومتابعة تنفيذ بنوده، وقد ركّز على إقناع الأطراف الرافضة بالانضمام إلى الاتفاق، لكنه اصطدم بتعقيدات ميدانية كبيرة، أبرزها رفض سلطات الشرق الليبي (برلمان طبرق والجيش بقيادة حفتر) الاعتراف الكامل بحكومة الوفاق، أُخذ على كوبلر اعتماد نهج أداتي يفتقر إلى العمق المحلي، ما أدى إلى ترسيخ الانقسام بدل تجاوزه، رغم نجاحه في المحافظة على زخم دولي للمسار السياسي[2].

**5. غسان سلامة (2017م–2020م): مبادرة شاملة اصطدمت بالمعارك:**

تميّزت فترة عمل اللبناني غسان سلامة بطرح خطة عمل شاملة لتعديل اتفاق الصخيرات، وعقد مؤتمرات حوار وطنية واسعة النطاق، أبرزها مؤتمر غدامس الذي كان مقرّرًا في أبريل 2019م، إلا أن اندلاع هجوم قوات حفتر على طرابلس قبيل موعد المؤتمر أطاح بالمسار السياسي، وأدخل البعثة في أزمة ثقة، وقد كشف سلامة في مقابلات لاحقة عن تعطيل مباشر من قبل دول كبرى لجهوده، وتضارب أجندات داخل مجلس الأمن، ما جعله يستقيل صراحةً بسبب ما وصفه بـ"النفاق الدولي"[3]، وقد شكّلت تصريحاته أبرز إدانة داخلية تصدر من مبعوث أممي حول حدود الوساطة واستقلاليتها في ليبيا.

---

(1) مصطفي فتحي عرابي، وأحمد: المرجع السابق، (2022م)، ص 411.

(2) مصطفي فتحي عرابي، وأحمد: المرجع السابق، (2022م)، ص 412.

(3) مصطفي فتحي عرابي، وأحمد: المرجع السابق، (2022م)، ص 413.

**6. ستيفاني ويليامز (2020م–2021م): الوساطة في ظل الفراغ والضغط الدولي:**

تولت الأميركية ستيفاني ويليامز، نائبة رئيس البعثة سابقًا، القيادة بالإنابة عقب استقالة غسان سلامة، في لحظة دقيقة اتسمت بجمود سياسي وصراع مسلح مدعوم إقليميًا، ورغم غياب الشرعية التفاوضية الكاملة لها كمبعوثة بالإنابة، فقد قادت منتدى الحوار السياسي الليبي (LPDF)في جنيف، وأسفرت جهودها عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة (عبد الحميد الدبيبة) في فبراير 2021م، استنادًا إلى خارطة طريق ،حظيت بدعم واسع من مجلس الأمن، تميّزت إدارتها بالبراغماتية والفعالية الميدانية، كما ركّزت على إدماج طيف واسع من الفاعلين الليبيين من خارج النخب التقليدية، غير أن منتقدين اعتبروا أن العملية التي أدارتها افتقرت إلى الشفافية الكافية في اختيار السلطة التنفيذية الجديدة، كما اتهمتها بعض الأطراف بالتواطؤ مع محاور دولية لدفع أسماء بعينها إلى واجهة السلطة، في ظل غياب معايير رقابة دولية واضحة[1].

**7. يان كوبيش (2021م–2022م): غياب الانخراط وتراجع التأثير:**

عيّن السلوفاكي (يان كوبيش) مبعوثًا أمميًا في يناير 2021م، لكن ولايته القصيرة لم تشهد حضورًا سياسيًا مؤثرًا، وقد وُصف أسلوبه بـ"البيروقراطي"، وافتقر إلى ديناميكية التفاعل مع أطراف النزاع، أُخذ عليه تجاهله لبعض الملفات الأساسية، كضمانات تنظيم الانتخابات، وإدارة الخلافات بين الحكومة والبرلمان، ما أسهم في تآكل الثقة في العملية السياسية وتعطيل الاستحقاقات الانتخابية، وأدّت الضغوط السياسية من دول مؤثرة إلى تقليص هامش عمله، مما دفعه إلى تقديم استقالته قبل استحقاق الانتخابات المؤجلة في ديسمبر 2021م.[2]

**8. عبد الله باثيلي (2022م–2024م): وساطة بلا أدوات حقيقية:**

في سبتمبر 2022م، تم تعيين السنغالي عبد الله باثيلي، بعد أشهر من الفراغ، كمبعوث خاص، وسط مشهد سياسي شديد التعقيد يتمثل في ازدواج السلطة التنفيذية، وانقسام البرلمان، وتعثر المسار الدستوري، حاول باثيلي إعادة إحياء العملية السياسية من خلال طرح مبادرة لإجراء الانتخابات، وإطلاق لجنة رفيعة المستوى لتيسير التوافق، لكنه لم ينجح في تجاوز العقبات الجوهرية، أهمها غياب إرادة سياسية داخلية، وانقسام المواقف الدولية تجاه المسار

(1) مصطفي فتحي عرابي، وأحمد: المرجع السابق، (2022م)، ص 414.

(2)أحمد قاسم حسين، (2019): المرجع السابق، ص 67.

الليبي، على الرغم من حرصه على خطاب توافقي ومقاربة وسطية، إلا أن أداءه اصطدم بجمود البيئة السياسية المحلية، وتضارب المصالح بين العواصم الدولية المؤثرة في الملف الليبي، مما جعل تحركاته تبدو شكلية في كثير من الأحيان، ودون أدوات ضغط فعالة، وقد انتهت ولايته بإعلانه فشل مبادرته في توفير بيئة مناسبة لإجراء الانتخابات، وسط اتهامات بتجاهله للأطراف الفاعلة على الأرض والتركيز على الحلول النخبوية[1].

يُظهر تتبّع أداء المبعوثين الأمميين إلى ليبيا خلال الفترة 2011م–2024م أن دور بعثة الأمم المتحدة لم يكن معزولًا عن تأثيرات السياسة الدولية، ولا عن التوازنات بين الدول الكبرى داخل مجلس الأمن، وقد تراوحت مستويات فاعلية المبعوثين بين النجاح النسبي في إدارة الحوار السياسي، والفشل في فرض تنفيذ الاتفاقات على الأرض، كما أن الافتقار إلى أدوات إلزام حقيقية، والانقسام الدولي حول الملف الليبي، وازدواج الأجندات داخل المجتمع الدولي، كلها عوامل جعلت من الوساطة الأممية أداة تفاوضية محدودة التأثير، وأحيانًا أقرب إلى إدارة الأزمة من حلها.

**يضاف إلى ذلك** أن بعض المبعوثين اتُّهموا بالانحياز، أو بتمرير صيغ تسوية تخدم مصالح إقليمية ودولية بعينها، ما يدعم الأطروحة النقدية التي ترى أن الوساطة الأممية قد لا تكون دائمًا محايدة؛ بل أحيانًا تُوظف كأداة ضمن ما يُعرف بـ"الإمبريالية الناعمة" أو "الهندسة السياسية عبر المؤسسات متعددة الأطراف"[2].

## ثانيًا_ تقييم فاعلية الوساطة الأممية في إنهاء الانقسام السياسي:

رغم مرور أكثر من عقد على انطلاق العملية السياسية التي تقودها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ظل الانقسام السياسي أحد أبرز سمات المشهد الليبي، مما يثير تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية الوساطة الأممية في معالجة جذور الأزمة، وتحقيق توافق مستدام بين الأطراف المحلية، فقد تعدّدت المبادرات والخطط، وتناوب عدد كبير من المبعوثين الدوليين، إلا أن النتائج على الأرض غالبًا ما جاءت محدودة، أو موقتة، أو قابلة للارتداد في أول اختبار جدي.

(1) مصطفي فتحي عرابي، وأحمد :المرجع نفسه، (2022م)، ص 415.

(2) أبولي، كاي بي. (2017م). ص 197.

**1. حدود التأثير السياسي والإجرائي للبعثة:**

رغم امتلاك بعثة الأمم المتحدة صلاحيات سياسية واسعة في الإشراف على العملية السياسية، إلا أن افتقارها لأدوات إلزام قانونية أو تنفيذية حقيقية جعل منها فاعلًا أكثر توصيةً من كونه فاعلًا ملزمًا، فقد اعتمدت البعثة على أدوات ناعمة كالتيسير والحوار والدبلوماسية غير الرسمية، دون امتلاك وسائل قسرية أو قدرة على فرض العقوبات، وهو ما حدّ من تأثيرها أمام تعنّت الأطراف المحلية أو تجاهلها للمسارات التفاوضية.

كما أن تصميم العملية التفاوضية، خاصة بعد اتفاق الصخيرات، اتسم بتركيز مفرط على النخب السياسية والعسكرية، مع تهميش واضح للقوى المجتمعية، ما جعل التسويات تبدو فوقية وهشّة، يسهل تقويضها عند تغير موازين القوى الميدانية.

**2. إشكالية الحياد وتضارب الأجندات الدولية:**

من أبرز العوامل المقيّدة لنجاح الوساطة الأممية في ليبيا هو الانقسام العميق داخل مجلس الأمن، واختلاف الرؤى بين الدول الكبرى بشأن مستقبل الدولة الليبية، فقد ارتبطت بعض المواقف الأممية بحسابات الدول دائمة العضوية، كما تجلّى في مواقفها من حكومة الوفاق أو من هجوم طرابلس سنة 2019م، هذا التضارب أضعف موقف البعثة في محطات مفصلية، وجعلها تظهر أحيانًا كناقل لتفاهمات القوى الدولية أكثر من كونها وسيطًا نزيهًا ومحايدًا، وقد اعترف بعض المبعوثين – كما في استقالة غسان سلامة – بأن الانقسام داخل مجلس الأمن هو أحد أبرز معوّقات التقدم السياسي في ليبيا.

**3. النجاحات النسبية مقابل الإخفاقات البنيوية:**

لا يمكن إنكار أن بعثة الأمم المتحدة نجحت في بعض المحطات في تقريب وجهات النظر، واحتواء الانفجارات العسكرية، وتنظيم مؤتمرات حوار واسعة، مثل منتدى جنيف 2020م، الذي أفضى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومؤتمر باريس 2021م الذي أحيى الدعم الدولي للعملية السياسية، **ومع ذلك**، كانت هذه النجاحات غالبًا موقتة وغير مستدامة، سرعان ما انهارت أمام تحديات التنفيذ أو بسبب افتقارها لإرادة سياسية داخلية حقيقية.[1]

---

(1) الجزيرة أونلاين: البيان الختامي لمؤتمر باريس بشأن ليبيا، الجزيرة أونلاين، https: //www.al-jazirahonline.com/2021/11/13/1730م2021/90) م، 13 نوفمبر.)

فشل تنظيم الانتخابات في ديسمبر 2021م، رغم الدعم الأممي، مثّل محطة حاسمة كشفت عن محدودية نفوذ البعثة وعدم قدرتها على معالجة القضايا الجوهرية كالتوافق على القاعدة الدستورية، وتحديد شروط الترشح، وتفكيك الأجسام الموازية.

**4. البعثة كفاعل أم كأداة؟**

أثارت بعض الممارسات والتسريبات حول أداء المبعوثين الأمميين أسئلة حساسة بشأن درجة استقلال القرار الأممي في الحالة الليبية، وما إذا كانت البعثة تتحرك وفق منطق الوكالة عن المجتمع الدولي ككل، أم أنها – في بعض المحطات – تُوظف كأداة ضمن ما يُعرف بـ"الدبلوماسية التوافقية المُدارة"، التي تخدم مصالح محددة لدول فاعلة، تحت غطاء الشرعية الأممية.

وقد دفعت هذه الانتقادات بعض الباحثين إلى وصف البعثة بأنها أداة ضمن "الهندسة السياسية الأممية" التي تفرض ترتيبات فوقية دون امتلاك تصور حقيقي للتعقيد المحلي، أو احترام التوازنات السياسية والاجتماعية الليبية.

حيث إن الوساطة الأممية في ليبيا، كانت فعالة جزئيًا في احتواء التصعيد الميداني وصياغة أطر سياسية نظرية للتسوية، لكنها فشلت في ترجمتها إلى واقع سياسي مستدام، ويرجع **ذلك إلى عوامل داخلية** (تعنّت الأطراف، ضعف الثقة، هيمنة المصالح الفئوية)، **وأخرى خارجية** (تضارب الأجندات الدولية، توظيف الوساطة كأداة ضغط)، وبالتالي، فإن استدامة أي حل سياسي في ليبيا تظل رهينة بإعادة تعريف دور الأمم المتحدة كوسيط مستقل، وتعزيز شرعية المسار السياسي عبر إشراك أوسع للفاعلين الليبيين الحقيقيين، ومراعاة السياقات الوطنية المعقدة.[1]

(1) إسماعيل أحمد الأشهب: المرجع السابق، (2024م)، ص 339.

## المطلب الثاني

## المبادرات المتعددة الأطراف ودورها في إعادة تشكيل مسارات الحل السياسي

إلى جانب المساعي المباشرة التي قادتها بعثة الأمم المتحدة، شهدت الأزمة الليبية عددًا من المبادرات المتعددة الأطراف التي جمعت قوى دولية وإقليمية فاعلة، وقد شكّلت هذه المؤتمرات منصات لصياغة تفاهمات كبرى حول مستقبل الدولة الليبية، كما سعت إلى إعادة هندسة المسار السياسي عبر اتفاقات جماعية تحاول تجاوز الإخفاقات السابقة، غير أن فاعلية هذه المبادرات ظلّت رهينة بمدى واقعية أجنداتها، وحجم التوافق الدولي حول مخرجاتها.

### أولًا_ مؤتمرات برلين، باريس، صقلية وغيرها: الأجندات والمخرجات:

شهدت الأزمة الليبية منذ سنه 2017م محاولات دولية متكررة لحشد توافق متعدد الأطراف حول خارطة طريق سياسية تُنهي حالة الانقسام، وتعيد بناء مؤسسات الدولة، وتضع البلاد على مسار انتخابي مستقر، وقد تجلّت هذه المساعي في عدد من المؤتمرات الدولية رفيعة المستوى، التي نظمتها دول كبرى أو جرت برعاية أممية، ورغم ما عكسته من اهتمام دولي بالأزمة، فإن هذه المؤتمرات اتسمت بتباين أجنداتها وتفاوت قدرتها على التأثير الفعلي في الداخل الليبي.[1]

#### 1. مؤتمر باريس (مايو 2018م): محاولة فرنسية لفرض خارطة انتخابية.

دعت فرنسا، في مايو 2018م، إلى مؤتمر في باريس جمع أبرز الشخصيات الليبية، منها رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، وقائد قوات شرق ليبيا خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، كان الهدف المعلن للمؤتمر هو الاتفاق على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية موحدة قبل نهاية عام 2018م.[2]

ورغم توقيع الأطراف على بيان ختامي يدعم هذا المسار، إلا أن المؤتمر واجه عدة انتقادات، أبرزها أنه عُقد على عجل وبإقصاء لقوى محلية فاعلة، كما أن المبادرة الفرنسية اتُهمت بأنها تسعى لتكريس أدوار معينة على حساب التوازن الداخلي، خاصة في ظل التقارب

(1) أحمد الزروق أمحمد الرشيد، عبدالكريم مسعود أدبيش، وعبدالحفيظ علي فرج: المرجع السابق، (2024م)، ص 16.

(2) عبد السلام الحضيري، و خالد العريبي: بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 4(9)، (2023)، ص 121.

الفرنسي مع حفتر، **وبالفعل**، فشل الالتزام بالجدول الزمني المقترح، وانهارت آلية المتابعة، ما جعل المؤتمر يُصنف لاحقًا كـ"فرصة ضائعة".

**2. مؤتمر باليرمو (نوفمبر 2018م): إيطاليا تنافس فرنسا في الوساطة**

جاء مؤتمر باليرمو بعد ستة أشهر فقط من مؤتمر باريس، في سياق تنافس إيطالي–فرنسي على النفوذ في ليبيا، حرصت إيطاليا على تقديم مقاربة شاملة تشمل أطرافًا إقليمية ودولية فاعلة، بما في ذلك مصر، تركيا، والجزائر، إلا أن غياب توافق حقيقي بين الفرقاء الليبيين، وتحوّل المؤتمر إلى منصة لتصفية الحسابات الدبلوماسية بين أنقرة والقاهرة وباريس، قلّص من فعاليته، لم يُنتج المؤتمر مخرجات تنفيذية ملموسة، واكتفى بتأكيدات عامة على دعم العملية السياسية والاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات، ما عزّز الانطباع بأن المبادرات المتعددة الأطراف حين تُوظف ضمن صراع نفوذ، تفقد فاعليتها كأداة وساطة حيادية[1].

**3. مؤتمرا برلين (2020م و2021م): إعادة تدويل الأزمة وتنظيم الدعم الدولي.**

شكّل مؤتمر برلين الأول في يناير 2020م نقطة تحوّل بارزة في هندسة المقاربة الدولية تجاه ليبيا، فقد جاء بعد تصاعد المواجهات العسكرية على أبواب طرابلس، وجمع ممثلي 12 دولة و4 منظمات دولية، من دون مشاركة الأطراف الليبية مباشرة، هدف المؤتمر إلى وقف التدخلات الخارجية، ودعم وقف إطلاق النار، والتأسيس لمسار سياسي واقتصادي وأمني متكامل برعاية الأمم المتحدة، وقد أسفر المؤتمر عن "مسارات برلين الثلاثة": السياسي، العسكري، والاقتصادي، والتي شكّلت لاحقًا العمود الفقري لخطة المبعوثة الأممية بالإنابة ستيفاني ويليامز، كما صدر عن المؤتمر بيان ختامي التزم فيه المشاركون باحترام حظر الأسلحة ودعم مخرجات الأمم المتحدة، رغم أن التنفيذ على الأرض واجه صعوبات جمة[2].

أما مؤتمر برلين الثاني في يونيو 2021م، فقد عُقد بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وركّز على ضمان إجراء الانتخابات في موعدها، وسحب القوات الأجنبية والمرتزقة، ودعم توحيد المؤسسات السيادية، وعلى الرغم من التأكيدات الدولية المتكررة، لم يتحقق أي من هذه الأهداف

(1) أحمد الزروق أمحمد الرشيد، عبدالكريم مسعود أدبيش، وعبدالحفيظ علي فرج: المرجع السابق، (2024م)، ص 18.
(2) عبد السلام الحضيري، و خالد العريبي: المرجع السابق، (2023)، ص 19.

فعليًا، مما كشف عن ضعف آليات المتابعة، واستمرار تباين المصالح الدولية بشأن مستقبل الدولة الليبية[1].

**4. التقييم المقارن للمؤتمرات الدولية: أجندات متنافسة ومخرجات غير مُلزمة.**

عند مقارنة المؤتمرات الدولية المتعلقة بليبيا، يتبيّن أن الطابع المؤسسي والنطاق التمثيلي والتزامن السياسي شكّلت عوامل مؤثرة في تفاوت نتائجها، ففي حين اتّسم مؤتمرا برلين بمأسسة واضحة في العلاقة مع بعثة الأمم المتحدة، وعكسا توجهًا نحو "تنظيم التدخل الدولي" ضمن مسارات سياسية وعسكرية واقتصادية متكاملة، كانت مبادرات باريس وصقلية وباليرمو أكثر طابعًا أحاديًّا أو تنافسيًّا بين الدول المنظمة، وسرعان ما تراجعت فعاليتها بسبب غياب آليات المتابعة الملزمة، أو بسبب تقاطعها مع حسابات جيوسياسية لدول راعية.

وقد مثّلت هذه المؤتمرات فرصًا لبناء توافقات دولية ظرفية، لكنها غالبًا ما افتقرت إلى استدامة التأثير، لا سيما في ظل استمرار انقسام المجتمع الدولي بشأن أولويات الحل، وتعارض الأجندات بين دول مؤيدة لحكومة طرابلس وأخرى داعمة لحفتر، وهذا التباين تجلّى مثلًا في مواقف فرنسا وتركيا وروسيا في برلين، أو بين مصر وإيطاليا وقطر في صقلية، ما جعل المؤتمرات تبدو منصات إدارة تنافس خارجي أكثر من كونها آليات إنتاج حل سياسي داخلي مستدام.

**5. حدود التوافق الدولي حول الحلول السياسية.**

رغم البيانات الختامية التي تبنّت مفردات الإجماع والدعم للمسار السياسي، فإن التوافق الدولي حول ليبيا ظل نسبيًّا وهشًّا، فالتدخلات العسكرية، واستمرار تدفق السلاح، وانخراط المرتزقة، واستغلال الملف الليبي في التوازنات الإقليمية والدولية (كالصراع الفرنسي التركي، أو المنافسة الأميركية الروسية)، كلها مؤشرات على انعدام الإرادة الجماعية الفعلية لإنهاء النزاع.

وقد انعكس ذلك على ضعف التزام الفاعلين الإقليميين بالقرارات الأممية، وانكشاف محدودية قدرة المجتمع الدولي على تنفيذ مخرجات المؤتمرات، ففي مؤتمري برلين مثلًا، جرى الاتفاق على سحب القوات الأجنبية وتوحيد المؤسسة العسكرية، لكن بعد مرور سنوات، لم يُسجّل

(1) أحمد الزروق أمحمد الرشيد، عبدالكريم مسعود أدبيش، وعبدالحفيظ علي فرج: المرجع السابق، (2024م)، ص18.

أي تقدم فعلي في هذا المسار، مما يؤكد أن المخرجات غير المقرونة بآليات رقابة أو إرادة تنفيذية جماعية، تظل بلا أثر عملي[1].

**6. تعارض النماذج المقترحة للتسوية.**

من الملاحظ أيضًا أن بعض المؤتمرات الدولية حاولت فرض نماذج جاهزة لإعادة بناء السلطة في ليبيا، دون مراعاة السياق المحلي وتعقيداته القبلية والمؤسسية والمناطقية، فمحاولات التسريع بإجراء انتخابات في ظل انقسام دستوري، أو دعم شخصيات بعينها بتوافق دولي دون توافق داخلي، قد أدّت إلى تعميق حالة الرفض المحلي وإعادة إنتاج الانقسام.

كما أن بعض المؤتمرات خضعت لتوازنات قوى لحظية، فجاءت خارطتها محكومة بإرادة الأطراف المتنفذة في لحظة تنظيمها، لا بمنطق الاستدامة أو المشروعية المجتمعية، مما جعل كثيرًا من توصياتها تفقد صلاحيتها مع تغيّر التحالفات والموازين الميدانية.

يتّضح من دراسة مؤتمرات باريس، باليرمو، برلين، وغيرها، أن المبادرات الدولية المتعددة مثمر الأطراف قدّمت أدوات دبلوماسية مهمة لتنظيم النقاش حول ليبيا، لكنها فشلت في تحقيق تحوّل على الأرض نحو تسوية مستقرة[2]، وقد انحصرت وظيفتها غالبًا في إدارة الأزمة لا حلها، وبرزت كآليات لتعزيز الحضور الدولي أو لتصفية التناقضات بين العواصم الكبرى، أكثر من كونها فضاءات حقيقية لإنتاج حل سياسي شامل.

وفي ظل هذه المعطيات، فإن أي مبادرة مستقبلية لا يمكن أن تنجح دون تحقيق ثلاثة شروط أساسية:

1. توافق دولي حقيقي وموثّق الإرادة،
2. إشراك جميع القوى الليبية الفاعلة دون إقصاء أو فرض حلول جاهزة،
3. توافر آليات متابعة فعالة تُلزم الأطراف الداخلية والخارجية بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

## ثانيًا_ معوقات الوساطة الدولية في ليبيا: تحديات التنسيق وفجوة التنفيذ:

رغم تعدد المبادرات الدبلوماسية والوساطات الأممية والدولية الرامية إلى تسوية النزاع في ليبيا منذ 2011م، فإن هذه الجهود اصطدمت بجملة من المعوقات الهيكلية والتنفيذية التي حالت

(1) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم: المرجع السابق، (2024م)، ص 627.

(2) الحضيري، عبد السلام، و العريبي، خالد (2023): المرجع السابق، ص 19.

دون تحويلها إلى أدوات ناجعة لحل الأزمة، وقد برزت تلك المعوقات في عدة مستويات، أهمها ضعف التنسيق بين الفاعلين الدوليين، وتضارب الأولويات بينهم، وغياب آليات ملزمة لتنفيذ مخرجات الوساطات، إضافة إلى هشاشة البنية المؤسسية الداخلية التي استُقبلت فيها هذه الجهود.

**1. ضعف التنسيق بين الفاعلين الدوليين وتعدد مسارات الوساطة:**

من أبرز المعوقات التي أضعفت فعالية الوساطة الدولية في ليبيا تعدد المبادرات وتداخل الأدوار بين الفاعلين الدوليين والإقليميين، دون وجود آلية تنسيقية واضحة أو قيادة موحّدة للعمل الدبلوماسي، فقد نشطت أطراف كالأمم المتحدة، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، تركيا، روسيا، وغيرها، في إطلاق مبادرات متوازية أحيانًا أو متنافسة في أحيان أخرى، ما أدى إلى تشتيت الجهد التفاوضي وتضارب الرسائل الموجهة للأطراف الليبية.

ورغم محاولات توحيد الجهود من خلال مؤتمرات برلين، إلا أن الواقع الميداني بيّن استمرار انخراط بعض الأطراف الدولية في دعم أطراف متصارعة على الأرض، بما يتناقض مع مبدأ الحياد المفترض في الوساطة[1]، كما أن غياب إطار تنسيقي دولي مستدام لمتابعة المخرجات أدى إلى غموض في التسلسل الزمني للمبادرات، وفقدان الثقة لدى الأطراف الليبية في جدوى الحلول المقترحة.

**2. تضارب الأولويات الدولية وتسييس المسارات التفاوضية:**

كشفت التجربة الليبية أن كل فاعل دولي أو إقليمي دخل على خط الوساطة، فعل ذلك وفقًا لمصالحه الوطنية وأولوياته الاستراتيجية، وليس بالضرورة وفقًا لمبدأ الحل العادل والمتوازن، فبعض المبادرات ركزت على مكافحة الإرهاب، وأخرى على ضبط الهجرة، وثالثة على تأمين المصالح الاقتصادية أو توسيع النفوذ الجيوسياسي، وهو ما أدى إلى تسييس الوساطة وتكييف أجنداتها بما يخدم حسابات الدول الراعية لها، هذا التباين في الأجندات قلّص من قدرة المجتمع الدولي على بلورة خريطة طريق موحّدة تُلزم جميع الأطراف، وأضعف من صدقية المبعوثين الدوليين الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بين ضغوط الدول الكبرى، ومتطلبات المشهد الليبي المعقّد، كما تكررت حالات سحب الدعم أو التحوّل المفاجئ في مواقف بعض العواصم المؤثرة، مما أعاق الاستمرارية والاستقرار في عملية الوساطة.

---

(1) الرشيد، أحمد الزروق أمحمد، أدبيش، عبدالكريم مسعود، و فرج، عبدالحفيظ علي (2024م): المرجع السابق، ص18.

**3. غياب آليات الإلزام والتنفيذ لمخرجات الوساطات:**

على الرغم من أن عدة وساطات أنتجت اتفاقات سياسية، كتلك التي حصلت في الصخيرات (2015م) وجنيف (2021م)، فإن غياب آليات تنفيذ ملزمة دوليًا جعل من هذه الاتفاقات نصوصًا غير قابلة للتفعيل العملي، فلا توجد جهة دولية تملك سلطة فرض العقوبات على من يعرقل التنفيذ، كما أن قرارات مجلس الأمن ظلت محكومة بتوازنات مصالح أعضائه الدائمين، ما أضعف فعاليتها الميدانية، **إضافة إلى ذلك**، فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لم تمتلك أدوات تنفيذية على الأرض، واكتفت بدور الوسيط، دون قدرة على الردع أو المتابعة الفعلية، مما جعل الكثير من مخرجات الوساطات مجرد إعلانات نوايا غير قابلة للترجمة السياسية أو القانونية[1].

**4. هشاشة البنية المؤسسية الليبية أمام جهود الوساطة:**

تتطلب الوساطة الدولية بيئة مؤسسية محلية قادرة على استقبال المبادرات، والانخراط فيها بفعالية، وتطبيق مخرجاتها على مؤسسات الدولة، غير أن الحالة الليبية اتسمت منذ 2011م بضعف المؤسسات، وانقسام الشرعيات، وتفكك الأجهزة التنفيذية والتشريعية، مما قلّص من قدرة أي طرف على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

كما أن غياب قاعدة دستورية واضحة، وانتشار الميليشيات، والتداخل بين السياسي والعسكري، جعل الوسطاء الدوليين أمام مشهد يفتقر إلى الشريك المحلي القادر على الالتزام أو المحاسبة، وهو ما أفرغ العديد من جهود الوساطة من مضمونها التنفيذي[2].

يتضح من استعراض معوقات الوساطة الدولية في ليبيا أن فشل كثير من المبادرات لا يعود فقط إلى تعقيدات المشهد الداخلي؛ بل إلى قصور هيكلي في هندسة الوساطة ذاتها، سواء من حيث ضعف التنسيق بين الفاعلين، أو غياب رؤية جماعية موحدة، أو انعدام آليات الإلزام، أو هشاشة البنية المؤسسية الليبية.

إن تجاوز هذه المعوقات يستدعي إعادة تصميم دور الوساطة على أسس جديدة، تقوم على الحياد الكامل، والتكامل بين المسارات السياسية والأمنية، ووجود آليات واضحة للمتابعة والمحاسبة الدولية، مع ضمان إشراك كل الأطراف الليبية دون إقصاء، وتعزيز تمثيل الفاعلين المحليين بما يكفل بناء تسوية مستدامة وقابلة للتطبيق.

---

(1) عبد الحميد صيام، وإنعام سالم: المرجع السابق، (2024م)، ص 627.

(2) سناء السعيد حسن: المرجع السابق، (2024م)، ص 137.

**استعرض هذا الفصل** مسار التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا خلال الفترة من 2011م إلى 2024م، باعتبارها إحدى أبرز أدوات التأثير غير المباشر التي وظّفها الفاعلون الدوليون والإقليميون في التعامل مع تعقيدات الحالة الليبية، وقد بيّنت الوقائع المتعاقبة أن هذه التدخلات، رغم تنوع أشكالها وتعدد أطرافها، لم تُؤدِّ إلى إنهاء الانقسام أو تحقيق الاستقرار السياسي، بل ساهمت، في كثير من الحالات، في إعادة تشكيل الأزمة بأوجه جديدة، عكست ديناميكيات الصراع الدولي أكثر مما عبّرت عن مصالح الليبيين أنفسهم.

أظهر الفصل من خلال التتبع الزمني للتحولات السياسية أن البيئة الداخلية الليبية، بما فيها من انقسام مؤسسي، وازدواج حكومي، وتراجع للشرعية الانتخابية، قد وفّرت أرضية خصبة لتدخلات خارجية كثيفة، كما أن نمط التدخل الدبلوماسي، سواء عبر المؤسسات متعددة الأطراف كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، أو عبر التدخلات الثنائية للدول الكبرى والإقليمية، اتسم في كثير من الأحيان بانعدام التنسيق، وتضارب المصالح، وغياب الحياد، مما انعكس سلبًا على مخرجات الوساطة، وعلى فرص نجاح الحلول السياسية المطروحة.

ورغم ما أظهرته الوساطات الدولية من قدرة على فرض مسارات تفاوضية شكلية، فإنها عجزت عن معالجة جذور الأزمة، أو إنتاج تسويات متوازنة قابلة للتنفيذ، نتيجة لمحدودية الأدوات، والتوظيف السياسي للشرعية الدولية، وافتقار الجهود الجماعية إلى رؤية موحدة تنبع من احتياجات الواقع الليبي نفسه.

# الفصل الثالث:
# تداعيات التدخلات الدبلوماسية على المسار السياسي الليبي

**تمهيد:**

شكّلت التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا، منذ سنة 2011م، أحد أبرز المحددات الخارجية التي أثّرت بشكل مباشر في بنية النظام السياسي، ومجريات الصراع، وفرص الاستقرار، فبعيدًا عن التوصيف النمطي لهذه التدخلات كجهود لـ"دعم السلام"، فإن التتبع المنهجي للمبادرات الدولية والوساطات المتعددة التي عرفتها الحالة الليبية يُظهر أن هذه التدخلات لم تكن محايدة تمامًا، بل انطوت على أهداف متباينة، وأدت إلى نتائج مركّبة، أثّرت بعمق في مسار الانتقال السياسي، وفي طبيعة الشرعيات الجديدة، وفي بنية القرار السيادي الوطني.[1]

**ينطلق هذا الفصل** من فرضية مركزية مفادها أن التدخلات الدبلوماسية لم تكن مجرد استجابات تقنية لأزمة سياسية داخلية، بل كانت في كثير من جوانبها أدوات لإعادة تشكيل الخارطة السياسية الليبية ضمن توازنات دولية وإقليمية أوسع، **وعليه**، فإن هذا الفصل لا يكتفي برصد الوقائع، بل يسعى إلى تحليل التداعيات البنيوية والسياسية والمؤسسية التي نجمت عن هذا النمط من التدخل.

ويعالج الفصل هذه التداعيات من خلال ثلاثة مداخل أساسية:

1. تحليل أثر التدخلات في إعادة تشكيل السلطة والشرعية السياسية.
2. دراسة كيفية تأثيرها على هندسة النظام السياسي والمؤسسات الانتقالية.
3. التعمق في فهم حدود استقلالية القرار السيادي في ظل تدويل المسارات الوطنية، وتزايد النفوذ الخارجي.

ومن خلال هذه المعالجة، يسعى الفصل إلى تقديم فهم نقدي شمولي لحصيلة أكثر من عقد من التدويل السياسي في ليبيا، تمهيدًا للانتقال لاحقًا في الخاتمة إلى عرض النتائج العامة للدراسة وتقديم توصيات واقعية لصياغة مقاربات أكثر توازنًا في إدارة الأزمات الانتقالية المعقدة مثل الحالة الليبية.

---

(1) أحمد عبد الله علي. أثر التدخلات الدبلوماسية الدولية على المسار السياسي الليبي: دراسة تحليلية للفترة 2011م–2022م، مجلة دراسات الشرق الأوسط، 15(2)، (2023م).، ص189.

## المبحث الأول:
## أثر التدخلات الدبلوماسية على إعادة تشكيل السلطة والشرعية

مثّلت مسألة السلطة والشرعية جوهر الأزمة السياسية في ليبيا منذ سقوط النظام السابق، إذ تشكّلت مشاهد الحكم الانتقالي في ظل فراغ مؤسسي، وبيئة نزاع غير مستقرة، وانخراط دولي وإقليمي مكثف في هندسة مخرجات العملية السياسية. وقد لعبت التدخلات الدبلوماسية دورًا فاعلًا – وإن كان متباين الأهداف – في إعادة إنتاج النخب السياسية وفرض ترتيبات مرحلية، لا تستند بالضرورة إلى شرعيات محلية راسخة أو توافقات مجتمعية داخلية.

**يناقش هذا المبحث** الكيفية التي ساهمت بها تلك التدخلات في صياغة السلطة الجديدة، وفي ترسيخ أنماط من الشرعية الهشة، التي استندت في كثير من الحالات إلى الاعتراف الدولي أكثر من الإرادة الشعبية، مما انعكس على ثقة المواطنين في العملية السياسية، وعلى استقرار البنية الحاكمة في المراحل الانتقالية المتعاقبة. كما يتناول المبحث تأثير هذه التدخلات على توزيع النفوذ بين الفواعل السياسية المختلفة، وعلى قدرة الدولة على إدارة الصراعات الداخلية، ومدى مساهمتها في ترسيخ نظم حكم مؤقتة، ما أوجد ديناميات معقدة أثرت في مسار بناء المؤسسات الوطنية واستعداد البلاد لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة.[1]

وقد أدّى هذا التداخل بين الشرعية الدولية والشرعية الداخلية إلى خلق حالة من الازدواج في مصادر القرار السياسي، حيث أصبحت الحكومات المتعاقبة أكثر ارتباطًا بمتطلبات المجتمع الدولي من ارتباطها بأولويات المجتمع المحلي.

وعلاوة على ذلك، ساهم التدخل الدولي والإقليمي في تحديد أولويات الأطراف الليبية، سواء من خلال دعم بعض الفواعل السياسية أو ممارسة ضغوط على أخرى، كما استخدمت أدوات متنوعة شملت المبادرات السياسية الرسمية، والوساطات متعددة الأطراف، والعقوبات، والدعم الفني للمؤسسات، ما جعل مسار العملية السياسية في ليبيا مرتبطًا بتوازنات خارجية متغيرة، وزاد من هشاشة شرعية السلطة الناتجة عن هذه المراحل الانتقالية.

(1) عبد السلام الحضيري، و خالد العربيي: بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 4(9)، (2023م)، ص164.

## المطلب الأول

## إعادة إنتاج النخب السياسية عبر القنوات الدولية.

أدت التدخلات الدبلوماسية إلى بروز نخب سياسية جديدة لم تأتِ عبر آليات انتخابية وطنية، بل تشكلت في سياقات حوارية دولية، ما أعاد رسم المشهد السياسي الليبي استنادًا إلى ترتيبات خارجية لا تعكس دائمًا موازين القوى المحلية أو تطلعات المجتمع.

### أولًا_ اختلال مبدأ التمثيل الوطني تحت تأثير المبادرات الخارجية:

أفضى التدخل الدبلوماسي الدولي في ليبيا منذ سنة 2011م إلى تحولات عميقة في طبيعة التمثيل السياسي، بحيث لم يعد صعود النخب إلى مواقع القرار يتم عبر قنوات شرعية داخلية مثل: ( الانتخابات، أو التوافقات الوطنية الشاملة)؛ بل أضحى رهينًا لنتائج مسارات الحوار التي تُدار خارج البلاد، وتحت إشراف مباشر من جهات دولية فاعلة، وقد ساهم ذلك في إضعاف مبدأ التمثيل الوطني الحقيقي، وتحويل العملية السياسية إلى مجال مغلق تديره أطراف خارجية، وتدور ضمنه نخب مختارة بمعايير لا تتصل دائمًا بالقبول الشعبي أو بالمشروعية الثورية والتاريخية.[1]

لقد عُقدت سلسلة من الحوارات السياسية – أبرزها في جنيف، الصخيرات، تونس، وبوزنيقة – أُنتجت من خلالها حكومات انتقالية ومجالس سياسية، غالبًا ما اعتمدت على مبدأ المحاصصة الجغرافية أو التوازنات الدولية، لا على الإرادة الوطنية الجامعة، وهو ما فتح المجال أمام نخب جديدة، بعضها لم يكن فاعلًا في مراحل الثورة أو متجذرًا في الحقل السياسي الليبي، لكنها برزت بفضل الدعم الخارجي والقبول الدولي، مما قوّض من مصداقية العملية السياسية في نظر قطاعات واسعة من المجتمع.

كما أن طبيعة آليات الاختيار داخل هذه الحوارات – مثل: "آلية المجمع الانتخابي" في ملتقى الحوار السياسي الليبي عام 2020م – قد أفرزت مسؤولين سياسيين لم يتم انتخابهم من الشعب، ولم يخضعوا لمساءلة مؤسسية محلية، وإنما جرى تعيينهم أو التوافق عليهم داخل غرف مغلقة تحت إشراف البعثة الأممية، وهذا بدوره خلق ما يمكن تسميته بـ"الشرعية التقنية"، التي

(1) لاتشر، وولفرام. (2020م). تفكك ليبيا: البنية والعملية في الصراع العنيف. دار بلومزبري للنشر، ص 26.

تقوم على الاعتراف الخارجي وتزكية الفاعلين الدوليين، لا على المشاركة الشعبية أو الرقابة البرلمانية.[1]

وقد انعكس هذا الاختلال في التمثيل السياسي على فعالية المؤسسات، إذ بدت بعض القيادات أشد انصياعًا للضغوط الدولية من ارتباطها بالأولويات الوطنية، كما ولّدت هذه الصيغة شعورًا بالتهميش لدى القوى المجتمعية المحلية، وخصوصًا في المناطق المهمّشة أو التي لم تجد لها تمثيلًا حقيقيًا في مخرجات الحوارات الدولية.

في المجمل فإن تسييد المبادرات الخارجية على حساب المسارات الوطنية ،أفضى إلى حالة من التسييس الفوقي للشرعية، أسفرت عن تشظي النخب، وانفصالها عن قواعدها الاجتماعية، وتقليص الفضاء الوطني للمشاركة السياسية، وهو ما يعد أحد أبرز التداعيات العميقة للتدخلات الدبلوماسية على مسار تشكّل السلطة في ليبيا.

## ثانيًا_ بروز قوى سياسية جديدة مدفوعة بالشرعية الدولية:

أسفرت التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا عن بروز فاعلين سياسيين جدد لم يكونوا بالضرورة منخرطين في المشهد الليبي السابق، سواء قبل عام 2011م أو خلال المراحل الثورية الأولى، بل جاء صعودهم إلى مراكز السلطة نتيجة مباشرة لانخراطهم في المسارات التفاوضية متعددة الأطراف، وارتباطهم الوثيق بالبعثات الأممية والدول الراعية للحوار، **هذه الظاهرة** لم تكن مجرد تحول طبيعي في النخبة السياسية، بل مثّلت تحولًا بنيويًا في طبيعة تكوين السلطة، إذ أصبحت "الشرعية الدولية" عاملًا مرجّحًا أكثر من "الشرعية الشعبية" في تحديد من يحكم.

برزت هذه القوى من خلال آليات مثل ملتقى الحوار السياسي الليبي، واجتماعات جنيف، واللقاءات التي نظّمتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، حيث تم اختيار عدد من الشخصيات على أساس معايير التوازن الجغرافي، أو التوافق الدولي، دون اختبار حقيقي لمدى امتلاكهم للقبول المحلي أو الكفاءة السياسية، وقد أدى ذلك إلى تحويل بعض هذه الشخصيات إلى وكلاء سياسيين غير مباشرين للمجتمع الدولي، يتفاعلون مع الضغوط الخارجية أكثر من استجابتهم لتطلعات الشعب الليبي.[2]

---

(1) لاتشر، وولفرام. (2020م). ص 31..

(2) أليغروتشي، أليساندرو. (2021م). دور الفاعلين الدوليين في انتقال ليبيا نحو السلام. ص 41.

إن تصاعد نفوذ هذه القوى الجديدة ساهم في إعادة تشكيل بنية القرار السياسي، بحيث تم إقصاء أو تهميش أطراف فاعلة في الداخل الليبي، خصوصًا تلك التي لم تحظَ بتمثيل مباشر في المحافل الدولية أو التي اتخذت مواقف نقدية من طريقة إدارة المسارات الأممية، كما أن غياب الإطار القانوني المحلي الذي ينظم مشاركة هذه النخب – بمعنى غياب التفويض الشعبي أو الانتخابي – جعلها عرضة دائمة لتبدلات المواقف الدولية، وربط مصيرها بتحولات مواقف الدول الراعية أكثر من انخراطها في مشروع وطني طويل الأمد، **علاوة على ذلك** فإن بعض القوى الصاعدة المدفوعة بالشرعية الدولية استخدمت مواقعها للوصول إلى شبكات التأثير المالي والإداري داخل الدولة، ما أدى إلى تشويه قواعد التنافس السياسي، وخلق بيئة انتقائية تمكّن فاعلين دون مساءلة، وتضعف فرص بناء سلطة شرعية تستند إلى المشاركة الشعبية والتداول السلمي على الحكم.[1]

وبذلك، فإن واحدة من أبرز نتائج التدخلات الدبلوماسية تمثلت في إعادة هندسة المشهد السياسي وفق منطق خارجي، أفرز نخبًا ذات طابع انتقالي، محدودة العمق الاجتماعي، ومرتبطة بالشرعية الدولية أكثر من اندماجها في السياق الوطني، وهو ما سيكون له أثر بالغ في استقرار النظام السياسي على المدى الطويل، ويطرح تساؤلات حقيقية حول مدى إمكانية استعادة القرار الوطني بعيدًا عن أدوات التدويل.

(1) لاتشر، وولفرام. (2020م). ص 41.

## المطلب الثاني

## هشاشة الشرعية الانتقالية وتآكل الثقة السياسية.

أدت هندسة السلطة في ليبيا عبر مسارات دولية إلى إنتاج شرعيات انتقالية محدودة القاعدة الشعبية، ومفتقرة إلى أسس الاستقرار المؤسسي، وبمرور الوقت، تسببت هذه الصيغة الهشة في اهتزاز ثقة المواطنين بالمؤسسات، وتراجع الأمل في مسارات التسوية، مما ساهم في تعميق الانقسام السياسي، وتعطيل بناء شرعية دائمة تستند إلى الإرادة الوطنية.

### أولًا_ قصور المشروعية التمثيلية في الحكومات الانتقالية:

منذ عام 2011م، شهدت ليبيا سلسلة من الحكومات الانتقالية التي تشكلت غالبًا في سياقات استثنائية، ولم تأتِ نتيجة انتخابات شعبية شاملة أو من خلال توافقات وطنية عريضة؛ بل نتجت معظمها عن عمليات حوار سياسي برعاية دولية، فرضت مقاربات فوقية لبناء الشرعية، ما أفضى إلى حالة من القصور في التمثيل السياسي الحقيقي، وقد ترتب على ذلك تآكل تدريجي في مصداقية المؤسسات الحاكمة، وانعدام الثقة بينها وبين الشارع الليبي.

أُنتجت حكومات مثل "المجلس الوطني الانتقالي"، ثم "المؤتمر الوطني العام"، و"حكومة الوفاق الوطني"، وصولًا إلى "حكومة الوحدة الوطنية"، في إطار تفاهمات دولية أو تسويات فوقية، كانت الشرعية فيها ناتجة عن اعتراف خارجي أكثر من كونها مستندة إلى قاعدة تمثيل ديمقراطية داخلية[1]، وهذا القصور في المشروعية التمثيلية تَجلى في عدة أوجه:

1. ضعف الانخراط الشعبي :معظم الحكومات الانتقالية لم تُبنَ على تفويض شعبي مباشر، ولم تكن ناتجة عن صناديق اقتراع، بل كانت ثمرة حوارات سياسية مغلقة، **وقد انعكس ذلك** في عزوف قطاعات واسعة من المجتمع عن الانخراط في العملية السياسية، وشعور بالتهميش لدى فئات لم تجد نفسها ممثلة في مراكز القرار.[2]
2. تغوّل التمثيل الجغرافي على السياسي: ركّزت مبادرات الأمم المتحدة والدول الراعية على تحقيق "توازن جغرافي" في التمثيل، إلا أن ذلك تم أحيانًا على حساب الكفاءة السياسية أو

(1) أليغروتشي، أليساندرو. (2021م). ص 33.

(2) أليغروتشي، أليساندرو. (2021م). ص 25.

القاعدة الشعبية، ما جعل بعض القيادات مجرد رموز جغرافية لا تعبّر عن طيف سياسي واسع، وهو ما قوّض جدوى التمثيل كمصدر للشرعية.

3. غياب المساءلة الشعبية والمؤسسية: في ظل غياب برلمانات فاعلة، وتأجيل الانتخابات مرارًا، لم تخضع الحكومات الانتقالية لأي شكل من أشكال المساءلة الجادة، ما خلق بيئة سمحت بترسيخ المحاصصة والانقسامات، وساهمت في استمرار الهشاشة المؤسسية وعدم الاستقرار.
4. تسييس الاعتراف الدولي :استخدم بعض الفاعلين الدوليين "الاعتراف بالحكومة" كأداة سياسية، فكانت بعض الحكومات تُمنح أو تُسحب منها الشرعية وفقًا لمواقف الدول الكبرى، لا وفقًا لمعايير محلية أو قانونية داخلية، ما حول الشرعية إلى ورقة ضغط سياسي دولي، بدل أن تكون تعبيرًا عن الإرادة الشعبية.

هذه الأوضاع مجتمعة أدت إلى فقدان الثقة في مشروع الدولة الانتقالية، حيث باتت الحكومات المتعاقبة في نظر قطاعات من المجتمع تمثل نخبًا منفصلة عن الشعب، تفتقد للتمثيل والمساءلة، وتستند في وجودها إلى توافقات مؤقتة قابلة للانهيار، وليست إلى عقد اجتماعي وطني راسخ، **وبالتالي فإن** أحد أخطر تداعيات التدخلات الدبلوماسية في ليبيا تمثل في فرضها لصيغة شرعية انتقالية غير مكتملة الأركان، ما جعل مؤسسات الحكم عرضة للأزمات الدورية، وأفقد الدولة الليبية القدرة على توليد استقرار سياسي مستدام.[1]

## ثانيًا_ فقدان الثقة السياسية وتآكل الرصيد المجتمعي للمسارات الانتقالية:

مثّل فقدان الثقة السياسية في ليبيا أحد أبرز المظاهر العميقة لتداعيات التدخلات الدبلوماسية على المسار الانتقالي، فقد أدى افتقار الحكومات المتعاقبة للشرعية الشعبية والتمثيل الحقيقي إلى تآكل تدريجي في الرصيد المجتمعي لأي عملية سياسية، ومع تكرار الفشل في الوفاء بالاستحقاقات الانتخابية، وغياب الرؤية الوطنية الشاملة، فقدت شرائح واسعة من المواطنين الثقة في النخب، وفي إمكانية أن تقود المسارات المدعومة دوليًا إلى استقرار فعلي أو تحول ديمقراطي حقيقي.

---

(1) ألّيغرونتشي، أليساندرو. (2021م). ص 27.

**1. تراكم الإخفاقات الانتقالية وفشل إدارة التوقعات.**

أُطلقت منذ عام 2011م عدة مشاريع سياسية كبرى بدعم أممي دولي – كالاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات (2015م)، وخارطة الطريق الناتجة عن حوار جنيف (2021م) – لكنها عجزت جميعها عن تحقيق تحول مؤسسي مستقر، إذ لم تنجح في تنظيم انتخابات شاملة، أو إنهاء الانقسام المؤسساتي، أو إنتاج قاعدة دستورية دائمة، ومع كل تعثر جديد، تراجعت ثقة المواطنين في صدقية العملية السياسية، وبدأت نظرة تشككية تتكرس إزاء النوايا الدولية، وفاعلية النخب المحلية المشاركة في تلك المبادرات.[1]

**2. انكشاف محدودية القبول الشعبي للنخب السياسية.**

نتيجة لغياب آليات المشاركة الشعبية الفعلية في اختيار الحكومات، بدا أن النخب السياسية التي صعدت عبر الحوارات الدولية تفتقر إلى قاعدة دعم مجتمعية، حيث انحصر ولاؤها في أطر نخبوية محددة، لا في قطاعات واسعة من السكان، وقد أدى ذلك إلى شعور عام بالتغريب السياسي، إذ لم يجد كثير من الليبيين أنفسهم ممثلين أو معبَّرًا عنهم في مخرجات الحوار أو في تشكيلات الحكم، وهو ما عزز من مناخ اللامبالاة، وقلّص فرص المصالحة الوطنية الشاملة.[2]

**3. تفكك الرابط بين الأداء السياسي والشرعية.**

في السياقات الطبيعية تُقاس شرعية الحكومات بقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة وتحسين شروط الحياة، غير أن الحكومات الانتقالية في ليبيا، في ظل تدخلات دولية معقدة، لم تتمكن من تحسين مؤشرات الأمن أو الاقتصاد أو العدالة الانتقالية، ما أدى إلى تفكك الرابط بين الأداء السياسي والشرعية، فاستمر وجود تلك الحكومات رغم تردي الأوضاع، بسبب دعم خارجي، لا لتجديد داخلي للثقة، هذا الوضع قوّض المبدأ الأساسي للشرعية الديمقراطية، وأضعف فرص ترسيخ التعاقد السياسي بين الدولة والمجتمع.[3]

**4. اتساع الفجوة بين المركز والمجتمع المحلي.**

أدى تركّز الحوارات السياسية في العواصم الإقليمية والدولية، وغياب آليات تشاورية حقيقية داخل ليبيا، إلى اتساع الفجوة بين السلطة والمجتمع المحلي، خاصة في المناطق

---

(1) ألّيغروتشي، أليساندرو. (2021م). ص 49.

(2) مجموعة مؤلفين: ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2022م)، ص 134.

(3) مجموعة مؤلفين: المرجع السابق، (2022م)، ص 133.

الطرفية والجنوب الليبي، كما أن الإقصاء غير المعلن لعدد من الفاعلين المحليين – خصوصًا القبليين والمجتمعيين – من مراكز التأثير السياسي، أدى إلى شعور بالاستبعاد وفقدان الانتماء لخيارات الدولة، ما زاد من هشاشة التماسك الوطني، وقلّص من قدرة المؤسسات على استيعاب التنوع المجتمعي ضمن مسار سياسي جامع.[1]

**5. تغذية النزعة نحو الحلول غير السياسية.**

مع استمرار فشل المبادرات السياسية في إنتاج نتائج ملموسة، بدأت بعض الأطراف في المجتمع الليبي – سواء من القوى المسلحة أو من الفاعلين المدنيين – تتجه نحو التشكيك في جدوى الحلول السياسية أصلًا، وميل بعضهم لتبني مقاربات أكثر حسمًا، سواء عبر القفز على المسار الانتقالي، أو المطالبة بالتدخل الخارجي المباشر، أو حتى الحنين إلى مركزية الحكم السابق، وهذه الاتجاهات جميعها تمثل خطرًا على مستقبل التعددية والديمقراطية، وتُظهر كيف أن تآكل الثقة السياسية لم يعد مجرد انطباع شعبي سلبي؛ بل بات واقعًا مؤسسيًا يهدد العملية السياسية برمّتها.

(1) عبد السلام الحضيري، وخالد العريبي: المرجع السابق، (2023م)، ص 120.

## المبحث الثاني:
## تحوّلات الوظيفة الدبلوماسية من التسوية إلى إدارة الأزمة

لم تعد التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا، تقتصر على دعم مسار تسوية سياسية فحسب؛ بل تحوّلت تدريجيًا إلى أداة لإدارة الأزمة ضمن حدود الاستقرار الأدنى، دون التوصّل إلى حلول جذرية تضع حدًا للانقسامات الداخلية. وقد أدى هذا التحوّل إلى إعادة تعريف الوظيفة الدبلوماسية في السياق الليبي، بحيث باتت تركز أكثر على احتواء النزاعات وموازنة القوى بين الأطراف المختلفة بدلًا من الحسم السياسي، مما ساهم في تأبيد الوضع الانتقالي وخلق نمط من التكيّف مع الانقسام كأمر واقع.

وقد تجلّت هذه الاستراتيجية في اعتماد الفاعلين الدوليين على أدوات متعددة، شملت المبادرات السياسية، والوساطات، والدعم الفني للمؤسسات، فضلاً عن الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية، بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار، دون المساس بشكل جذري بمصادر الصراع الداخلي. كما أثّر هذا النهج على طبيعة الحوار السياسي بين الأطراف الليبية، إذ أصبح مسار التفاوض يلتزم بالحدود التي يفرضها التدخل الخارجي، ما أدى إلى ترسيخ نمط من السلطة المؤقتة والهشّة، وزيادة اعتماد الفاعلين المحليين على الاعتراف الدولي لتأكيد شرعيتهم.[1]

وفي هذا السياق، يمكن تقسيم دراسة التدخلات الدبلوماسية الدولية في ليبيا إلى محورين رئيسين، يوضحان التكيف مع واقع الانقسام، ومنطق إدارة الأزمة بدلًا من السعي إلى التسوية الشاملة:

1. **المطلب الأول: تكيّف الدبلوماسية الدولية مع واقع الانقسام الليبي**
   ويتناول هذا المطلب كيفية استجابة الدبلوماسية الدولية للتشرذم الداخلي، واستراتيجيات الاحتواء التي اعتمدتها للحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار دون فرض حلول نهائية.
2. **المطلب الثاني_ منطق إدارة الأزمة بدلًا من التسوية الشاملة في المقاربة الدولية.**
   ويهتم هذا المطلب بتحليل النهج الذي اتبعته الدول والمنظمات الدولية في إدارة الأزمة، بحيث يتركز التدخل على ضبط التوازنات وتقليل التصعيد، بدلًا من تحقيق تسوية سياسية شاملة تُنهي الانقسامات وتعزز بناء مؤسسات وطنية قوية.

---

(1) وليد محمد ربيع عبد الحميد: التدخل في الصراعات الداخلية في إطار العلاقات الدولية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 10(72)، (2022م)، ص90.

## المطلب الأول:
## تكيّف الدبلوماسية الدولية مع واقع الانقسام الليبي.

ساهمت طبيعة الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا في دفع الأطراف الدولية إلى إعادة صياغة أدواتها الدبلوماسية، ليس بهدف تجاوز الانقسام؛ بل في كثير من الأحيان للتكيّف معه كواقع مستمر، وهو ما أضعف فرص الوصول إلى تسوية شاملة وأعاد إنتاج حالة الجمود السياسي.

### أولًا_ الاعتراف الانتقائي بالشخصيات والمؤسسات كأداة دبلوماسية.

منذ انطلاق الأزمة الليبية في سنه 2011م، لم يكن الاعتراف الدولي بالمؤسسات أو الشخصيات السياسية مجرد إجراء قانوني أو تقني؛ بل أصبح أداة دبلوماسية ذات حمولة سياسية عميقة، إذ استخدمت عدة أطراف دولية "الاعتراف" كوسيلة ضغط وتأثير، تخضع في كثير من الأحيان لحسابات المصلحة والتكتيك بدلًا من معايير الشرعية والتمثيل، وقد أدى هذا الاستخدام الانتقائي إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بشكل غير متوازن، وأسهم في تعميق حالة الانقسام بدلًا من احتوائها.[1]

**1. اعتراف مزدوج ومتغير في السياقات الانتقالية.**

شهدت ليبيا منذ عام 2014م نمطًا فريدًا من الاعترافات الدولية المتغيرة، حيث تعاقبت فترات اعترفت فيها بعض الدول بحكومتين في آنٍ واحد، كما حدث بين حكومة طبرق (المعترف بها من مجلس النواب) وحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، لم تكن هذه الازدواجية تعبيرًا عن التعدد الديمقراطي؛ بل كانت انعكاسًا لصراع نفوذ بين دول داعمة لأطراف متباينة، مما جعل الاعتراف الدولي أداة لتكريس الانقسام أكثر منه وسيلة لتجاوز الأزمة.[2]

---

(1) محمد المبروك: الاعتراف الدولي كأداة للصراع السياسي في ليبيا بعد 2011م، مجلة السياسة الدولية، 58(4)، (2022م)، ص 79.

(2) سمير أحمد سنان: الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011م (رسالة ماجستير غير منشورة): كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، (2021م)، ص 41..

**2. الاعتراف لا يعكس دائمًا الشرعية الداخلية.**

غالبًا ما تجاهل الاعتراف الدولي ،مدى قبول الأطراف المعترف بها داخل ليبيا، فقد حصلت حكومات انتقالية على دعم دولي واسع رغم افتقارها إلى قاعدة شعبية حقيقية أو فاعلية تنفيذية، وهذا ما أدى إلى مفارقة سياسية، تمثلت في تمكين سلطات لم تحز على شرعية انتخابية أو توافق وطني، بينما همّشت أطراف أخرى تملك تأثيرًا مجتمعيًا فعليًا، وبهذا تحوّل "الاعتراف" إلى بديل عن الإرادة الشعبية، بدلًا من أن يكون امتدادًا لها.

**3. الاعتراف كأداة لإعادة تشكيل الاصطفافات.**

أظهرت مراحل عدة من الأزمة أن الاعتراف الدولي يُستخدم لتعديل موازين القوى على الأرض، **على سبيل المثال**، جاء الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني عام 2016م بعد اتفاق الصخيرات دون أن يكون هناك توافق وطني شامل حولها، مما أثار انقسامات سياسية وأمنية جديدة، كما استُخدم الاعتراف لاحقًا في شرعنة الاتفاقات الثنائية، مثل تلك المتعلقة بالتعاون العسكري أو البحري، ما أكسب قرارات سياسية حساسة غطاءً دوليًا دون المرور بمؤسسات تمثيلية وطنية.

**4. الاعتراف المتحيز يُضعف المسارات السياسية.**

عندما يُمارس الاعتراف الدولي بشكل انتقائي وغير متوازن، فإنه يُضعف ثقة الفاعلين المحليين في حيادية المجتمع الدولي، وقد أدى هذا الوضع إلى تقويض بعض مسارات الحوار السياسي، لأن الأطراف غير المعترف بها اعتبرت أن نتائج الحوار محسومة سلفًا لصالح أطراف تتمتع بدعم خارجي، مما أفقد العملية السياسية مشروعيتها في نظر خصومها، كما عزز ذلك من ميل بعض الفاعلين إلى اللجوء للحلول العسكرية أو التحالفات الإقليمية كبديل عن الشرعية التفاوضية.[1]

**5. الإشكالية القانونية والسياسية للاعتراف المشروط.**

في بعض الحالات ربطت جهات دولية الاعتراف بشرط التزام الأطراف بسلوك سياسي معين، مثل القبول بخارطة طريق محددة، أو دعم بعثة أممية معينة، ورغم أن ذلك قد يبدو أداة لضبط العملية السياسية، إلا أنه في الواقع فتح الباب أمام ابتزاز سياسي مقنّع، يُفرغ مبدأ السيادة

(1) سمير أحمد سنان: المرجع نفسه، (2021م)، ص 67..

من مضمونه، فاعتماد الاعتراف على الالتزام بمحددات دولية غالبًا ما يُقصي أطرافًا محلية لها وزن اجتماعي، لكنه خارج الأطر الدولية الرسمية.

يتضح من مجمل التجربة الليبية أن الاعتراف الدولي لم يكن مجرد عملية تنظيمية لبناء مؤسسات ما بعد الصراع، بل أصبح أحد أدوات إدارة الأزمة وتوجيه مساراتها، ومع غياب قاعدة دستورية وطنية متفق عليها، غدا الاعتراف الانتقائي بمثابة شيفرة سياسية تستخدمها القوى الدولية لتحديد من يحق له الحضور في المشهد ومن يُقصى منه، هذه الآلية، بدلًا من أن تساهم في بناء شرعية توافقية، أدت إلى خلق بيئة سياسية مضطربة، واستمرار أزمة التمثيل والشرعية في ليبيا.

## ثانيًا_ تثبيت الانقسام كأمر واقع في الخطاب الدبلوماسي الدولي:

رغم أن الخطاب الدبلوماسي الدولي بشأن ليبيا ظل يُعلن تمسكه الدائم بمبدأ "وحدة الأراضي الليبية" و"دعم المسار السياسي الشامل"، إلا أن الممارسة العملية لذلك الخطاب كشفت عن مفارقة جوهرية، تتمثل في تعامل القوى الدولية مع حالة الانقسام السياسي والمؤسساتي كأمر واقع، بل وتكريس هذا الانقسام من خلال الأدوات الدبلوماسية ذاتها، لقد أصبح الخطاب الدبلوماسي – بما فيه خطاب البعثات الأممية – مع مرور الوقت أقل اندفاعًا نحو فرض حلول توحيدية، وأكثر قبولًا بتسويات جزئية ومؤقتة، تراعي موازين القوى المحلية والدولية أكثر مما تركز على تحقيق مشروع الدولة الليبية الجامعة.[1]

### 1. تبني مقاربة "الاعتراف المزدوج" بحكم الأمر الواقع.

في سياقات عدة تعاملت القوى الدولية مع سلطتين أو أكثر في ليبيا في آنٍ واحد، من خلال اللقاءات، والزيارات الرسمية، وترتيبات التعاون، بل وحتى عبر دعم ميزانيات جزئية.

وقد أدى ذلك إلى تثبيت الانقسام بين شرق البلاد وغربها، حيث أصبح لكل طرف تمثيل سياسي ودبلوماسي يتعامل معه المجتمع الدولي بشكل منفصل، مما أسس لنمط من "الازدواج الدبلوماسي" الذي يناقض مبدأ وحدة الدولة، ويخلق حالة تشريعية وإدارية موازية يصعب تجاوزها لاحقًا.[2]

---

(1) أحمد قاسم حسين: دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات"، سياسات عربية، 7(36)، (2019م)، ص 69.

(2) عبد الحميد الصيام، و إنعام سالم: المرجع السابق، (2024)، ص 520

**2. خطاب الوساطة المحايد شكليًا، المنحاز موضوعيًا.**

اتبعت بعثات الأمم المتحدة وعدد من القوى الغربية خطابًا دبلوماسيًا يزعم الحياد، ويركز على ضرورة جمع الأطراف وتجاوز الخلافات، لكن هذا الخطاب غالبًا ما كان يفتقر إلى الضغط العملي الكافي لإجبار الأطراف على تقديم تنازلات حقيقية، بل تم الاكتفاء بإدارة الانقسام بدلًا من تفكيكه، عبر إطلاق مبادرات لا تُفضي إلى حلول دائمة، أو فرض تسويات مؤقتة تضمن فقط منع الانفجار العسكري دون بناء ركائز الدولة.

**3. الاستناد إلى مبدأ "الفاعلية الواقعية" في التعامل مع المؤسسات.**

بدأت بعض القوى الدولية تتعامل مع الأطراف الليبية لا على أساس الشرعية القانونية أو السياسية، بل على أساس "الفاعلية على الأرض"، أي مدى قدرتها على السيطرة على المؤسسات أو الموارد أو السلاح، وقد أدى هذا إلى إعطاء أطراف الأمر الواقع – كالميليشيات أو الحكومات غير المنتخبة – وزنًا سياسيًا ودبلوماسيًا يفوق تمثيلها الشعبي، وهو ما زاد من هشاشة المسار السياسي، ورسّخ قاعدة مفادها أن من يسيطر ميدانيًا يصبح شريكًا في التفاوض والاعتراف، بغض النظر عن المشروعية

**4. الدور الإقليمي في إعادة إنتاج الانقسام.**

أسهمت الأطراف الإقليمية – مثل تركيا ومصر والإمارات وقطر – في تكريس الانقسام الليبي من خلال انحيازاتها لأطراف محلية بعينها، وقد ترافق هذا مع قبول ضمني من بعض القوى الغربية بهذا النفوذ الإقليمي، ضمن إطار التوازن الجيوسياسي، وبدلًا من العمل على تقليص هذه الفجوة، وهنا غدت الدبلوماسية الدولية تُراعي مصالح القوى الإقليمية كجزء من حساباتها، ما دفعها لتفادي تبني مواقف صارمة تجاه تجاوزات أو تعنّت بعض الأطراف، حرصًا على التوازن السياسي، حتى وإن كان ذلك على حساب وحدة الدولة الليبية.[1]

**5. تجاهل بناء مؤسسات وطنية موحّدة.**

رغم الحديث المتكرر عن أهمية "توحيد المؤسسات السيادية" (مثل المصرف المركزي، المؤسسة الوطنية للنفط، الجيش، البرلمان)، لم تُنجز أي خارطة طريق عملية لتفعيل ذلك، بل على العكس، استمرت بعض القوى الدولية في التعامل مع المؤسسات المنقسمة، بما في ذلك

(1) أحمد قاسم حسين: المرجع نفسه، (2019م)، ص 68.

التوقيع على اتفاقيات، وتقديم الدعم الفني والمالي، في ظل غياب مؤسسة مركزية موحدة، وهذا السلوك كرّس الانقسام كمكون دائم في المعادلة، بدل أن يُعامَل كمرحلة انتقالية عابرة، تكشف طبيعة الخطاب والممارسة الدبلوماسية في الحالة الليبية عن تناقض واضح بين الشعارات المعلنة والمواقف العملية، ففي حين يُروّج للحياد والدعم السياسي، تسهم الأدوات الدبلوماسية نفسها – من اعترافات، ومفاوضات، ودعم لوجستي – في إعادة إنتاج الانقسام، بل تحوّل هذا الخطاب تدريجيًا من كونه أداة ضغط لإعادة بناء الدولة، إلى إطار تنظيمي لإدارة الانقسام وضبط حدوده، وهو ما قوّض إمكانية بناء تسوية شاملة، وأبقى ليبيا عالقة في مرحلة رمادية لا هي حرب شاملة ولا هي سلم دائم.[1]

(1) سمير أحمد سنان: المرجع السابق، (2021م)، ص 80.

## المطلب الثاني
## منطق إدارة الأزمة بدلاً من التسوية الشاملة في المقاربة الدولية.

تكشف متابعة المقاربة الدولية تجاه الحالة الليبية، منذ تثبّت الانقسام المؤسسي وتوقّف جولات القتال الواسعة، عن انتقال تدريجي من السعي إلى تسويةٍ سياسية شاملة إلى اعتماد منطق إدارة الأزمة بحدٍّ أدنى من الاستقرار، المقصود هنا هو إبقاء مؤسسات أساسية قيد العمل، وخفض منسوب العنف، وتأمين الخدمات الضرورية، مع ترك أسباب الانقسام ومعضلات الشرعية المؤسسية دون معالجة حاسمة، هذا التحوّل انسجم مع ما سبق في هذا الفصل بشأن الاعتراف الانتقائي بفاعلي السلطة بحكم الأمر الواقع، لكنه نقل الأولويات من إعادة بناء السلطة على قاعدة موحّدة إلى حماية الوضع القائم وتقليل المخاطر، وهو ما انعكس في تصميم المسارات الأمنية والاقتصادية والدستورية وآليات المتابعة الدولية ذات الطابع المعياري غير الملزم.

في المسار الأمني جرى التركيز على وقف إطلاق النار وترتيبات الفصل بين القوات وإنشاء قنوات اتصال وظيفية، مع غياب خطة مُلزِمة لإصلاح القطاع الأمني أو توحيد القيادة العسكرية أو تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، اتفاق 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020م وفّر إطارًا واضحًا لخفض العنف من خلال اللجنة العسكرية المشتركة (5+5)، غير أنّه لم يُقترن بأدوات إنفاذ كافية ولا بجداول تنفيذ قابلة للقياس، ما جعل خطوط التماس تتجمّد بدل أن تزول، وحافظ على تأثير موازين القوة المحلية في سلوك الأطراف، ومع الوقت تحوّل وقف النار من محطة انتقالية نحو توحيد مؤسسي إلى غايةٍ بحد ذاته، تُسجّل نجاحًا قصير الأجل في الحماية، لكنها لا تنتج احتكارًا شرعيًا لاستخدام القوة، ولا تؤسس لبيئة انتخابات آمنة قابلة للاستمرار.[1]

وعلى المسار الاقتصادي والإجرائي جرى فصل إدارة الموارد والخدمات عن المسار السياسي، عبر لجان فنية وترتيبات مؤقتة لتدفق الإيرادات وضبط الإنفاق العام واستمرارية المرافق الحيوية، هذا النهج خفّف الكلفة الاجتماعية وقلّل مخاطر الانهيار المالي، لكنه رسّخ شرعية تشغيلية لمؤسسات متوازية تُقاس بقدرتها على دفع الرواتب وتسيير الخدمات أكثر من

(1) عبد الحميد الصيام، وإنعام سالم: المرجع السابق، (2024م)، ص 525.

اتصالها بالتمثيل والمساءلة، ومع غياب ربط واضح بين الدعم الفني الخارجي ومؤشرات توحيد المؤسسات المالية والرقابية، تحول هذا المسار إلى آلية لإطالة المرحلة الانتقالية بدل أن يكون جسرًا إلى التسوية، خاصة وأن مجموعات العمل الاقتصادية المنبثقة عن مسار برلين ركّزت على إدارة المخاطر أكثر من معالجة أسباب الانقسام المؤسسي، وبذلك بات استمرار العجلة الاقتصادية هدفًا قائمًا بذاته، فيما تُرحَّل استحقاقات وحدة القرار المالي والرقابي إلى مواعيد لاحقة تتبدّل بتبدّل الظرف، ومن هذا وذلك ...

أولاً، أما الاستحقاقات الدستورية والانتخابية فقد خضعت لمنطق تقليل المخاطر، فتوسّعت اشتراطات تهيئة البيئة وتعدّدت التأويلات القانونية والسياسية المتعلقة بشروط الترشح وترتيب المراحل والمواعيد النهائية، ورغم أن مجلس الأمن تبنّى خارطة طريق نحو الانتخابات كما في القرار 2570م (2021م)، ظل نطاق التأجيل واسعًا، وأُعطيت الأولوية لتفاهمات انتقالية توافقية متكررة على حساب ترسيخ شرعية انتخابية متجدّدة تُنهي الازدواج التشريعي والتنفيذي، ونتيجة لذلك تآكلت الثقة العامة في العملية السياسية، وازداد الفاصل بين الوعود الدولية والتنفيذ الفعلي داخل البلاد، ما جعل كل جولة تأجيل تُضعِف الصلة بين الأداء الحكومي والقبول المجتمعي، وتقلّل من استعداد الأطراف لتقديم تنازلات حقيقية.[1]

ويتصل بذلك نمط المتابعة الدولية الذي حافظ على خطاب معياري واضح _توحيد المؤسسات، احترام حظر السلاح، خروج العناصر الأجنبية_ من دون بنية إنفاذ مشتركة أو عتبات جزائية متفق عليها، صحيح أن قرار مجلس الأمن 2510م (2020م) دعم مخرجات برلين وأطرها الثلاثية، لكن التنفيذ ظل رهينًا بتباين أولويات العواصم المؤثرة واختلاف إراداتها، ما أضعف أثر الردع وسمح للفاعلين المحليين بمراكمة هوامش مناورة بين مسارات متوازية ومظلات متعددة[2]، **في هذا السياق** استقرّ سقف التوافق الأدنى الممكن بوصفه الحدّ العملي المتاح، فيما جرى تدوير التعهّدات من دون ترجمة مؤسسية ملزمة، فتراجعت فعالية أدوات الضغط الدبلوماسي في دفع الأطراف نحو ترتيبات نهائية قابلة للتنفيذ.

---

(1) الأمم المتحدة. (16 أبريل 2021م) *قرار مجلس الأمن رقم 2570م (2021م)* S/RES/2570 :(2021م). مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ص 2.

(2) الأمم المتحدة. (16 أبريل 2021م). ص 1.

تترتب على هذا المنطق آثار مباشرة على الشرعية وبناء الدولة، ينتقل مركز الثقل من التفويض الشعبي إلى الاعتراف الخارجي والجدوى التشغيلية، وتتوسّع شبكات النفوذ المرتبطة بإدارة الوضع القائم على حساب قنوات المساءلة، وتُعاد صياغة الحوافز المحلية بحيث تبدو كلفة المخاطرة بتسوية نهائية أعلى من كلفة البقاء في حالة إدارةٍ ممتدة، خاصة في ظل انخفاض احتمالات العقاب الدولي الفعلي وارتفاع إمكان التسوق السياسي بين المسارات، وكلما طال أمد الإدارة ارتفعت كلفة الخروج منها؛ إذ تصبح أي محاولة لاحقة لانتخابات شاملة أو لتوحيد أمني مُلزِم أكثر حساسية للتعطيل السياسي والإجرائي، **ولا يمنع ذلك** الاعتراف بأن إجراءات خفض العنف ومنع الانهيار المؤسسي مكاسب ملموسة، لكنه يوضح كيف انزلقت هذه الأدوات من وسائل مرحلية إلى بدائل شبه دائمة عن التسوية.[1]

تصحيح المسار يقتضي إعادة وصل المسارات الأمنية والاقتصادية والدستورية داخل إطار واحد ذي جداول زمنية واضحة قابلة للمتابعة، مع توفير أدوات إنفاذ مشتركة ترفع كلفة الإخلال وتحد من تدوير الالتزامات، كما يتطلب ربط أي دعم خارجي بمؤشرات عملية لتوحيد المؤسسات ودمج القوى الأمنية وإصلاح الإدارة المالية العامة، وتعريف تهيئة البيئة كحزمة إجراءات محددة زمنيًا تؤدي مباشرة إلى استحقاقات لا تُؤجَّل بلا ثمن، عندئذ تستعيد التسوية أولويتها ويعود الدعم الدولي من إدارة الجمود إلى دفع انتقالٍ سياسي مستقر، بما ينسجم مع هدف بناء شرعية دائمة قابلة للتجدد داخل مؤسسات موحّدة.

(1) الأمم المتحدة. (16 أبريل 2021م). ص 6.

# المبحث الثالث:
# السيادة الوطنية واستعادة القرار السياسي

منذ اندلاع الأزمة الليبية عام 2011م، دخلت البلاد في مرحلة معقدة من التجاذب بين الفاعلين الداخليين والخارجيين، ما جعل مسألة السيادة الوطنية إحدى أبرز القضايا التي أفرزتها التحولات السياسية العاصفة. فقد أصبحت الإرادة الليبية رهينةً لتفاعلات إقليمية ودولية متشابكة، وتحوّل القرار السياسي إلى ساحة تنافس بين قوى متداخلة المصالح، تستخدم أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية لتوجيه مسار الأحداث وفقًا لأولوياتها الاستراتيجية. وبدل أن تكون الوساطات الدولية وسيلةً لإعادة بناء الدولة الوطنية على أسس مستقلة، تحوّلت في كثير من الأحيان إلى آليةٍ لإعادة توزيع النفوذ بين القوى المتدخلة، ما انعكس سلبًا على قدرة الليبيين على التحكم في مستقبلهم السياسي.

لقد أدت كثافة التدخلات الدبلوماسية خلال العقد الماضي إلى تقليص فعلي لحيّز القرار الوطني، حيث أصبح اعتماد السلطات الانتقالية على الدعم الخارجي – سواء في التمويل أو الشرعية أو الأمن – واقعًا لا يمكن تجاوزه. وأصبح هذا الاعتماد يشكّل أحد مظاهر هشاشة السيادة، إذ باتت المفاوضات الوطنية تُدار خارج الحدود، وتُحسم القرارات الكبرى المتعلقة بالحكومة والانتخابات والجيش في عواصم أجنبية، ما ولّد شعورًا متزايدًا بفقدان السيطرة الذاتية على المسار السياسي الوطني. كما ساهم الانقسام المؤسسي الحاد بين الشرق والغرب في إضعاف الموقف التفاوضي الليبي، ومنح الأطراف الخارجية قدرةً أكبر على التأثير في مجريات العملية السياسية. [1].

في هذا الإطار، يحاول هذا المبحث استشراف الشروط الضرورية لاستعادة التوازن بين الدعم الدولي واحترام الاستقلال السياسي، من خلال تحليل مظاهر تآكل السيادة الوطنية في التجربة الليبية، وتقييم مدى إمكانية بلورة مشروع وطني جامع يعيد للدولة الليبية مكانتها كفاعل حرّ في محيطها الإقليمي والدولي. وتبرز أهمية هذا التحليل في كونه لا يقتصر على البعد السياسي فحسب؛ بل يمتد إلى الأبعاد الاقتصادية والأمنية والقانونية التي تشكّل دعائم السيادة، إذ لا يمكن الحديث عن استقلال القرار الوطني دون استقلال مالي ومؤسسي وأمني فعلي يعبّر عن إرادة الشعب الليبي.

---

(1) شيرقاوي، محمد. (2023م) *.لغز الشرعية في وساطة الأمم المتحدة في الصراع الليبي* .ضمن كتاب *:الوساطة في النزاعات في العالم العربي*، ص 201.

## المطلب الأول:

## تعقيد المشهد السياسي وإعادة تشكيل الأولويات.

رغم الحاجة الليبية للدعم الدولي في مرحلة ما بعد الصراع، إلا أن هذا الدعم كثيرًا ما تداخل مع وظائف الدولة، متجاوزًا حدود المساندة نحو التأثير المباشر في القرار السيادي، ما أوجد علاقة غير متكافئة بين الداخل والخارج.

### أولًا_ تحوّل الدعم الفني إلى وصاية سياسية:

في سياقات ما بعد النزاعات، يُفترض أن يأخذ الدعم الدولي للدول الخارجة من الحروب شكلًا تقنيًا محايدًا، يهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على التعافي وإعادة البناء، غير أن الحالة الليبية تكشف عن مسار مغاير؛ إذ تجاوز الدعم الفني المعلن حدوده الإجرائية، وتحوّل تدريجيًا إلى أدوات ضغط وتوجيه، وصلت في بعض المراحل إلى مستوى الوصاية غير المعلنة، بما يقيد حرية القرار السياسي الوطني، ويعيد إنتاج التبعية السياسية تحت غطاء المساعدة الدولية.

**1. تغوّل البعثات الدولية على السيادة المؤسسية:**

رغم أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) أُنشئت أساسًا لتقديم المساعدة التقنية في مجالات المصالحة وبناء المؤسسات، إلا أن دورها توسّع ليشمل الإشراف الفعلي على العملية السياسية، بدءًا من تنظيم الحوارات، مرورًا بصياغة الاتفاقات، ووصولًا إلى اقتراح الأسماء وتوزيع المناصب في الحكومات الانتقالية، وبدلًا من دعم مخرجات محلية نابعة من التوافق الداخلي، أصبحت البعثة – في مراحل متعددة – جهة محورية في صناعة القرار السياسي، ما أضعف موقع المؤسسات الليبية الشرعية، ورسّخ تبعية وظيفية للمرجعية الأممية[1].

**2. مشروطة الدعم وارتباطه بالقبول السياسي:**

لم يكن الدعم الدولي لليبيا دعمًا مطلقًا أو محايدًا؛ بل ارتبط في كثير من الأحيان بمدى قبول الحكومة أو المؤسسة الليبية بالأجندات السياسية المطروحة من الخارج، وقد تجلّى ذلك في

---

(1) شيرقاوي، محمد. (2023م) *.لغز الشرعية في وساطة الأمم المتحدة في الصراع الليبي* .ضمن كتاب *:الوساطة في النزاعات في العالم العربي*، ص 212.

اشتراط الاعتراف الدولي أو استمراره بمدى الالتزام بخطط خارطة الطريق الأممية، حتى في ظل غياب إجماع وطني عليها، ومع الوقت، أصبح الدعم الفني – سواء كان ماليًا، تقنيًا، أو سياسيًا – أداة لفرض توجهات دولية بعينها، تحت مسمى "المساعدة"، وهو ما يُعد تقييدًا غير مباشر للسيادة الوطنية.

**3. التعاقد مع شركات استشارية دولية لتوجيه السياسات**

اعتمدت بعض الحكومات الانتقالية في ليبيا على شركات استشارية دولية لصياغة السياسات العامة، وتنظيم العلاقات الخارجية، بل وفي بعض الأحيان للمساعدة في ترتيب المشهد الإعلامي والدبلوماسي، ورغم ما قد يبدو في ذلك من حداثة إدارية، إلا أن النتائج على الأرض أظهرت أن هذه الجهات كانت في الغالب مرتبطة بشبكات مصالح دولية، ما جعلها تساهم في تصدير رؤى خارجية تتجاوز الحاجات الوطنية الفعلية، وتخلق فجوة بين القرار المحلي والإرادة المجتمعية، وتعمق التبعية لصنّاع السياسات في الخارج.

**4. التوسع في آليات الرقابة الدولية غير المتوازنة:**

فرضت بعض المؤسسات الدولية آليات رقابة مشددة على المؤسسات الليبية، لا سيما المالية والاقتصادية، بدعوى مكافحة الفساد أو ترشيد الإنفاق، غير أن تلك الرقابة – رغم أهميتها من حيث المبدأ – لم تكن متوازنة، إذ اقتصرت على أطراف دون غيرها، أو جاءت بقرارات مفروضة دون مشاركة وطنية فعلية في تصميم معاييرها، وبدلًا من أن تكون تلك الرقابة وسيلة لتعزيز الشفافية، تحوّلت إلى أدوات ضبط سياسي ومؤسسي، تُستخدم أحيانًا لإضعاف طرف أو إسناد آخر في لحظات الصراع.[1]

**5. انزلاق الدعم الفني نحو "تطبيع الانقسام:"**

ساهم الأداء الدولي في مراحل عدة في تطبيع حالة الانقسام، من خلال توزيع الدعم الفني بين سلطتين أو أكثر، دون اشتراط التنسيق أو الوحدة المؤسسية، فقد حصلت حكومات متوازية – في الشرق والغرب – على دعم منفصل من جهات دولية مختلفة، ما شجع على استمرار تعدد مراكز القرار، وأضعف من فرص بناء دولة موحدة، هذا التوزيع غير المترابط

(1) شيرقاوي، محمد. (2023م). ص 107.

أضفى مشروعية مضمرة على الانقسام السياسي، وخلق نوعًا من "الشرعية الفنية" دون شرعية سياسية، ما يعكس تحوّل الدعم الدولي من أداة إصلاح إلى وسيلة إدارة للأزمة.

يتضح أن الدعم الفني الدولي في الحالة الليبية لم يكن مجرد وسيلة لتعزيز المؤسسات، بل تحوّل في كثير من الأحيان إلى أداة توجيه سياسي وهيمنة وظيفية، استُخدمت للضغط على الفاعلين المحليين، وترتيب أولوياتهم، والتحكم في مخرجات العملية السياسية، إن غياب آليات وطنية مستقلة تستوعب هذا الدعم وتعيد إنتاجه وفق الأولويات المحلية، هو ما مكّن التدخلات من تجاوز دورها الفني إلى حد التدخل السيادي، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة لعلاقة ليبيا بالمجتمع الدولي، تضمن الاستفادة دون التبعية.

## ثانيًا_ غياب الضمانات الوطنية في مسارات رسم السياسات المدعومة دوليًا:

رغم ما حملته المسارات السياسية في ليبيا من دعم دولي مكثف منذ عام 2011م، فإن تلك المسارات غالبًا ما افتقرت إلى آليات ضمان وطنية تحمي القرار السياسي من الانجراف نحو التبعية أو التأثر المفرط بالإرادات الخارجية، وقد أدى غياب هذه الضمانات إلى نشوء فجوة بين الفعل السياسي المحلي وبين أدوات رسم السياسات التي تقودها الأطراف الدولية، ما أضعف مستويات الاستقلالية الوطنية، وكرّس مبدأ "الإشراف الدولي" كمكون دائم في العملية السياسية، بدلًا من كونه دعمًا ظرفيًا مؤقتًا.

### 1. ضعف البنية الدستورية والمؤسسية الوطنية:

من أبرز أسباب غياب الضمانات الوطنية أن ليبيا، منذ عام 2011م، لم تستقر على إطار دستوري دائم يُحدّد حدود الصلاحيات والعلاقات بين السلطات، ولا آليات اتخاذ القرار السياسي السيادي، فقد ظلت البلاد محكومة بإعلانات دستورية انتقالية وهياكل حكومية مؤقتة تفتقر إلى الشرعية الشعبية المكتملة، ما جعل من السهل تجاوز هذه البنى عبر مبادرات دولية تتخذ طابعًا إجرائيًا، لكنها تتغلغل في عمق القرار السيادي، وغياب دستور نهائي أتاح مساحة كبيرة للبعثات والمبعوثين الدوليين لقيادة المشهد السياسي دون قيد مؤسسي محلي واضح[1].

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). (2021م). التقرير السنوي حول أنشطة البعثة والانخراط السياسي في ليبيا. الأمم المتحدة، ص 120.

**2. ضعف التفاوض الوطني على شروط الدعم الدولي:**

في كثير من المبادرات الدولية، لم تكن الأطراف الليبية الفاعلة تفاوض من موقع موحد أو مستند إلى أجندة وطنية جامعة؛ بل دخلت مسارات الحوار بمرجعيات متباينة وأولويات متضاربة، مما أضعف قدرتها على فرض شروط وطنية لاستلام الدعم الدولي أو المشاركة في صوغ مراحله، **ونتيجة لذلك**، باتت المبادرات الدولية تُصاغ من الخارج، وتُعرض على الداخل كخيار شبه وحيد، لا يتيح هامشًا حقيقيًا للنقاش أو التعديل، وهو ما أفقد السياسات الناتجة عنها طابعها التمثيلي الوطني.

**3. تحوّل أدوات الدعم إلى قنوات تأثير خارجية:**

غابت الرقابة المحلية الفاعلة على طبيعة الدعم المقدم من بعض الدول والمؤسسات، سواء من حيث حجم التمويل، أو طبيعته، أو مجالات إنفاقه، وفي ظل غياب آليات وطنية شفافة لمتابعة هذه المساعدات، تحولت بعض أدوات الدعم إلى قنوات تأثير سياسي واختراق إداري، تُستغل لتعزيز مصالح الدول المانحة، أو توجيه السلوك السياسي للمؤسسات المحلية، فتم توظيف بعض برامج "بناء القدرات" كوسائل لتجنيد النخب، أو خلق شبكات نفوذ داخل البيروقراطية الليبية، بعيدًا عن الرقابة الوطنية.

**4. تغييب المجتمع المدني الحقيقي عن المراحل الحاسمة:**

رغم أن العديد من المسارات المدعومة دوليًا تحدثت عن "إشراك المجتمع المدني"، إلا أن ذلك تم غالبًا بطريقة شكلية، عبر اختيار منظمات ذات تمويل خارجي مباشر، أو خبراء تم تدريبهم ضمن برامج أممية أو غربية، ما أفقد هذه المشاركة طابعها التمثيلي الوطني، فبدلًا من أن يكون المجتمع المدني طرفًا مستقلًا ورقابيًا، جرى تأطيره ضمن رؤية الجهات المانحة، ما جعل صوته في مسارات السياسات غير معبر عن القاعدة الاجتماعية الحقيقية، بل منسجمًا مع محددات الدعم الخارجي.[1]

**5. تغييب آليات المحاسبة الوطنية للمبادرات الدولية:**

لم تُفعّل الدولة الليبية، على مدار سنوات المرحلة الانتقالية، أي إطار رقابي مستقل لمساءلة الأداء الدولي أو تقييم أثر التدخلات في عملية صناعة القرار، كما لم توضع معايير

(1) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL). (2021م). ص 139.

واضحة لمحاسبة الجهات الدولية في حال تجاوزها اختصاصاتها أو فرضها لسياسات تتعارض مع المصالح الوطنية، هذا الغياب أتاح بيئة غير خاضعة للمساءلة، سمحت بمرور العديد من القرارات والإجراءات من دون مساءلة، رغم ما تحمله من تداعيات استراتيجية على مستقبل الدولة والسيادة.

إن استمرارية الدعم الدولي دون ضمانات وطنية واضحة، يُحول هذا الدعم من أداة تمكين إلى آلية نفاذ للنفوذ السياسي الخارجي، كما أن غياب القدرة الوطنية على التفاوض، والرقابة، وتحديد الأولويات، يجعل السياسات الناتجة عن تلك المسارات غير مستقلة، وقابلة للاختراق، وإذا كانت ليبيا تسعى لاستعادة سيادتها، فإن أحد الشروط الجوهرية لذلك هو إرساء إطار مؤسسي وطني قادر على استيعاب الدعم الدولي ضمن شروط واضحة، تحفظ القرار الوطني من التبعية أو الاستتباع.

## المطلب الثاني:
## حدود الاستقلال السياسي في ظل الدبلوماسية الدولية.

أفرزت سنوات الانقسام السياسي والتدخل الدولي في ليبيا واقعًا معقّدًا، تعمّقت فيه علاقات التبعية السياسية لأطراف إقليمية ودولية، وقد فرض هذا الواقع تحديات حقيقية أمام بناء استقلال وطني فعلي، خاصة في ظل تعدّد مراكز التأثير الخارجي، وضعف الإرادة السياسية الموحدة، وغياب استراتيجية وطنية شاملة لتحصين القرار السيادي من الاختراق أو التوجيه الخارجي.

### أولًا_ تعدّد مرجعيات القرار الوطني وتأثير الخارج في تموضعاته:

من أبرز مظاهر تعقيد الحالة السياسية في ليبيا بعد 2011م هو افتقار القرار الوطني إلى مرجعية واحدة واضحة وموحّدة، في ظل الانقسام المؤسساتي والسياسي الذي أدى إلى تعدّد مراكز صنع القرار، وتباين ولاءاتها الإقليمية والدولية، وقد ترتب على هذا الواقع تآكل في مفهوم السيادة، وفتح المجال أمام الفاعلين الخارجيين للتأثير المباشر أو غير المباشر على التوجهات السياسية والقرارات الاستراتيجية للدولة الليبية، سواء عبر أدوات دبلوماسية رسمية، أو قنوات تأثير غير تقليدية.

**1. التعدد الحكومي وتشظي سلطة القرار:**

منذ انقسام السلطة التنفيذية في عام 2014م بين حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا في طرابلس، والحكومة الموازية في شرق البلاد، دخلت ليبيا في مرحلة من التشظي السياسي انعكست بشكل مباشر على وحدة القرار السيادي، إذ أصبحت كل حكومة تُنتج مؤسسات موازية، وتتعامل مع جهات خارجية بشكل مستقل عن الأخرى، مما أدى إلى تعدّد السياسات الخارجية، واختلاف المواقف من المبادرات الدولية، وأضعف موقف ليبيا التفاوضي في المحافل الدولية[1]، وقد استخدمت بعض القوى الإقليمية هذا الانقسام لتعزيز نفوذها من خلال تقديم الدعم المادي والدبلوماسي لأحد الأطراف، مقابل ضمان مصالحها الاستراتيجية.

(1) مركز البحر الأبيض المتوسط للدراسات الاستراتيجية: الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية، (2023م)، ص 117.

**2. تأثير المحاور الإقليمية والدولية على تموضعات السلطة:**

أدى غياب الإجماع الوطني حول طبيعة الشراكات الدولية إلى ارتهان بعض مكونات السلطة لأجندات خارجية، حيث أصبح التموقع السياسي للعديد من النخب مرهونًا بدعم مباشر من قوى خارجية، **فعلى سبيل المثال**، اعتمدت أطراف في الغرب الليبي على دعم تركي – قطري، بينما استندت قوى أخرى في الشرق إلى دعم إماراتي – مصري – فرنسي، هذا التموضع لم يكن مجرد اصطفاف دبلوماسي، بل أدى إلى تحوّل في الخيارات السياسية والاقتصادية، بحيث أصبحت بعض السياسات الداخلية تُصاغ بما لا يتعارض مع مصالح الداعم الخارجي، حتى ولو تعارضت مع المصلحة الوطنية.[1]

**3. تدخّل القوى الكبرى في مخرجات القرارات السيادية:**

لم يقتصر التأثير الخارجي على الدول الإقليمية؛ بل لعبت الدول الكبرى – مثل الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، وإيطاليا – دورًا محوريًا في توجيه بعض القرارات الليبية، خاصة فيما يتعلق بمسارات الانتخابات، الترتيبات الأمنية، والسياسات النفطية، وقد استخدمت هذه الدول أدوات دبلوماسية مثل التصريحات الموجّهة، التهديد بالعقوبات، أو تقييد الاعتراف الدولي لإجبار الأطراف المحلية على اتخاذ قرارات لا تنبع من توافق داخلي، بل من ضغوط خارجية، ما يطرح إشكالية حقيقية في مفهوم "القرار الوطني المستقل."

**4. غياب إطار وطني جامع للتوافق حول العلاقات الخارجية:**

لم تنجح الأطراف الليبية المتعاقبة في إرساء سياسة خارجية موحدة تُعبّر عن المصالح العليا للدولة، وتحدد بوضوح أولويات الشراكة والتعاون مع الأطراف الدولية، **وبدلًا من ذلك**، أصبحت العلاقات الخارجية تُدار بشكل مجزأ وموسمي، وفقًا لمصالح شخصية أو فئوية، ما أدى إلى تذبذب في المواقف الرسمية، وتراجع مصداقية الدولة الليبية في المحافل الدولية، هذا الغياب لإطار مرجعي جامع شجع التدخلات الخارجية، وأضعف أدوات المواجهة الداخلية لها.

**5. قصور المؤسسات الرقابية في ضبط القرار السياسي:**

ضعف مؤسسات الرقابة التشريعية والقضائية، في ظل الانقسام وتآكل الشرعية، جعل القرار السياسي عرضة للتأثر بالمصالح الضيقة أو بالتوجيهات الخارجية، فلم تُفعّل آليات

---

(1) شيرقاوي، محمد. (2023م). ص 313.

مساءلة واضحة تجاه مسؤولي السلطة التنفيذية فيما يتعلق بعلاقاتهم وتحركاتهم الخارجية، كما لم توضع ضوابط واضحة لاتفاقيات التعاون أو مذكرات التفاهم مع القوى الأجنبية، هذا الفراغ الرقابي ساهم في إضفاء طابع شخصي أو فئوي على السياسات السيادية، وأضعف مناعة الدولة أمام الضغوط الخارجية، إن تعدّد مرجعيات القرار الوطني في ليبيا خلق بيئة خصبة للتدخل الخارجي، وفتح المجال أمام قوى متعددة للتأثير على مخرجات العملية السياسية، وفي ظل غياب آليات وطنية موحدة تُعيد توجيه القرار إلى الداخل، فهناء تراجعت قدرة الدولة على إنتاج سياسات تعبّر عن إرادة شعبية جامعة، **هذا**، تبدو الحاجة ملحة لبناء مرجعية وطنية واحدة للقرار، تحظى بشرعية دستورية ورقابة شعبية، وتُدار على أساس مصلحة الدولة، وليس وفق ميزان القوى الإقليمي والدولي.[1]

## ثانيًا_ صعوبة بناء سياسة خارجية متوازنة ومستقلة في بيئة ما بعد الصراع:

في أعقاب النزاع المسلح والانقسام السياسي الذي شهدته ليبيا منذ 2011م، أضحت محاولات صياغة سياسة خارجية متوازنة ومستقلة تواجه تحديات بنيوية ومعقدة، تتعلق بطبيعة البيئة الداخلية، وتفاعلات القوى الخارجية، فالدولة الخارجة من نزاع داخلي تكون في العادة بحاجة إلى دعم خارجي لإعادة البناء السياسي والمؤسسي، لكن في الحالة الليبية، تجاوز هذا الدعم وظيفته التقليدية، ليصبح عنصرًا محددًا في هوية السياسات الخارجية، بل وشكلًا من أشكال إعادة توجيه الدولة نحو محاور إقليمية ودولية متنافسة.

### 1. غياب وحدة القرار وفقدان الانسجام المؤسسي:

أساس بناء سياسة خارجية مستقلة هو وجود جهاز تنفيذي موحّد، ووزارة خارجية فاعلة، ومؤسسات تشريعية تملك الشرعية والرقابة، إلا أن ليبيا ظلت طوال السنوات الماضية تعاني من تعدّد مراكز اتخاذ القرار الخارجي، وتضارب في البيانات الرسمية، بل وتناقض في المواقف حيال القضايا الدولية، نتيجة لوجود أكثر من حكومة، وتعدد تمثيليات الدولة في المحافل الخارجية.

(1) شيرقاوي، محمد. (2023م). ص 313.

هذا التناقض أفقد ليبيا القدرة على التفاوض من موقع قوة، وسهّل على الفاعلين الدوليين التعامل مع سلطات الأمر الواقع بدلًا من الدولة الموحدة.[1]

**2. تغليب المصالح الفئوية على الاعتبارات الاستراتيجية:**

غياب تصور وطني شامل للسياسة الخارجية جعل كثيرًا من التوجهات الدبلوماسية تُصاغ بناءً على أولويات فئوية أو شخصية، فقد تم استخدام العلاقات الخارجية كأداة لتحقيق مكاسب سياسية داخلية، أو لكسب دعم خارجي يعزز الشرعية الذاتية لأطراف محلية على حساب المصلحة العليا للدولة، هذا الاستخدام البراغماتي أدى إلى فقدان التوازن في التمثيل الدولي، وتحوّل السياسة الخارجية إلى أداة للاستقطاب بدلًا من كونها قناة للتوازن والمناورة الاستراتيجية.

**3. التبعية للشركاء الدوليين مقابل الدعم المالي أو الأمني:**

في ظل هشاشة الوضع الاقتصادي والأمني، اضطرت بعض الحكومات المتعاقبة إلى ربط سياستها الخارجية بأجندات الدول المانحة أو الداعمة عسكريًا، ففي حالات عديدة، تم توقيع اتفاقيات أو مذكرات تفاهم لا تخدم المصالح الاستراتيجية الليبية، بل تعبّر عن تقاطعات المصالح مع الدول الراعية، سواء أكانت تركيا، أو الإمارات، أو إيطاليا، أو فرنسا، هذا النوع من العلاقات يفقد السياسة الخارجية استقلالها ويحولها إلى استجابة لضغوط خارجية، أكثر من كونها تعبيرًا عن إرادة سيادية.[2]

**4. غياب الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتعزيز الاستقلال:**

من مظاهر ضعف السياسة الخارجية الليبية أيضًا هو غياب الرؤية الاقتصادية في العلاقات الدولية، فعلى الرغم من امتلاك ليبيا لموارد استراتيجية كبرى – لا سيما النفط والغاز – إلا أن تلك الموارد لم تُوظّف بفعالية في توسيع هامش المناورة الخارجي، كما أن فشل الدولة في بناء استراتيجية دبلوماسية اقتصادية حرر العلاقات من الضوابط التنموية، وجعلها خاضعة لمنطق النفوذ السياسي أو الأمني، دون ضمانات للاستفادة الاقتصادية المستدامة من تلك الشراكات.

---

(1) مركز البحر الأبيض المتوسط للدراسات الاستراتيجية: المرجع السابق، (2023م)، ص 107.

(2) زينب محمد ياسين م.م: التدخلات الخارجية في ليبيا: دور الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، مجلة مقالات، كلية التربية للعلوم الإنسانية، (2024م، 7 أغسطس).

**5. تراجع الدور الليبي في محيطه الإقليمي والدولي:**

قبل 2011م كانت ليبيا تملك هامشًا واسعًا من التأثير في دوائرها الإقليمية، سواء في إفريقيا أو المغرب العربي أو البحر المتوسط، إلا أن الصراع الداخلي، والانقسامات السياسية، والانكفاء على القضايا الداخلية، كلها أضعفت موقع ليبيا على الخارطة الدبلوماسية الدولية، وجعلتها في موقع التلقي بدل الفعل، هذا التراجع أدى إلى تغييب المصالح الوطنية الليبية عن طاولات التفاوض الدولية بشأن ملفات جوهرية، كالهجرة، ومكافحة الإرهاب، والتنمية المستدامة في الإقليم.[1]

تشير التجربة الليبية بوضوح إلى أن البيئة ما بعد الصراع لا تتيح تلقائيًا تأسيس سياسة خارجية متوازنة ومستقلة؛ بل تتطلب شروطًا سياسية ومؤسسية واضحة، أبرزها: وحدة مؤسسات القرار، وجود استراتيجية وطنية متكاملة، وتحرّر النخبة السياسية من الحسابات الفئوية الضيقة، كما أن تحصين السياسة الخارجية يستدعي بناء جهاز دبلوماسي محترف، قادر على إدارة علاقات الدولة بما يحقق مصالحها الاستراتيجية، بعيدًا عن الاستقطاب أو التبعية.

(1) سمير باهي: تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي (رسالة دكتوراه): جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2011م)، ص 41.

# الخاتمـــــــة

عكست التجربة الليبية منذ عام 2011م ،مشهدًا معقّدًا اتسم بتداخل الديناميات الداخلية مع الضغوط الخارجية، إذ مثّلت التدخلات الدبلوماسية الدولية أحد أبرز العوامل المؤثرة في تشكيل المسار السياسي للبلاد. وقد أظهرت فصول الدراسة أن هذه التدخلات، وإن جاءت في ظاهرها تحت شعارات الدعم والوساطة، فإنها تجاوزت في كثير من الأحيان الأسس التقليدية للمساعدة، لتتحول إلى أدوات تأثير مباشر في بنية السلطة، وتوازنات الشرعية، ومعادلات التسوية السياسية.

كشف التحليل عن هشاشة البنية السياسية الليبية وغياب المشروع الوطني الجامع، الأمر الذي وفّر بيئة خصبة لاختراق القرار السيادي وإعادة هندسة التفاعلات السياسية وفق أجندات إقليمية ودولية متباينة. كما بيّنت الدراسة أن فاعلية تلك التدخلات لم تكن رهينة النية الدولية في تحقيق الاستقرار فحسب، بل ارتبطت أيضًا بمدى قدرة النخب المحلية على إدارة علاقاتها الخارجية بوعي سيادي ورؤية استراتيجية.

وفي ضوء ما تقدّم، تبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة صياغة علاقة ليبيا بالفاعلين الدوليين على نحوٍ يحقّق توازنًا دقيقًا بين الاستفادة من الدعم الخارجي وصون الاستقلال الوطني، بما يضمن حماية القرار السيادي من الارتهان أو التوظيف الخارجي.

وبذلك، تشكل هذه الدراسة إسهامًا علميًا في فهم الأبعاد المتشابكة للتدخلات الدبلوماسية الدولية وتقدير انعكاساتها على المسار السياسي الليبي، مع فتح آفاق بحثية مستقبلية أوسع لاستكشاف آليات استعادة التوازن بين الداخل والخارج في مشروع بناء الدولة الليبية الحديثة.

كما تؤكد النتائج أن تجاوز الأزمة الليبية لن يتحقق دون بناء مؤسسات قوية قادرة على تحمّل مسؤولياتها بعيدًا عن الهيمنة الخارجية، وفي إطار مشروع وطني يستند إلى التوافق الداخلي قبل أي اعتراف دولي. ومن ثمّ، فإن إعادة بناء منظومة الشرعية في ليبيا يظل مرتبطًا بقدرة الفاعلين المحليين على بلورة رؤية مشتركة تعيد للدولة تماسكها، وتمنح العملية السياسية أساسًا صلبًا يمكن أن ينطلق منه السلام والاستقرار الدائم.

**النتائج:**

1. تعاظم دور الفواعل الخارجية في صياغة المسار السياسي الليبي، حيث تحوّلت التدخلات الدبلوماسية من أدوار داعمة إلى أدوار مؤثرة بشكل مباشر في مخرجات العملية السياسية، خاصة خلال مراحل التحوّل الحاسمة.
2. ساهم الانقسام المؤسسي الداخلي في تعزيز تأثير التدخلات الدولية، إذ سهّل تعدّد الحكومات المتنافسة تمرير أجندات خارجية متضاربة، على حساب وحدة القرار الوطني.
3. تفاوتت أنماط وأدوات التدخل الدبلوماسي بين المؤسسات متعددة الأطراف والتدخلات الثنائية، حيث برزت الأمم المتحدة كفاعل تنسيقي، مقابل تدخل مباشر للقوى الكبرى والإقليمية وفقًا لمصالحها الاستراتيجية.
4. أدّت الأدوات غير العسكرية للتدخل – كالعقوبات وشروط الاعتراف الدولي – إلى فرض توازنات خارجية على العملية السياسية، وأثّرت في شرعية النخب المحلية وصياغة التفاهمات السياسية.
5. لم تنجح الوساطات الدولية في إنهاء الانقسام السياسي بشكل نهائي، بسبب تضارب المصالح بين الأطراف الراعية، وغياب آليات ملزمة لتنفيذ مخرجات التسويات.
6. كشفت التجربة الليبية عن هشاشة العلاقة بين الدعم الدولي واحترام السيادة الوطنية، حيث تحوّل الدعم في كثير من الحالات إلى أدوات للضغط والتوجيه بدلاً من المساندة.
7. تعمّقت التبعية السياسية لبعض الأطراف الليبية للمحاور الإقليمية والدولية، ما أدّى إلى تقليص فرص بناء سياسة خارجية متوازنة ومستقلة تعبّر عن المصالح الوطنية.
8. تطلب استعادة القرار السياسي الليبي مراجعة شاملة للعلاقة مع الفاعلين الدوليين، وبناء استراتيجية داخلية متكاملة تزيد من مناعة المؤسسات تجاه التأثيرات الخارجية.

**التوصيات:**

1. ضرورة توحيد المؤسسات السياسية والتنفيذية كمدخل أساسي لتحصين القرار الوطني واستعادة السيادة في مواجهة التدخلات الخارجية.
2. وضع استراتيجية وطنية شاملة للسياسة الخارجية، تُبنى على المصالح العليا للدولة الليبية بعيدًا عن المحاور الإقليمية أو الاصطفافات الدولية.
3. إعادة هيكلة وتفعيل العمل الدبلوماسي الليبي عبر الكفاءات المهنية، وإعادة الاعتبار لدور وزارة الخارجية كمركز لصنع القرار الخارجي.
4. تعزيز الشفافية والمساءلة في الاتفاقيات الدولية من خلال رقابة تشريعية فعالة، تمنع توقيع تفاهمات أحادية تضر بالمصلحة الوطنية.
5. بناء شراكات دولية متوازنة تستند إلى مبدأ المصالح المتبادلة، لا إلى منطق الوصاية أو التدخل غير المباشر في الشأن الداخلي.
6. رفض مبدأ تدويل الأزمة كخيار دائم، والاعتماد على مقاربات ليبية–ليبية مدعومة دوليًا، دون المساس باستقلالية القرار الوطني.
7. تقوية دور مؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحث الوطنية في مراقبة أثر التدخلات الخارجية، وتعزيز الوعي الشعبي تجاه مخاطر الارتهان السياسي.
8. العمل على إصلاح الإطار القانوني للعلاقات الدولية الليبية لضمان اتساقها مع المعايير السيادية والدستورية.

# قائمة المصادر والمراجع

## أولاً- المراجع العربية:

### أولاً_ الكتب:


1. صيام، عبد الحميد، وإنعام سالم: وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (2011م-2018م): الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2024م).
2. مجموعة مؤلفين: تجربة الانتقال الديمقراطي في السودان (2019م-2021م): مشكلات الراهن وتحديات المستقبل، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2024م).
3. مجموعة مؤلفين: ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2022م).
4. مجموعة مؤلفين: ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2022م).
5. عماد قدورة، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2021م).
6. الأكاديمية العربية للعلوم السياسية: الأمن القومي المصري والتحديات الإقليمية: دراسة حالة ليبيا، القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم السياسية، (2020م).
7. عزمي بشارة: الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2020م).
8. يان تيوريل، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم (1972م-2006م): الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2019م).
9. المجموعة الدولية للأزمات: تجنّب حرب شاملة في ليبيا ( Averting a Full-blown War in Libya): بروكسل: المجموعة الدولية للأزمات، (2019م).
10. المجموعة الدولية للأزمات: عن الدبابات والمصارف: وقفُ تصعيدٍ خطيرٍ في ليبيا. بروكسل: المجموعة الدولية للأزمات، (2019م).

11. ويري، فريدريك: الشواطئ المحترقة: داخل معركة ليبيا الجديدة. نيويورك: دار فارار، شتراوس وجيرو، (2018م).
12. أسّبورغ، موريل؛ لاتشر، وولفرام؛ ترانسفيلد، آن: مهمة شبه مستحيلة؟ وساطة الأمم المتحدة في ليبيا وسوريا واليمن. برلين: مؤسسة العلوم والسياسة، (2018م).
13. مركز الحوار الإنساني: عملية المؤتمر الوطني الليبي: التقرير الختامي للمشاورات العامة. جنيف: مركز الحوار الإنساني، (2018م).
14. ميزران، كريم؛ وفارفيلي، آرتورو (محرران): الفاعلون الأجانب في أزمة ليبيا. ميلانو: منشورات ليدي ببليشنغ، (2017م).
15. الأمم المتحدة: تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (الوثيقة الخاصة ببعثة الأمم المتحدة). نيويورك: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، (2017م).
16. المجموعة الدولية للأزمات: الاتفاق السياسي الليبي: آن الأوان لإعادة الضبط. بروكسل: المجموعة الدولية للأزمات، (2016م).
17. راندال، إدوارد: ما بعد القذافي: التنمية والتحول الديمقراطي في ليبيا. واشنطن: مركز دراسات الشرق الأوسط، (2015م).
18. مفوضية الاتحاد الأفريقي: تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الوضع في ليبيا. أديس أبابا: الاتحاد الأفريقي، (2015م).
19. شيفِس، كريستوفر إس؛ ومارتيني، جيفري: ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المترتبة على المستقبل. سانتا مونيكا – كاليفورنيا: مؤسسة راند، (2014م).
20. فاندي وول، ديرك: تاريخ ليبيا الحديث (الطبعة الثانية). كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، (2012م).

**ثانيًا_ الرسائل العلمية:**

1. سمير أحمد سنان: الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011م (رسالة ماجستير غير منشورة): كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية، بيروت، (2021م).

2. سمير باهي: تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي (رسالة دكتوراه): جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2011م).

**ثالثًا_ المجلات والدوريات:**

1. رجاء حسن عبد الرحمن الحضيري: إعمال مبدأ مسؤولية الحماية لتحقيق الأمن الإنساني: ليبيا نموذجًا، مجلة دراسات قانونية، (31)، (2025م).
2. هنادي محمد إبراهيم العبيدان: تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(3)، (2025م).
3. أحمد الزروق أمحمد الرشيد، عبدالكريم مسعود أدبيش، وعبدالحفيظ علي فرج: جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتسوية الأزمة الليبية خلال الفترة 2011م–2023م، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – كلية الآداب والعلوم – المرج، (2024م).
4. سناء السعيد حسن: إشكاليات بناء الدولة في ليبيا (2011م–2022م): مركز الجبهة الوطنية للدراسات، (2024م، 16 سبتمبر).
5. صلاح كريم فقير عنوز، رحيم مهدي رحيم، عمار محمد علي رضا: جهود الأمم المتحدة الوقائيَّة في تسوية الأزمة اليمنيَّة بعد عام 2011م، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5(12)، (2024م).
6. أركان إبراهيم عدوان: دور جامعة الدول العربية في مواجهة الأزمات العربية بعد عام 2011م، قضايا سياسية، العدد 77، (2024م).
7. مصطفى عثمان عبد المكرم: أثر التدخل الدولي الإنساني على مبدأ سيادة الدول، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف – دقهلية، 28(5)، (2024م).
8. أحمد عبد الله علي. أثر التدخلات الدبلوماسية الدولية على المسار السياسي الليبي: دراسة تحليلية للفترة 2011م–2022م، مجلة دراسات الشرق الأوسط، 15(2)، (2023م).
9. الوناس بن تواتي، بعوني، وحميدة: دور الدبلوماسية الجزائرية في حماية الحدود: دراسة أنموذج حماية الحدود الجزائرية–الليبية بعد 2011م، مجلة السياسة العالمية، 7(2)، (2023م).

10. عبد السلام الحضيري، و خالد العريبي: بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 4(9)، (2023م).
11. وليد محمد ربيع عبد الحميد: التدخل في الصراعات الداخلية في إطار العلاقات الدولية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 10(72)، (2022م).
12. محمد مبروك: الاعتراف الدولي كأداة للصراع السياسي في ليبيا بعد 2011م، مجلة السياسة الدولية، 58(4)، (2022م).
13. أحمد مصطفى فتحي، وهشام محمد بشير. دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف، 16(15)، (2022م).
14. كشان: النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لتبعاتها على الأمن الدولي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، 6(1)، (2022م).
15. ناهض محمود أبو حماد: دور الدبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات وبناء السلام: دراسة الفواعل والتطبيقات، مجلة دراسات وأبحاث، 13(3)، (2021م، 5 يوليو).
16. إسراء شريف القعود، وأحمد كامل الخفاجي: تطبيق القوة الذكية في صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بعد 2011م، مجلة العلوم السياسية (جامعة بغداد)، 62، (2021م).
17. مهدي قطوش: التدخل الدولي بين سيادة الدول ومقتضيات الحماية الإنسانية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 5(2)، (2021م).
18. ياسر الخلايلة: حصار قطر: ضرورة اللوذ بمبادئ القانون الدولي عند فشل الدبلوماسية القسرية، International Review of Law، 4، 2018)م.(
19. آمال بنبراهيم: الدبلوماسية الاقتصادية بين الدبلوماسية القسرية والقوة الناعمة، المجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد الخاص (س)، (2020م).
20. محمد جارد: التدخل الدولي الإنساني ومبدأ السيادة بين التناقض ومقتضيات حقوق الإنسان، المجلة الجزائرية للدراسات القانونية والسياسية، 7(2)، (2020م).
21. صلاح حاج محمد، وسفيان شعبان: دور مجلس الأمن في حماية السلم والأمن الدوليين، مجلة حوليات جامعة الجزائر، 34(4)، (2020م).

22. سارة عبد الجليل: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم مسارات السلام في ليبيا بعد 2011م، مجلة دراسات شمال أفريقيا، 5(2)، (2020م).
23. أحلام نواري: تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، دفاتر السياسة والقانون، 3(4)، (2011م).
24. سالي محمود عاشور: القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية (عرض كتاب): المجلة الاجتماعية القومية، 49(3)، (2012م).

**رابعًا_ المواقع الإلكترونية والوثائق الرسمية:**

1. عادل الصابر بوعجيلة: أثر أنماط ممارسة السلطة في تشكيل المؤسسات السياسية في ليبيا بعد 2011م، موقع أفروبوليسي، (2025م، 12 أغسطس).
2. زينب محمد ياسين م.م: التدخلات الخارجية في ليبيا: دور الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، مجلة مقالات، كلية التربية للعلوم الإنسانية، (2024م، 7 أغسطس).
3. إسماعيل أحمد الأشهب: تقييم دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية 2012م–2023م: دراسة وصفية تحليلية، مجلة الأصالة، 2(9)، (2024م).
4. مركز الجبهة الوطنية للدراسات: لمحة على نظم الحكم في ليبيا بعد ثورة فبراير، استُرجع من https://jabhastudies.com/2024م/01/08/ (2024م، 1 أغسطس).
5. عبد الله الخليفي: دور الإمارات العربية المتحدة في النزاع الليبي: من التدخل العسكري إلى الدبلوماسية السياسية، دراسات في الشؤون الإقليمية، 12(3)، (2024م).
6. مركز البحر الأبيض المتوسط للدراسات الاستراتيجية: الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية، (2023م).
7. الجزيرة أونلاين: البيان الختامي لمؤتمر باريس بشأن ليبيا، الجزيرة أونلاين، https://www.al-jazirahonline.com/2021م/11/13/1730م90 (2021م، 13 نوفمبر).
8. بي بي سي عربي: ليبيا: المجلس الوطني الانتقالي يتبنى "وثيقة دستورية" لمرحلة ما بعد القذافي، استُرجع من https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011م/08/1108م17_libya_zawiyah_rebels (2011م، 17 أغسطس).

9. وزارة الخارجية الأمريكية: بيان هيذر نورت: مؤتمر باليرمو حول ليبيا، استُرجع من https://2017م-2021م-translations.state.gov/2018م/13/11/statement-by-heather-nauert-palermo-conference-on-libya/ (2018م، 13 نوفمبر).
10. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حول العملية الانتخابية في ليبيا، متاح على: (2021م).
11. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: UNSMIL mandate – Security Council Resolution 2009م (2011م)، (2011م).
12. المجلس الوطني الانتقالي، ليبيا: الإعلان الدستوري المؤقت لسنة 2011م مع تعديلاته، DCAF / قاعدة التشريعات الأمنية الليبية، (2011م، 3 أغسطس؛ مع تعديلاته).
13. موقع الجزيرة مباشر.

## ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. فينسنت إي إبيابوتشي وآخرون: حل النزاعات في القرن الحادي والعشرين: دراسة مقارنة بين ليبيا وسوريا، مجلة إدارة التعليم: النظرية والممارسة، 30(5)، (2024م).
2. نور الهدى محب: دور الأمم المتحدة في حل النزاعات وحفظ السلام: حالة ليبيا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 7(7)، (2024م).
3. بابلو باستور فيدال: إحياء أساليب بديلة لحل النزاعات في الحروب بالوكالة: حالة ليبيا، موجز سياسة EuroMeSCo رقم 139، (2024م).
4. م. شركاوي: لغز الشرعية في وساطة الأمم المتحدة للأزمة الليبية، في الوساطة في النزاعات في العالم العربي، (2023م).
5. أ. الجروشي: دور التدخل الأجنبي في إطالة النزاع الليبي في فترة ما بعد القذافي، African Conflict & Peacebuilding Review،213))، (2023م).
6. س. أكبرزاده: سياسة الشرق الأوسط والعلاقات الدولية: منطقة الأزمة، (2022م).
7. و. لاشر: تفكك ليبيا: الهيكلية والعملية في النزاعات العنيفة، Bloomsbury Publishing، (2020م).
8. ولفرام لاشر: تفكك ليبيا: الهيكلية والعملية في النزاعات العنيفة، لندن: I.B. Tauris، (2020م).
9. و. لاشر: ص 23 (2020م). (تم إبقاء رقم الصفحة لأنه المرجع الوحيد).

10. أ. أليغروتشي: دور الفواعل الدولية في انتقال ليبيا نحو السلام، (2021م).
11. أ. تساريك: استخدام الشركات العسكرية الخاصة في بيئة الأمن الدولي المعاصر، (2021م).
12. الأمم المتحدة: قرار مجلس الأمن 2570م (2021م)، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، (2021م، 16 أبريل).
13. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL): التقرير السنوي حول أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمشاركة السياسية، الأمم المتحدة، (2021م).
14. قانون تسجيل الوكلاء الأجانب (FARA): وثائق تسجيل FARA حول اللوبي المرتبط بليبيا، وزارة العدل الأمريكية، (2020م).
15. محمد الجرح، كريم مزران، وجيسون باك: المساومات الفوستية لليبيا: كسر دورة الاسترضاء، Atlantic Council، (2014م).
16. س. فوكوفيتش: الوساطة الدولية كشكل متميز لإدارة النزاعات، International Journal of Conflict، (2014م).
17. د. ب. فورسايث، ر. أ. كويت، و ك.–ك بيز: الأمم المتحدة والسياسة العالمية المتغيرة (الطبعة السابعة)، Boulder, CO: Westview Press، (2013م).
18. ديرك فاندوال: تاريخ ليبيا الحديث (الطبعة الثانية)، كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، (2012م).
19. ك. ن. والتز: نظرية السياسة الدولية، Reading, MA: Addison-Wesley، (1979م).